جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

إمامُ المُحدِّثينَ بمكَّةَ المُكرَّمَة

الإمامُ أبو محمَّد

عبدُ اللهِ بنُ عليِّ بنِ الجارودِ

(ت ٣٠٧ هـ)

تاريخُهُ، وشيوخُهُ، ومكانتُهُ
وعلاقةُ كتابِهِ المُنتقى بالصِّحاحِ والسُّنَن

(محاولةٌ لإنتاجِ العِلمِ من مواردِهِ الأوَّليَّة)

تأليف
أ.د. عبد الرَّحمن بن نُويفع بن فالح السُّلميّ
أُستاذ كُرسيّ أُمّ القُرى لإحياء التُّراثِ الإسلاميّ

دار المحدث للنشر والتوزيع

إمامُ المُحدِّثِين بمكَّةَ المكرَّمة
أبو مُحمَّد

عبد الله بن علي بن الجارود

تاريخُه، وشيوخُه، ومكانتُه
وعلاقة كتابه المُنتقى بالصِّحاح والسُّنن

ح كرسي أم القرى لإحياء التراث الإسلامي، ١٤٤٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السلمي، عبدالرحمن نويفع فالح

إمام المحدثين بمكة المكرمة أبو محمد بن الجارود (٣٠٧هـ) تاريخه، وشيوخه، ومكانته، وعلاقة كتابه المنتقى بالصحاح والسنن ./ عبدالرحمن نويفع فالح السلمي - مكة المكرمة ، ١٤٤٤هـ

١٧٦ ص، ١٧×٢٤ سم

ردمك ٧-١-٩١٥٣٩-٦٠٣-٩٧٨

١- ابن الجارود، عبدالله بن علي، ت٣٠٧هـ

٢- علوم الحديث أ- العنوان

ديوي ٢٣٠ ١٤٤٤/٣٠٤٩

رقم الإيداع: ١٤٤٤/٣٠٤٩

ردمك: ٧-١-٩١٥٣٩-٦٠٣-٩٧٨

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

دار المحدث للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

almohadith

966561354333

www.almohadith.com

الدائري الشرقي، مخرج ١٥، طريق صلاح الدين الأيوبي

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

كرسي أم القرى لإحياء التراث الإسلامي

أوقاف الشريف
منصور بن صالح بن محمد أبو رياش
بمكة المكرمة

إمامُ المحدِّثين بمكَّةَ المكرَّمة

أبو محمَّد

عبد الله بن علي بن الجارود

(ت ٣٠٧ هـ)

تاريخُه، وشيوخُه، ومكانتُه
وعلاقة كتابه المنتقى بالصِّحاح والسُّنن

(محاولة لإنتاج العلم من موارده الأوليّة)

تأليف

أ. د. عبد الرَّحمن بن نُوَيْفِع بن فالح السُّلَمي

أستاذ كرسيّ أمِّ القرى لإحياء التُّراث الإسلاميّ

دار المحدّث للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم كرسي أم القرى
لإحياء التراث الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا في كرسي أم القرىٰ لإحياء التراث الإسلامي أن نقدم للباحثين والقراء والمطلعين علىٰ التراث الإسلامي، منهجية إنتاج العلم الموروث من موارده الأولية، في مجال التاريخ والتراجم، وفي مجال مناهج المصنفات الحديثية، من خلال هذا البحث الذي عمد إلىٰ استخراج تاريخ إمام من أئمة الحديث الكبار؛ كان له شأنٌ عظيمٌ عند علماء الحديث في نهاية القرن الثالث الهجري، إلا أن معالم تاريخه العلمي قد اندرست بعد ذلك حتىٰ قال عنه أحد مشاهير علماء الحديث في القرن الثامن: «لا أعرفه»!، ولم يُذكر في أهم كتب التراجم التي كان ينبغي أن يذكر فيها. كما عمد إلىٰ استخراج منهج المصنف ومقصوده من تأليف كتابه وشرطه فيه، من خلال المقارنات مع الكتب التي صُنف في سياقها التاريخي وكانت تقاربه في مقاصده.

وقد أهدىٰ الباحث هذا البحث بعد إنجازه إلىٰ كرسي أم القرىٰ لإحياء التراث الإسلامي ليتولىٰ نشره منسوبًا إليه، جعل الله ذلك في ميزان حسناته.

وأعاد كرسي أم القرىٰ لإحياء التراث الإسلامي- وفق منهجيته العلمية

المتبعة- تحكيم البحث لدىٰ الخبراء في الاختصاص قبل إصداره مطبوعًا، فأُرسِلَ إلىٰ أستاذين قديرين من أساتذة الاختصاص بالحديث الشريف وعلومه، هما كلٌّ من:

أ.د. الشريف حاتم بن عارف العوني، الأستاذ بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى، و أ.د. عبد الرزاق بن موسى أبو البصل، الأستاذ بقسم أصول الدين بجامعة اليرموك.

فجاء تحكيمهما لهذا البحث مُشيدًا بجودته والقيمة العلمية العالية للإضافات المعرفية التي اشتملت عليها نتائجه، وأنه قد جسد بكل اقتدار منهجيَّةً مكتملة لإنتاج العلم والمعرفة الموروثة من مصادرها الأولىٰ.

ويسرنا في كرسي أم القرىٰ لإحياء التراث الإسلامي أن نذكر في مقدمة هذه الإصدار بعض عبارات الخبيرَين المُحكَّمَين التي اشتملت عليها وثائق التحكيم:

أولًا: فضيلة الأستاذ الدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني:

قال عن هذا البحث:

«إنّ الكتابة الاستقرائية التحليلية في بناء تراجم الأعلام وفي استخلاص مناهج كتبهم من أهم البحوث التي تُعمِّق فهمنا لتراثنا وتُصوِّبُ طريقةَ تعاملنا معه».

«لقد حكّمت هذا البحث، واستفدت منه، وصحح لديّ بعض التصورات، بخصوص عالم كبير كانت قد شحّت علينا مصادرُ ترجماته بالمعلومات الكافية عنه، كما أنّ منهجه في كتابه الجليل (المنتقىٰ) قد بقي غامضا علينا في العديد من جوانبه، فضلًا عن شيوع تقريرات لا تصح عنه، أو أنها كانت تُذكر بلا استدلال.

فجاء هذا البحث ليُلقي بالضوء علىٰ العديد من جوانب حياة هذا الإمام، بما لا يوجد في شيء من ترجماته المدوّنة. كما أنه عَرَّفَنا بجوانبَ جديدةٍ من منهجه في كتابه (المنتقىٰ)، وأبان عن خطأ بعض التقريرات، واستدل لبعضها.

لذلك فقد جاء هذا الكتاب إضافةً حقيقيةً لعلم الحديث، لا يستغني عنها باحث فيه».

ثانيًا: الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن موسى أبو البصل.

قال عن هذا البحث:

«إن هذا البحث إضافة جديدة إلى الكتب التي اعتنت بالتاريخ والتراجم، وهو من النماذج النادرة في إحياء تراجم مفقودة.

ومن نظر في هذا الكتاب يرىٰ بحثًا ممتلئًا بالثقافة الحديثية، والاطلاع الواسع، والبراعة في الاختصاص بالحديث وعلومه، بحثٌ يتمثل فيه المنهج العقلي والنقلي لاستثمار شذرات النصوص بفهم عميق، وتفسير دقيق، مع النقد لما يحتاج إلىٰ نقد، والتصحيح لما يحتاج إلىٰ تصحيح من التصحيف الوارد في أثناء بعض النصوص.

فكان إنتاجًا معرفيًّا راقيًا، ولم يكن تدويرًا للمعرفة -كما هو شائعٌ في كثير من الأبحاث اليوم- بل هو إنتاج معرفة من خلال الأسانيد، فقد استنطقها ببراعة كما فعل الأئمة من قبل في جمع التراجم من الأسانيد.

وكانت المقارنات التي اشتمل عليها البحث ليحرر منهج المصنف ومقصوده وشرطه في كتابه المنتقىٰ في غاية الإتقان، وهو منهجية أخرىٰ تحتذىٰ لفهم تلك المصنفات واستثمارها».

كانت هذه بعض عبارات الخبيرَين المُحكَّمَين التي ناسب أن نذكرها في تقديمنا لهذا البحث النفيس، توثيقًا لرأيهما الخبير، وإشادة به، وبهذا البحث ومنهجيته.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ عبده وخاتم رسله سيدنا محمد وآله وصحبه.

مقدمة داعم الكرسي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا رسول الله.

أما بعد:

فيسرنا في مؤسسة أوقاف الشريف منصور صالح أبو رياش أن نقدم لهذا الإصدار المتميز من إصدارات كرسي أم القرىٰ لإحياء التراث الإسلامي، والذي يتمثل في إحياء تاريخ إمام المحدثين بمكة المكرمة في نهاية القرن الثالث الهجري الحافظ الجليل أبي محمد ابن الجارود (ت٣٠٧هـ)، ومعرفة مزايا كتابه المنتقىٰ الذي يعد خلاصة الأحاديث النبوية الواردة في أحكام الشريعة، وعلاقته بالكتب المصنفة في الصحاح والسنن، وقيمة زوائده علىٰ الصحيحين.

والبحث من الإنتاج العلمي لأستاذ الكرسي أ.د. عبد الرحمن بن نويفع السُّلمي، وقد أهداه مشكورًا إلىٰ كرسي أم القرىٰ لإحياء التراث الإسلامي، وفقنا الله وإياه لهداه.

ونأمل أن يكون- بإذن الله ومشيئته وتوفيقه- ملهمًا للباحثين في إحياء تراث العلماء الذي اندرس عبر الزمن، وفي معرفة مناهج مصنفاتهم الجليلة.

ونحن في مؤسسة أوقاف الشريف منصور صالح أبو رياش إذ نقدم لهذا

الإصدار نتشرف بخدمة التراث الإسلامي ودعم العمل علىٰ إحيائه ونشره والإفادة منه.

ونسأل الله الكريم أن يجعل ذلك في سبيل نصر هذا الدين، وخدمة سنة سيد المرسلين، ورفعة شأن المسلمين، وأن يثقل به موازين حسناتنا ووالدينا وعلمائنا وآلنا وأحبابنا والمسلمين.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ عبده ورسوله سيدنا محمد وآله وصحبه.

أوقاف الشريف منصور صالح أبو ريّاش

الشريف منصور صالح أبو رياش

مكة المكرمة

المقدمة

الحمد لله؛ حمد العاجز عن حق حمده (جل شأنُه) في عظيم عطائه وآلائه، وكمال جلاله وجماله.. مع عظيم تقصيري وغفلتي.

وحمد اليائس من الاعتماد علىٰ حول نفسه وقوته.. في كل شيءٍ من أمره (صغيره وكبيره).. الواثق في مدد ربه وعفوه ورحمته!

فاللهم ربنا، اجعلنا ممن أرضاك -مع اعترافه بقصور عمله- صلاحُ نيته.. وممن إذا تولىٰ عمل شيءٍ تحب عمله اهتم له، وبذل في سبيل تجويده كلَّ طاقته، فوفقته.. وألهمته.. وأعنته!

وأعنَّا اللهم علىٰ أن نستلهم من بركات قولك الكريم: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ﴾ ما يُعيننا علىٰ القيام بشريف حقه، في التخلي عن تولِّي أنفسنا والرغبة بها عن نفسه، والتحلي بواجب حبه، وتقديمه، وصادق اتباعه ونصرته صلىٰ الله عليه وآله وسلم.

وبعد:

فإن معرفة السُّنة الشريفة فرعٌ عن معرفة المصنفات الحديثية المشهورة، وما تحتويه من السُّنن، وما يتبعها من التصانيف المكملة، وما تتشارك فيه الكتب الأصول من الروايات أو تنفرد، وما تنفرد به الكتب المكملة للكتب الأصول من السُّنن والروايات.

وجديرٌ بالقول: إن إدراك مقاصد الأئمة أصحاب المصنفات الحديثية (المشهورة) في مصنفاتهم، والوقوف علىٰ دقائق اختياراتهم الحديثية والفقهية، والاطلاع علىٰ الروابط العلمية والمنهجية بين تلك المصنفات: هو أصل استثمار تلك المصنفات استثمارًا يليق بالمختص بهذا العلم الشريف.

فإننا لا نزال في ذُرىٰ الاحتياج إلىٰ الكشف عن مقاصد تأليفها، وأغراض تصنيفها، ودقائق مناهجها، وشروط أصحابها، ومزايا اختيارهم؛ فمعرفة أبناءِ جيلنا عنها لا تكفي لاستثمارها واستثارة كوامنها كما يجب، وسنظل بعيدًا عن استثمارها حق الاستثمار حتىٰ نكون في العلم بها كالجيل الذي صُنِّفت له من تلاميذ الأئمة وأصحابهم.

ويقع الواجب المعرفي في ذلك علىٰ النابهين من باحثينا في أن يعملوا بجد واجتهاد لردم الفجوة في المعرفة بهذه الكتب بين المختصين في زماننا وبين أصحاب أولئك الأئمة الذين علموا من خباياها ما لا نعلم، والذين يجب أن نكون في استثمارها مثلهم أو قريبًا منهم؛ لننتفع بما تحويه من السنة الشريفة وعلومها كما انتفع بها الأولون.

ولقد هممت أن أدرس منهج الإمام ابنِ الجارود صاحب «المنتقىٰ» في كتابه دراسة مُعمَّقةً، وأختبر علاقته بالصِّحاح والسُّنن اختبارًا تطبيقيًّا، فلما رجعت إلىٰ ترجمته رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجدتُها ترجمة موجزةً جدًّا، تناقلتها كتب التراجم بينها، ووجدتُ الحاجةَ عظيمةً إلىٰ توسيع ترجمته رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلال الرجوع إلىٰ الأسانيد، واستلال التواريخ التي اشتملت عليها، وتكوين تاريخه من تواريخ الأسانيد التي رواها.

فإن مصادر التراجم إنما تفي بذكر ملخصاتٍ عن المترجَمين، وهذا ما يقع للباحثين إذا ما بحثوا عن ترجمة لكثير من أئمة الحديث؛ فبعضُهم لا نجد له إلا

أسطرًا قليلة، وبعضهم لا نكاد نجد له ترجمة!

ولكنَّ أئمة الحديث حفظوا السُّنة، فحفظتهم السنة، وحفظت تاريخَهم! **فهم محفوظون في أسانيد الأحاديث التي حفظوها**، وكلٌّ منهم له تاريخٌ حافلٌ اشتملت عليه رواياته التي رواها.

وعلينا -معشر الباحثين- أن نستنطق تلك الروايات عن تاريخ ذلك الراوي الكريم كما استنطقها مِن قَبلُ أئمة الحديث في كتب التراجم التي صنفوها؛ فإنهم يستحقون منا أن نقف علىٰ تفاصيل حياتهم، ونتعرفَ تاريخهم العلمي: مرحلة.. مرحلة، ونستلهم منه العبرة بعد العبرة؛ فقد كان في سيرتهم هدايةٌ مستمرةٌ لمن خلفهم، فنعم السلف سبقوا لنعم الخلف من بعدهم أتوا.. وسيأتون.. ولا يزالون يولدون وينشؤون، ويتعلمون السنة ويحفظونها حتىٰ يأتي أمر الله وهي كالنهار في وضوحها، وبيانها للقرآن وأحكام الشريعة.

فإننا لن نتمكن من استثمار تراثهم العلمي دون المعرفة الحقيقية بهم؛ فمصنفاتهم ليست إلا ناتجًا من نواتجهم، وفرعًا عن علمهم ومعرفتهم.

ولقد قضىٰ أسلافُنا من المؤرخين أعمارهم في تكوين تلك التراجم المختصرة؛ يستخرجونها من موادِّها الأولية؛ من الأخبار المتناثرة، والأسانيد المروية، ويضمون المعنىٰ إلىٰ المعنىٰ، ويشرحون الحدث بالقصة بعد القصة، والرواية مع الرواية.

وقد كثر في زماننا أن يقول الباحث في العلم بكل سهولة عن أحد الرواة أو الأعلام: (لم أجد له ترجمة)! ولربما كان له ترجمة! ولكنَّ الباحث -لقلة اطلاعه علىٰ مصادر التراجم- لم يقف عليها، ولربما لم يكن له ترجمة في كتب التراجم؛ فكان ماذا؟! إنه لا يعلم أن مادة الترجمة موجودة؛ فليصنع له ترجمة، وليضف في العلم إضافة.

وإن من أهم وسائل معرفة تاريخ الراوي معرفةَ شيوخه؛ ولذا كان معرفة شيوخ علماء الحديث ورواته وجمعُهم -علىٰ سبيل الاستقصاء- مهمًّا جدًّا عند أئمة الحديث والمشتغلين به، وهو بحثٌ طويل يستغرق وقتًا وجهدًا كبيرًا، لكنه يعود علىٰ علم الحديث بمعارفَ ثرية في ترجمة الراوي تاريخًا وحالًا، ومعرفة اتصال أسانيده، وتحديد طبقته، ومعرفة رحلاته العلمية، ودراسة تأثره وتأثيره في الواقع الحديثي.

وقد ألَّف جمعٌ من أئمة الحديث مشيخاتٍ لهم، وألف آخرون في استقصاء شيوخ أئمة آخرين، وهو مجال تصنيفٍ مهمٍّ في المصادر الحديثية، ويعدُّ في المكتبة الحديثية من مصادر المصادر، وأوليات التصانيف.

وممن ألَّف لنفسه مشيخة: الإمام أبو محمد بن الجارود، ولكنه مصنَّفٌ مفقود، وألف بعده ثلاثةٌ من العلماء في جمع شيوخه أيضًا، ولكنها مع الأسف مفقودةٌ أيضًا.

فاستخرت الله في البدء بالبحث في تاريخ الإمام ابن الجارود بعد أن وقفتُ علىٰ الحاجة العظيمة إلىٰ البحث في تاريخه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وتتبع شيوخه في «المنتقىٰ» وغيره.

وتتبعت الجهود السابقة في الترجمة لهذا الإمام الفذِّ من أئمة الحديث؛ لتكون مصادر هذا البحث، وموضع التحقق والتأييد أو الاستدراك.

وهذا البحث أيضًا هو محاولةٌ جادةٌ للوصول إلىٰ المعرفة العميقة بكتاب مهمٍّ من مصنفات الحديث المشهورة؛ هو كتاب: «المنتقىٰ» لابن الجارود.

فكتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود وصفه الحافظ ابن عبد البر بالصحة، وذكر الحافظ الذهبي أنه لا تنزل أحاديثه عن درجة الحسن أبدًا، وذكر الحافظ ابن

حجر أن ابن الجارود (٢٣٠ تقريبًا-٣٠٧هـ) قد ألَّف كتابه «المنتقىٰ» مستخرجًا علىٰ «الصحيح» لابن خزيمة (٢٢٣-٣١١هـ) مع أنه قرينُه وتوفي قبلَه، ومع أن الكتابَ يقع حجمُه وعدد أحاديثه في نحو ثمن «صحيح ابن خزيمة» أو عُشره.

ومع أن اسمه (المنتقىٰ من السُّنن المسندة عن سيدنا رسول الله ﷺ) أيضًا لا يوحي من قريب ولا بعيد بأنَّ له علاقةً بكتاب «الصحيح» لابن خزيمة، فضلًا عن كونه مستخرجًا عليه.

فهذا الإشكال الذي يبدو في: طبقة ابن الجارود، واسم كتابه، وحجمه؛ يوجب الفحص العميق لهذا الكتاب، ومحتواه، وعلاقته بـ«صحيح ابن خزيمة»، وسائر الصِّحاح والسُّنن الشهيرة، والإجابة عن هذا الإشكال العلمي، من خلال بحث تطبيقي ليجيب عن الأسئلة الآتية:

- هل جميع أحاديث «المنتقىٰ» موجودةٌ في «صحيح ابن خزيمة»، وهل هو مستخرجٌ عليه؟

- ما علاقة «المنتقىٰ» بكتب الصِّحاح؟ وهل في «المنتقىٰ» زوائدُ علىٰ ما في الصِّحاح الأربعة: البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان؟ وهل هذه الزوائد صحيحة ليكون جميع ما في «المنتقىٰ» صحيحًا؟

- ما علاقة «المنتقىٰ» بكتب السُّنن؟ وهل له زوائد علىٰ كتب السُّنن؟ وهل هي صحيحة؟ وما قيمتها الفقهية؟

* * *

الدراسات السابقة:

- (**الحافظ ابن الجارود وزوائد منتقاهُ على الأصول الستة**)، تأليف الدكتور

مقبل بن مريشيد الحربي، طبع مكتبة أضواء السلف ١٤٢٥هـ، وهو بحث ترقية، وجاء في أربعة فصول صغيرة: الأول: ترجمة ابن الجارود، والثاني: التعريف بكتابه، والثالث: في علم زوائد الحديث، والرابع: في زوائد «المنتقىٰ» علىٰ الأصول الستة، وقام بتخريج عام معتمد علىٰ نقد ظواهر الأسانيد لـ ٢٦ حديثًا من زوائده علىٰ الكتب الستة. وقام الباحث الدكتور بجمع شيوخ ابن الجارود من خلال كتابه «المنتقىٰ»، وعمله جيدٌ في الجملة، إلا أنه وقع له بعض الخلل، فزاد في شيوخه بسبب التصحيف.

ومما لم يُغطِّه البحث: أنه لم يبحث في توسعة ترجمة ابن الجارود رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المصادر الأولية، ولم يناقش علاقة «المنتقىٰ» بـ«صحيح ابن خزيمة»، أو غيره من المصنفات الحديثية، ولم يبين مقصود ابن الجارود من تأليف كتابه.

وأبرز ما جاء فيه من نتائج: «أن زوائد الكتاب علىٰ الكتب الستة تبلغ (٢٦) حديثًا، وبعد دراسة ظواهر أسانيدها، توصل الباحث إلىٰ أنها كلها قوية، سوىٰ الحديث الثالث».

- **(الإمام الحافظ عبد الله بن الجارود النيسابوري وأثره في السنة النبوية)**، تأليف أستاذنا الدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد، طبع دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع (١٤٢٦هـ)، وهو بحث ترقية أيضًا، وجاء في أربعة مباحث؛ الأول: التعريف بابن الجارود، والثاني: مكانته العلمية، والثالث: التعريف بكتابه «المنتقىٰ» ومنهجه، والرابع: منهج ابن الجارود في الجرح والتعديل.

وهذه الدراسة اعتمدت في جمع شيوخ ابن الجارود علىٰ كتابه «المنتقىٰ»، ودقتها عالية أيضًا.

وذهب البحث إلىٰ القول بأن الكتابَ مستخرجٌ علىٰ «صحيح ابن خزيمة»؛

متابعةً للحافظ ابن حجر.

وأبرز ما جاء في البحث من النتائج الأخرىٰ: «أن الكتاب اشتمل علىٰ (١١١٤) حديثًا، الصحيح منها (٩٣٤) حديثًا، والحسن لذاته (٨٤) حديثًا، والحسن لغيره (٩٦) حديثًا». وهذا يعني أنه لا يشتمل علىٰ حديث ضعيف لم ينجبر.

- (**منهج الحافظ ابن الجارود في كتابه المنتقى**)، د. عاصم عمر القريوتي، ويشبه أن يكون بحث ترقية أيضًا، ذكر فيه الباحث أنه اعتمد في الترجمة لابن الجارود علىٰ الباحثين السابقين (مقبل الحربي، ومحمد بن عبيد)، وأن إضافته كانت فيما يتعلق بمنهج ابن الجارود في كتابه، وقدم دراسة وصفية عن ظاهر طريقة ابن الجارود ومنهجه في كتابه، ونقل عن المصادر، لكنه لم يتطرق لدراسة علاقة الكتاب بـ«صحيح ابن خزيمة»، ولا لمقصد مؤلفه وعلاقته بالصِّحاح والسُّنن.

- (**زوائد منتقى ابن الجارود على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة**)، د. أحمد صالح الغامدي، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرىٰ.

- (**الرواة المتروكون في منتقى ابن الجارود**)، د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي، نشر سنة ١٤٣٨هـ، ويبدو بحث ترقية أيضًا، وقد جمع ثمانية رواة ممن وجد فيهم عبارات تشير إلىٰ ترك بعض النقاد لهم، ولو خالفهم غيرهم.

ولم يشتغل البحثان الأخيران بتحرير تاريخ الإمام ابن الجارود، ولا بجمع شيوخه.

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة وجدت:

- أن الباحثين السابقين قد أحسنوا في الاعتماد علىٰ ما في مصادر التراجم، وأنهم قد تركوا إحسانًا لمن وراءهم ينبغي أن يُكَمَّل؛ من خلال إضافة ترجمة دقيقة تفي بطلبه العلم، ورحلاته العلمية، ومن لقيه ومن فاته من المحدثين؛

اعتمادًا علىٰ دراسة ما في الأسانيد، وربطه بما في المصادر؛ من خلال دراسة تاريخية عميقة لتوليد معارف جديدة؛ من خلال المزاوجة بين معطيات الأسانيد ومعلومات المصادر، مع دقة النظر، وعمق الاستنباط، وصحة الربط.

- أن الباحث الدكتور مقبل بن مريشيد الحربي والباحث الدكتور محمد بن عبيد (مشكورَين) قد جمعا شيوخ ابن الجارود من خلال كتابه «المنتقىٰ»، وينبغي أن يُكَمَّلَ عملُهما من خلال الزيادة عليهما بتتبع شيوخه الذين روىٰ عنهم خارج «المنتقىٰ»، أو الذين ذكرهم الأئمة في شيوخه ولم نجد له عنهم رواية في «المنتقىٰ»، ويكمل أيضًا من خلال استثمار شيوخه في «المنتقىٰ» وخارجه بإجراء الدراسات لمعرفة أحوالهم، وهل كان ابن الجارود فيمن لا يروي إلا عن ثقة؟ ونسبة علو أسانيد الكتاب بِناءً علىٰ زمن وفاة هؤلاء الشيوخ.

- أن الحاجة ما زالت ملحةً لدراسة علاقة «المنتقىٰ» بـ«صحيح ابن خزيمة»، وبكتب الصِّحاح الأخرىٰ، وبكتب السُّنن، والخروج بتوصيف دقيق لموقع هذا الكتاب المشهور بين كتب السنة الأخرىٰ، والتدقيق في قيمته العلمية؛ من حيث صحة رواياته، وقيمتها الفقهية.

* * *

منهج البحث:

- اعتمدت علىٰ المنهج التاريخي من خلال تتبع: معلومات المصادر، وما اشتملت عليه الأسانيد، وتراجمِ شيوخه، وتراجم الطبقة التي كانت معه، وتراجم تلاميذه؛ من معارف أولية، ثم جمعِها وتحليلها، ثم إعمالِ البرهان البنائي في إنتاج علم جديد يملأُ الفراغ المعرفيَّ الذي لم تُغَطِّهِ المعلوماتُ التي توافرت في مصادر التراجم.

- في جمع شيوخ ابن الجارود: تحققتُ من دقة الأعمال السابقة فيما يتعلق بجمع شيوخ ابن الجارود الذين أخرج لهم في كتابه «المنتقىٰ»، ونقحت ما وقع فيها من خلل، وتتبعت شيوخه الذين روىٰ عنهم خارج كتابه «المنتقىٰ» من خلال طريقين: الأول: تتبُّع إفادات العلماء الذين كان لهم معرفة خاصة تؤهلهم لأن يكونوا مرجعًا في هذا الباب. والثاني: تتبع الأسانيد المبثوثة في مصنفات أئمتنا المسندة، والتي يروي فيها ابن الجارود عن شيخ لم يخرج له في كتابه «المنتقىٰ»، وأعملت البرامج الحاسوبية الحديثية كمحركات بحث، وتحققت من سلامتها من التصحيف، وعدم وجود ما يدل علىٰ وجود خلل في تلك الأسانيد.

- وفيما يتعلق ببقية المباحث التي اشتملت علىٰ دراسة، فإنني اتبعت فيها المنهج الاستدلالي للوصول إلىٰ نتائج من خلال مقدمات صحيحة، ودراسة وتحليل واستخلاص النتائج.

* * *

خطة البحث:

وقد أعددت خطة البحث وفق الهيكل الآتي:

المقدمة: وتشمل مشكلة البحث، ومنهجه، وخطته.

الفصل الأول: تاريخ الحافظ ابن الجارود، وطلبه العلم، ورحلاته.

المبحث الأول: اسمه ونسبه وحياته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وحياته.

المطلب الثاني: مولده ووفاته.

المبحث الثاني: تاريخه العلمي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قِدَمُ سماعه.

المطلب الثاني: طلبه الحديث في بلده نيسابور.

المطلب الثالث: رحلاته، وفيه مقاصد:

المقصد الأول: رحلته المشرقية إلىٰ مَرْوَ.

المقصد الثاني: رحلته الغربية إلىٰ العراق والحرمين.

المقصد الثالث: رحلته إلىٰ مصر والشام والثغور.

المقصد الرابع: استقراره بعد رحلته الأخيرة.

الفصل الثاني: شيوخ الحافظ ابن الجارود، ومكانته في علم الحديث.

المبحث الأول: شيوخ ابن الجارود، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جَمْعُ شيوخه.

المطلب الثاني: حالُ شيوخه.

المطلب الثالث: علو أسانيده.

المبحث الثاني: مكانته في علم الحديث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تلاميذه.

المطلب الثاني: مؤلفاته.

المطلب الثالث: منزلته بين أئمة الحديث في عصره.

الفصل الثالث: علاقة «المنتقى» بالصِّحاح والسُّنن.

المبحث الأول: اسم الكتاب ووصفه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.

المطلب الثاني: عبارات الأئمة في وصف «المنتقىٰ» لابن الجارود.

المطلب الثالث: تحليل محتوىٰ الكتاب.

المطلب الرابع: تحليل سياق ترتيب الأحاديث في الكتب التي لم يبوِّبها.

المبحث الثاني: تحديد موقع «المنتقىٰ» في المصادر الحديثية من خلال مقارنة محتوىٰ الكتاب بالصِّحاح والسُّنن، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مقارنته بـ«صحيح ابن خزيمة».

المطلب الثاني: مقارنته بالكتب الخمسة الأصول.

المطلب الثالث: فحص أحاديث «المنتقىٰ» من حيث الصحة.

المبحث الثالث: دراسة الأحاديث التي زادها ابن الجارود في أبواب الطهارة علىٰ الصِّحاح الأربعة المشهورة.

الخاتمة: وتشمل نتائج البحث، وتوصياته.

الفهارس: وتشمل قائمة المصادر والمراجع، ودليل الموضوعات.

وفي ختام هذه المقدمة وعلىٰ نهج أئمة الحديث، وسنتهم المتبعة، وإبقاء لخصيصة علماء هذه الأمة، وحبًا في أن يضمني ورسول الله ﷺ سياق علم متصل، فإنني أقول وبالله التوفيق:

أخبرنا بكتاب المنتقىٰ من السنن المسندة للحافظ ابن الجارود:

مسند مكة عبد الوكيل ابن محدِّثها عبد الحق الهاشمي، سماعًا عليه لجميعه، قال: أخبرنا والدي قراءة عليه لجميعه، عن أحمد بن عبد الله بن سالم، عن محمد بن عبد الله بن حُميد المكي. (ح)

وأنبأنا عاليًا بدرجة عبد الفتاح بن حسين راوَه المكي، عن عمر حمدان المَحْرَسي. (ح)

وأنبأنا إدريس بن محمد بن جعفر الكَتّاني الحَسَني، وكَنْزَة بنت محمد المهدي بن محمد بن عبد الكبير الكتاني، كلاهما عن قريبهما عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، وعبد الستار بن عبد الوهاب الدِّهْلَوي. زاد إدريس: ووالدي محمد بن جعفر الكتاني، وزادت كنزة: وعبد الحفيظ الفِهْري، خمستهم (المَحْرَسي، وعبد الحي، وعبد الستار، وابن جعفر، والفهري) عن فالح بن محمد الظاهري، بروايته وابن حميد عن محمد بن علي السَّنُوسي، عن محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي: أخبرنا أبو العلاء إدريس العراقي قراءة وسماعًا: أخبرنا محمد بن قاسم جَسّوس قراءة لطرف منه وإجازة، عن محمد بن عبد السلام البَنّاني، عن حسن بن علي العُجيمي وإبراهيم الكُوْراني، قالا: أخبرنا أحمد بن محمد القُشاشي قراءة لأوله وإجازة، عن أبي المواهب أحمد الشنّاوي. (ح)

وبرواية عبد الحق الهاشمي، عن حُسين بن رحيم بخش البَتَالَوي، عن نَذير حسين الدِّهْلَوي، عن الشاه محمد إسحاق الدهلوي، عن عمر بن عبد الكريم العطار، عن محمد بن عبد الرحمن الكُزْبَري: أخبرنا محمد بن سليمان الكُرْدي لأوله وإجازة: أخبرنا محمد سعيد سنبل قراءة لأوله وإجازة، عن أحمد النَّخْلي. (ح)

وبرواية الشاه محمد إسحاق عاليًا عن جدِّه لأمه الشاه عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي، عن أبيه، عن التاج محمد القِلْعي، بروايته عاليًا وكذا العُجيمي والكُوراني والنَّخْلي عن محمد بن العلاء البابِلي، بروايته والشنّاوي كلاهما عن الشمس محمد بن أحمد الرَّمْلي. (ح)

زاد الكوراني: وعن النجم محمد بن البدر محمد الغَزّي، عن أبيه، بروايته والرملي عن إبراهيم القَلْقَشَنْدي، وزكريا الأنصاري. (ح)

وأنبأنا عاليًا محمد زُهير بن مصطفىٰ الشاويش الحُسيني، عن محمد علي ظَبْيان الكيلاني، عن محمد بن حسن البَيْطار، عن عبد الغني بن علي السَّقَطي، عن أحمد بن علي المَنِيني، عن محمد ابن عبد الهادي العُمَري، عن الشهابَين الأحمدَين: العَيْثاوي والوَفائي المُفْلِحي، كلاهما عن الشمس محمد بن علي ابن طُولون، عن القَلْقَشَنْدي، وناصر الدين ابن زُريق الصالحي، بروايتهما وزكريا عن الحافظ ابن حجر. (ح)

وبرواية ابن طولون عاليًا عن أمة الخالق بنت العُقْبي، بروايتها وابن حجر عن عائشة ابنة عبد الهادي، وأبي الطاهر محمد بن محمد ابن الكُويك، وعبد القادر الأُرْمَوي، وغيرهم، كلهم عن الحافظين الذهبي والبرزالي، عن الرضي محمد بن عبد الله العسقلاني. (ح)

وبرواية عائشة عاليًا عن أحمد بن علي الجَزَري، بروايته والرضي عن الحافظ محمد بن يوسف بن مسدي، سماعا للرضي عليه لجميعه بمكة بعد حج سنة ٦٥٥، وإجازة للآخر. قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل القرشي بقراءتي عليه سنة ٦٢٠، أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن حبيش قراءة عليه وسماعا غير مرة، أنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن الحسين الأنصاري سماعا، أنا عبد الباقي بن محمد بن سعيد سماعا، أنا القاسم بن الفتح الحجاري بقراءتي عليه، أنا أحمد بن عيسىٰ الطلمنكي قراءة عليه، أنا أحمد بن عون الله البزار قراءة عليه، أنا محمد بن نافع الخزاعي. (ح)

وعاليًا بالسند إلىٰ القلقشندي وابن زُريق: كلاهما عن أحمد بن محمد الزاهدي الحفار، عن زينب بنت الكمال فيما ذكر -وكان صدوقًا- عن عبد الرحمن بن مكي ابن الحاسب، عن أبي القاسم خَلَف بن عبدالملك بن بشكوال في كتابه، أنا عبد الرحمن بن محمد بن عتّاب، أنا حاتم بن محمد الطرابلسي، أنا أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابِسي، عن أبي بكر أحمد ابن عبد الله بن عبد المؤمن. (ح)

وبرواية ابن مكي الحاسب عن جدِّه لأمه أبي طاهر السِّلَفي، عن محمد بن أحمد ابن إسماعيل الطليطلي في كتابه، أخبرنا أبو أحمد جعفر بن عبد الله، أنا أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي، أنا الحسن بن يحيىٰ القلزمي، قال هو، والخزاعي، وابن عبد المؤمن: **أنا أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري**[1].

(١) والشكر في تحرير إسنادنا لكتاب المنتقى للأخ الفاضل د. محمد زياد بن عمر التُكْلَة، وفقه الله تعالى، والشكر موصول لأخي الفاضل الشيخ عبد الله بن يحيى العوبل، فنعم الأخ المعين، وفقه الله تعالى وأعانه وسدده.

والله أسأل أن يجعل هذا الكتاب من الحسن والإتقان علىٰ النحو الذي يرتضيه، وأن يتقبله بقبول حسن، وينفع به العلم وأهله، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ عبده وخاتم رسله سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

تاريخ الإمام ابن الجارود، وطلبه العلم، ورحلاته

المبحث الأول: اسمه ونسبه وحياته

المبحث الثاني: تاريخه العلمي

المبحث الأول

اسمه، ونسبه، وحياته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وحياته.

المطلب الثاني: مولده ووفاته.

المطلب الأول

اسمه، ونسبه(١)

شهرته: الإِمَامُ ابن الجارود، صَاحِبُ كِتَاب: «المنتقىٰ فِي السُّنَن».

وكنيته: أبو محمَّد.

واسمه: عبد الله بنُ عليٍّ بنِ الجارود.

ونسبته: إلىٰ جده الجارود، فيقال: (الجارودي)، (وابن الجارود).

ما مضىٰ كان مما اتفقت عليه مصادر التراجم(٢).

---

(١) ترجم له الإمام الحاكم في تاريخ نيسابور، ولم أجد له ترجمة في التواريخ البلدانية الشهيرة -كتاريخ بغداد- مع أنه وردها، وأقام فيها مدّة، ومع أن الخطيب نقل عنه في مواضع من كتابه؛ فهو مما فاته، وترجم له الذهبي (٧٤٨هـ) في التذكرة والتاريخ والسير، ونقل عن ترجمة الحاكم، وترجم له ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ) في طبقات علماء الحديث، ونقل عن ترجمة الحاكم، ولعله تأثر بترجمة الذهبي، وترجم له تلميذهما الصفدي في الوافي بالوفيات (١٧/ ١٧٤) ترجمة مختصرة نقلها عن تاريخ نيسابور، والله أعلم.
ولم يذكره الفاسي في العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين مع أنه نقل عنه في مواضع من كتابه؛ فهو مما فاته.
وقد قال الهيثمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنه: لا أعرفه، وقال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لم أقف على ترجمته.
ومادة ترجمته قليلة في المصادر، ومنقولةٌ بينها، ونحن في حاجة إلى توسيع ترجمته من خلال الربط بين المادة العلمية الأولية التي توافرت في الأسانيد والمصادر؛ وهذا ما عملت عليه في هذا البحث بعون الله وتوفيقه.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٣٩)، تاريخ الإسلام (٧/ ١١٩)، تذكرة الحفاظ =

أما نَسَبُه: فلم تذكر المصادر في ترجمته القصيرة شيئًا عنه.

وعند البحث في نَسَبِهِ الذي يرجع إليه، نجد عائلةً شهيرةً في نيسابور في زمن هذا الإمام، كان أفرادُها يحملون هذه النسبة (الجارودي) (وابن الجارود)؛ يتصل نسبهم بالجارود بن يزيد أبي علي، وقيل: أبي الضحاك، الفقيه النيسابوري[1] (٢٠٦هـ)، صاحب الإمام أبي حنيفة.

وقد كان للجارود هذا نسلٌ، منهم العلماء والفضلاء من أهل العناية بالفقه والحديث[2] بنيسابور، ولهم فيها محَلَّة مشهورة، وسكة، ومسجد[3]، وقد اشتهروا بالنسبة إلىٰ الجارود هذا، وإلىٰ بلدهم، فيقال لأحدهم: ابن الجارود، والجارودي، والنيسابوري، وكان منهم علي بن الجارود (ت٢٢٦هـ)، وهو من مشاهير أهل العلم والرواية ببلده، وقد يُشتبه في أنه أبوه.

ولم أجد اشتهار النسبة إلىٰ (الجارود) النيسابوري إلا لهؤلاء، وعليه فإن الاحتمالات في الأصل ثلاثة:

الأول: أن يكون أبو محمد بن الجارود منهم، من أنفسهم.

الثاني: أن يكون ابن الجارود منسوبًا إليهم، لكنه ليس من أنفسهم؛ كأن يكون من مواليهم مثلًا.

الثالث: أن يكون ابن الجارود منسوبًا إلىٰ جدٍّ له يقال له: الجارود، ليس له

= (٣/ ٧٩٤)، ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث (٢/ ٤٦٨)، الصفدي، الوافي بالوفيات (١٧/ ١٧٤).

(١) الذهبي، السير (٩/ ٤٢٥).

(٢) محيي الدين الحنفي (٧٧٥هـ)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ١٧٦).

(٣) الذهبي، السير (٩/ ٤٢٥).

علاقة بهؤلاء المشهورين بهذه النسبة.

ويَسقط الاحتمال الثاني أو يضعُفُ كثيرًا بمجرد أنْ نَصَّت كتب التراجم وبعضُ الأسانيد أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عبد الله بن علي بن الجارود؛ فهو ابن الجارود، منسوب إليه نسبة الابن إلىٰ أبيه؛ فبقي الاحتمالان الأول والثالث في حيز التحقق والترجيح.

وقد ذكر الحافظ ابن القيسراني الرواة المشتَبِهين بسبب هذه النسبة في كتابه في موضعين[1].

وجوَّد الحافظ الحازمي شرح ذلك في كتابه، فقال:

«**الأول:** من ولد الجارود بن المعلىٰ، وهم نفرٌ بالبصرة؛ منهم:

- عبد الله بن سليمان بن يوسف بن يعقوب بن الحكم بن المنذر بن الجارود الجارودي.

- ومحمد بن حبيب بن محمد الجارودي، بصري، روىٰ عن عبد العزيز بن أبي حازم، وكان صدوقًا.

- وأبو المنذر الوليد بن عبد الرحمن بن حبيب بن علباء بن حبيب بن الجارود، وأبو العباس البصري الجارودي.

- وأبو الحسن محمد بن محمد بن عمرو بن محمد بن حبيب بن سليمان بن المنذر بن الجارود البصري الجارودي.

والثاني: ينسب إلىٰ الجارود بن يزيد أبي الضحاك النيسابوري، صاحب بهز بن حكيم وأبي حنيفة؛ منهم:

- علي بن الجارود بن يزيد النيسابوري، هو أبو الحسن الجارودي، من

(١) ابن القيسراني، الأنساب المتفقة في الخط (ص٢٨، ٤٧).

أكابر علماء نيسابور (٢٢٦هـ).

- ومحمد بن النضر بن سلمة بن الجارود، أبو بكر الجارودي النيسابوري، شيخ وقته حفظًا وكمالًا وثروةً، وكان أبوه وجَدُّه والجارود جد أبيه صاحب أبي حنيفة كلهم رأيين، وأبو بكر حديثي مُحَكّمٌ في المذاهب.

- وسعيد بن عبد الرحمن الجارودي النيسابوري.

والثالث: ينسب إلىٰ جده؛ وهو:

- أبو جعفر أحمد بن علي الجارودي الأصبهاني، من أئمة الحديث (٢٩٩هـ).

- وأخوه أبو بكر محمد بن علي الجارودي الأصبهاني (٣٢٥هـ).

الرابع: أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد بن الجارود الجارودي الهروي، الحافظ، حدث عن أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني.

والخامس: طائفة من الروافض يقال لهم: الجارودية، ينتسبون إلىٰ رأي أبي الجارود»[(١)]. انتهىٰ بتصرف واختصار.

ولم يذكر الحازمي عبدَ الله بن علي بن الجارود النيسابوري، لا في أبناء الجارود بن يزيد أبي الضحاك، ولا في غيرهم، مع أنه نُسب إلىٰ (الجارود) في كثير من المصادر، وما عدّهُ ابن القيسراني في المنسوبين إلىٰ هذه النسبة (الجارودي) مما يقوي أنّه فات عليهما رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

وعلىٰ ذلك، فإننا لا يمكن أن نحتج بعدم ذكرهما له في أبناء الجارود بن يزيد علىٰ أنه ليس منهم؛ لأنه فات عليهما علىٰ الأغلب؛ كما سبق تقريره.

---

(١) الحازمي، الفيصل في مشتبه النسبة (ص٤٠٤) بتصرف.

وهو بحكم النسبة للجارود ونيسابور معًا أقرب إليهم منه إلىٰ غيرهم؛ زيادة علىٰ أنه بقيت عليه النسبة: (الجارودي النيسابوري)، حتىٰ بعد أن سكنَ مكة؛ مما يدل علىٰ أنها بقيت عليه لتُعَرِّف بأصله الذي ينتمي إليه.

ووجدتُ قرينةً أخرىٰ تقوي نسبته إليهم؛ وهي أن ابن أخته يحيىٰ بن منصور القاضي نسبه الحاكم إلىٰ الجارودي أيضًا، فقال: «يحيىٰ بن منصور بن يحيىٰ بن عبد الملك، أبو محمد، الحاكم العالم الدَّيِّن، النيسابوري الجارودي»(١).

فكأن ابنَ أخته إما من قومه، أو أنه نسب إلىٰ أخواله، وفي كلتا الحالتين دلالة علىٰ أن ابن الجارود ينسب إلىٰ العائلة الشهيرة بالجارودي في نيسابور، وإن كان في هذه الدلالة ضعف.

ولكن ثمة قرينةٌ قد تعارض هذه القرائن؛ وهي أن الإمام الحاكم قد ترجم لأبي محمد في «تاريخ نيسابور»، ووقف علىٰ ترجمته الإمام الذهبي، ولم نجد في تراجم الإمام الذهبي له شيئًا يدلُّ علىٰ أنه ينتسب للجارود بن يزيد النيسابوري، والله أعلم.

وثمة قرينةٌ أخرىٰ قد تعارض ذلك أيضًا؛ وهي أن أبا محمد عبد الله بن علي بن الجارود قد ترجم لأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الضعفاء والمتروكين، فقال: «النعمان بن ثابت أبو حنيفة: جُلُّ حديثه وَهمٌ، وقد اختُلِفَ في إسلامه!»(٢)، بينما كان الجارود بن الضحاك النيسابوري حنفيًّا، وآله من بعده حنفيون في الغالب؛ فقد يكون من المستبعد أن يصل أبو محمد بن الجارود إلىٰ هذه الدرجة في التجافي عن أبي حنيفة والحط عليه مع أنه قد نشأ في أهل بيتٍ يعظمون أبا

---

(١) الخليفة النيسابوري، تلخيص تاريخ نيسابور (ص ١١٢).

(٢) ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص ١٥٠).

حنيفة النعمان بن ثابت رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فبقيت الاحتمالات بلا مرجح مع تجاذب هذه القرائن للمسألة؛ فيحتمل أن يكون ينتسب إلىٰ آل الجارود بن يزيد، ويحتمل ألا يكون منهم.

ويُنسب كثيرًا إلىٰ بلده الأول الذي تنتمي إليه أسرته (نيسابور)، والذي ولد فيه، ونشأ وعاش أوّل عمره وشبابه، ثم رحل وطاف البلدان في سماع الحديث، واستقر مجاورًا بمكة، ولكنني لم أجد من نسبه إلىٰ مكة فقال: المكِّي، ووجدت من روىٰ عنه بمكة فنسبه إلىٰ نيسابور:

قال الطبراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حدثنا عبدُ الله بنُ علي الْجَارُودِيُّ النيسابوري بمكة»(١).

وقال ابن عدي: «حدثنا عبد الله بن علي بن الجَارُودِ النيسابوري علىٰ الصَّفَا»(٢).

وقد نسباه إلىٰ جدِّه وإلىٰ بلده الأول مع أنهما إنما سمعا منه بمكة.

(١) الطبراني، المعجم الصغير (٦٢٥).

(٢) ابن عدي، الكامل (٥/ ٥٣٢).

المطلب الثاني

مولده، ووفاته

ذكر الإمام الذهبي في «السير» أن ولادته كانت بنيسابور في حدود: (٢٣٠هـ)، ولم يذكرها ابن عبد الهادي ولا الصفدي مع أنهما اعتمدا علىٰ «تاريخ نيسابور»، فلا أظنُّها من «تاريخ نيسابور»، ولو كانت فيه، لنقلاها وذكراها كما ذكرها الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والأغلب أنها من تقديرات الإمام الذهبي عليه رحمة الله، ويؤيد أنها من تقديراته: أنه بدأ عبارته بقوله: (في حدود) التي تدل علىٰ التقدير.

والأغلب -حسب المعلومات التي تفيدها الأسانيد-: أنه ولد قبلها ببضع سنوات؛ لأنني وجدتُ روايةً إن صحت دلت علىٰ أنه روىٰ عن محمد بن مهران الجمّال (٢٣٩هـ) مادةً علميةً تدخل في المعرفة (معرفة ألقاب المحدثين)، ومن المستبعد جدًّا أن يبدأ بطلب هذا النوع من العلم والعناية به في سنٍّ الثامنة والتاسعة.

روىٰ أبو علي الغسّاني الجيّاني بسنده إلىٰ: «عبد الله بن علي بن الجارود، قال: نا محمد بن مهران، قال: سمعت الدَّارمي يقول: سمعت أبا النُّعمان يقول: ولدتُ أنا وابن عمي هذا شغبٌ[1] في أيام، فجاءنا الأسود بن شيبان، وكان شيخ

(١) لم أجدها مضبوطةً في المصادر، والأقرب أنها: شَغَب بفتح الشين والغين المهملة، وتؤدي معنى: مشاغب.

حيٍّ، فسماني عارمًا، وسماه شغبًا»(١).

فالأقرب -إن صحّت هذه الرواية-: أنه وُلد قبل (٢٣٠هـ) بسنوات تمكِّنه من تحمُّل هذه الروايات.

أما وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكانت بمكة سنة (٣٠٧هـ)، وليس في المصادر شيءٌ عن ذكر وفاته أكثر من ذلك، ويبدو حسب قرائن سنه، وسكوت المصادر عن ذكر أسباب وفاته: أن وفاته كانت نتيجة كِبَر سِنِّه، والله أعلم.

(١) أبو علي الغساني الجياني، كتاب: من اشتهر بلقبه ممن روي عنه العلم في المسندين الصحيحين، المطبوع ضمن تقييد المهمل وتمييز المشكل (٣/ ١١٢٧)، طبعة عالم الفوائد، ووجه الإشكال في هذه الرواية: أنه يرويها ابن الجارود عن ابن مهران (٢٣٩هـ)، عن الدارمي أحمد بن سعيد بن صخر أبي جعفر (٢٥٣هـ)، والدارمي شيخ ابن الجارود! فأخشى أن يكون ابن مهران مقحمٌ في الإسناد، ولم أجد هذا النقل إلا في هذا الكتاب، وراجعت النسخة الخطية ومصورتها على الشبكة، وأصلها بالمكتبة المحمودية بالمدينة، ووجدت النص كما جاء في مطبوعة دار عالم الفوائد، فالله أعلم.

المبحث الثاني

تاريخه العلمي

لم تذكر المصادر التي اشتملت علىٰ ترجمته الموجزة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصفًا واضحًا لطلبه الحديث في بلده، ورحلاته العلمية؛ مما أوجب القيام بدراسة خاصة في هذا المجال، تعتمد علىٰ دراسة عن شيوخه، ودراسة تراجمهم وتواريخهم؛ لمحاولة الخروج بوصف واضح عن تاريخه العلمي في بلده نيسابور، وفي رحلاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد قمت في المبحث الخاص بشيوخه بجمع جميع شيوخه الذين روىٰ عنهم في «المنتقىٰ»، وخارج «المنتقىٰ»؛ مما أعانني علىٰ استخراج تاريخه بفضل الله، ورتبتهم علىٰ حروف المعجم، ثم صنفتهم باعتبار البلاد، ورتبتهم بحسب الوفاة، ووضعت أمام كل واحد منهم وصفًا مختصرًا عن حاله، وهل أخرج له في «المنتقىٰ» أو خارجه، وعدد أحاديثه عنه في «المنتقىٰ»، وأجريت بعض الدراسات عليها(١).

ثمّ قمت باستنباط ما يمكن أن تدلنا عليه تلك السماعات والروايات من معانٍ تاريخية، ثم نسجتها مع معلومات المصادر، وأكملت بناء الصورة التاريخية عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مُتَمِّمًا الجوانب الخفية من خلال الاستنباط من المادة العلمية الموجودة بما يناسب عادات أهل ذلك الزمن العلمية والاجتماعية.

وسوف أعرض تلك الدراسة مقرونةً بأدلتها في المطالب الآتية:

---

(١) في الفصل الثاني: شيوخ الحافظ ابن الجارود ومكانته في علم الحديث. ص٦١-١٠٣.

المطلب الأول

قِدَمُ سماعه

نَقَلَت كتبُ التراجم عن الإمام الحاكم في «تاريخ نيسابور»: أنه سمع من إسحاق بن راهويه المروزي نزيل نيسابور المتوفىٰ ليلة النصف من شعبان سنة (٢٣٨هـ)، والإمام الحاكم النيسابوري وكتابه «تاريخ نيسابور» مرجعٌ رئيسٌ لمعرفة شيوخ نيسابور ومحدِّثيها، والأصل أن نعتمد علىٰ قوله، إلا إذا دلت القرائن علىٰ عكس قوله؛ هذا هو الأصل.

وقد وقع الإمام الذهبي علىٰ بعض القرائن التي شكّكَ -بموجب دلالتها- في ثبوت سماعه من إسحاق بن راهويه.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تاريخ الإسلام» عن «المنتقىٰ»: «لم أرَ فيه عن ابن حُجْرٍ وإسحاق شيئًا؛ بل أكبرهم أبو سعيد الأشج، والزعفراني»(١)، فبيّنَ قرائن استدراكه علىٰ قول الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وفي «السير» ذكر جماعة من شيوخه، فقال: «سمع من أبي سعيد الأشج (٢٥٧هـ)، والحسن بن محمد الزعفراني (٢٦٠هـ)، وعلي بن خَشرم (٢٥٧هـ)، ومحمود بن آدم (٢٥٨هـ)، وإسحاق الكوسج (٢٥١هـ)، وزياد بن أيوب (٢٥٢هـ)، ويعقوب الدَّورقي (٢٥٢هـ)، وعبد الله بن هاشم الطوسي (٢٥٨هـ)، وأحمد بن الأزهر (٢٦٣هـ)، وأحمد بن يوسف (٢٦٤هـ)، ومحمد بن أبي

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام (٢٣/ ٢١٣).

عبد الرحمن المقرئ (٢٥٦هـ)، ومحمد بن يحيىٰ الذُّهْلي (٢٥٨هـ)، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم (٢٦٠هـ)، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم (٢٦٨هـ)، وبحر بن نصر الخَولاني (٢٦٧هـ)، ومحمد بن عثمان بن كرامة (٢٥٦هـ)، وخلق كثير، إلىٰ أن ينزل إلىٰ إمام الأئمة ابن خزيمة».

ثمّ صرّح بميله إلىٰ مخالفة الحاكم في ذلك، فقال: «فأما قول أبي عبد الله الحاكم فيه: سمع من إسحاق بن راهويه، وعلي بن حُجر، وأحمد بن منيع: فلم أجد له شيئًا عنهم، ولا أراه لحقهم»(١).

وتأثر ابنُ عبد الهادي باستدراك الذهبي، فقال في ترجمة ابن الجارود: «سمع: إسحاق بنَ راهويه، وعلي بنَ حُجر، وأحمدَ بنَ مَنيع، وأبا سعيد الأشجّ، ويعقوب الدَّوْرقي، وعليَّ بنَ خَشرم، والذُّهْلي، والزَّعفراني، وطبقتهم. وهو مُصَنِّفُ كتاب «المنتقىٰ» في مجلد في السُّنن، وهو نظيف الأسانيد، وفي روايته عن بعض هؤلاء نظر؛ كإسحاق، وعليِّ بن حُجر. وقد ذكر ذلك الحاكم، فلعلَّه وهم»(٢).

وقد أحسن من انتهىٰ إلىٰ الأدلة، وحَكّمَ القرائن، وقد كانت قرائن اعتراضه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تتلخص في:

- أنه لم يجد له عن إسحاق رواية في كتابه «المنتقىٰ».

- أنه وجد أن أكبر شيوخ ابن الجارود في «المنتقىٰ»: عبد الله بن سعيد الأشج (٢٥٧هـ)، والحسن بن الزعفراني (٢٦٠هـ).

وهاتان القرينتان قويتان في دلالتهما؛ لأن بين وفاة إسحاق (٢٣٨هـ) والأشج (٢٥٧هـ) قرابة عشرين سنة، وبِناءً علىٰ ذلك، فقد مال الإمام الذهبي

(١) الذهبي، السير (١٤/ ٢٤٠)، وسنوات وفَيَات هؤلاء الشيوخ من إضافتي على النص.

(٢) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث (٢/ ٤٦٩).

إلىٰ تخطئة الإمام الحاكم علىٰ سبيل الترجيح، لا الجزم المتيقَّن.

ولكنني وقفت بعد تتبُّع الأسانيد علىٰ ما يجيب علىٰ اعتراض الإمام الذهبي ومن تابعه علىٰ الإمام الحاكم.

فقد وجدت ما يأتي:

- رواية تثبت سماع ابن الجارود من محمد بن مهران الجَمّال(١)، المتوفىٰ أول سنة (٢٣٩هـ)، وبين وفاته ووفاة إسحاق بن راهويه المتوفىٰ ليلة النصف من شعبان زمنٌ يسيرٌ جدًّا (بضعة أشهر)، ومع أنه سمع من محمد بن مهران -حسب هذه الرواية- فإنه لم يروِ عنه في «المنتقىٰ» كذلك؛ بل روىٰ عنه خارج «المنتقىٰ»؛ فلا يبعد أن يكون سمع من إسحاق حال صغره لجلالته ولم يروِ عنه، أو روىٰ عنه خارج «المنتقىٰ» ولم يبلغنا؛ وهذه قرينةٌ قوية.

- أنه قد سمع من حسن بن بشر بن القاسم السُّلمي (٢٤٤هـ)، وروىٰ عنه في موضعين من كتابه «المنتقىٰ»(٢)، وأحمد بن نصر بن زياد القرشي النيسابوري المقرئ (٢٤٥هـ) (٣)، ومحمد بن أحمد بن الجرّاح الجوزجاني (٢٤٥هـ)، وأحمد بن سعيد بن إبراهيم الرباطي المروزي نزيل نيسابور (٢٤٦هـ)(٤)، وأحمد بن الخليل البغدادي نزيل نيسابور (٢٤٨هـ)، وغيرهم من أهل طبقتهم من النيسابوريين؛ وهذا ما يؤكد قِدَم سماعه.

---

(١) ضبطه بالجيم الحافظ الأمير ابن ماكولا في كتابه الإكمال، في باب: الحَمّال والجَمّال (٣/ ٢٧-٢٩)، والحافظ ابن حجر في تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/ ٣٤٧)، وجاء في مطبوعات كثير من المصادر: الحمّال بالحاء المهملة، وينبغي أن يصوّب إلى الجمّال بالمعجمة.

(٢) المنتقى: رقم ٢٢٤، ٢٣٥.

(٣) المنتقى: رقم ٧٧١.

(٤) تفسير الواحدي ٣/ ٨١.

- أن رحلته قديمة[١]؛ فقد رحل نحو المشرق إلىٰ مَرْوَ وسمع من شيوخها، ثم عاد إلىٰ بلده، ثم رحل إلىٰ الغرب، وورد إلىٰ المدائن في طريقه، وسمع من شيوخها، وسار فيها بلدةً بعد بلدة حتىٰ بلغ الكوفة، فسمع من شيوخها قديمًا؛ فقد سمع من عمرو بن عبد الله بن حنش الأودي الكوفي المتوفىٰ سنة (٢٥٠هـ)، وروىٰ عنه في «المنتقىٰ» في موضعين، وسمع في بغداد من محمد بن سهل بن عسكر التميمي البخاري أبي بكر المتوفىٰ سنة (٢٥١هـ)، وروىٰ عنه في «المنتقىٰ» في ثلاثة مواضع، وهو لا يمكن أن يرحل من بلده نيسابور -التي كانت في زمنه دار الحديث، والأسانيد العالية، والنقد، والعلل، ومعرفة الصحيح- قبل أن يقضي فيها سنوات طويلة في التعلم والإفادة من شيوخها الجِلّةِ[٢].

- ومن القرائن التي تشهد لسماعه منه أيضًا: أنّ ابنَ خزيمةَ المولود (٢٢٣هـ) -وهو قرينُ ابن الجارود- قد سمع من إسحاق، لكنّه لم يروِ عنه في كتبه، وقد وجَّه الحافظ الذهبي ذلك بأنه: سمع منه في صغر سنه، وقبل فهمه وتَبَصُّرِهِ[٣]؛ فينبغي أن يكون القول في سماع ابن الجارود من إسحاق كالقول في سماع ابن خزيمة منه.

- ومن القرائن التي تشهد أيضًا لسماعه: أنّ إسحاق بنَ راهويه نفسَهُ سمع من ابن المبارك وما أقدم علىٰ الرواية عنه؛ لكونه كان مبتدئًا لم يتقن الأخذ عنه[٤]؛ وهذا يقوي إمكانية سماعه من إسحاق.

- أضف إلىٰ هذه القرائن: أنّ الإمام الحاكم مقدَّمٌ بعلمه (الخاص)؛ فقد أثبت سماعَه منه، وهو متخصصٌ في تاريخ علماء بلده نيسابور، وألّف فيه كتابه

(١) كما سيأتي في المطلب الثالث.

(٢) الذهبي، الأمصار ذوات الآثار (ص٧٢-٧٨).

(٣) السير (١٤/ ٣٦٥).

(٤) وهذه أيضًا عبارة الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتذار لإسحاق، السير (١١/ ٣٥٩).

الشهيرَ «تاريخ نيسابور»، والحاكمُ أيضًا ذو اختصاص بتاريخ ابن الجارود خاصة؛ لأنه تلميذٌ مكثرٌ عن ابن أخته الإمام يحيىٰ بن منصور القاضي أبي محمد، الذي كان يقول في روايته عن خاله: (حدثني خالي عبد الله بن علي بن الجارود)؛ فلا يبعد أن يكون القاضي هو الواسطةَ بين الحاكم وبين خاله أبي محمد بن الجارود، وأنّ الحاكم اعتمد عليه في تسجيل تاريخ ابن الجارود، بينما جاء تشكيك الإمام الذهبي لأنه لم يرَ له عن إسحاق في كتابه «المنتقىٰ» رواية، وهذا مبنيٌّ علىٰ الظن، والإثباتُ من إمامٍ عارفٍ متصل السند بتاريخ ابن الجارود عن تلميذه وابن أخته مباشرة: أقوىٰ من الظن، لا سيما وقد أيدته القرائن الأخرىٰ.

فالصواب: أن نثبت السماعَ من إسحاق اتباعًا للحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إذْ لم تكن قرائن نفيِه قوية.

وإذا كان سماعُه من إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) يثبت، فسماعه من علي بن حُجر السعدي (٢٤٤هـ) من باب أولىٰ، وربما سمع منه في نيسابور، وهو الأقربَ؛ فقد ورَدها عليُّ بن حجر وأقام بها وحدّث، ثم تحول إلىٰ مَرْوَ وأقام وحدّث وتوفي بها، ولابن الجارود رحلة إلىٰ مرو أيضًا (كما سيأتي)، فربما كان السماع فيها، وهو عندي أبعد؛ كما سيأتي في (مقصد رحلته إلىٰ مرو)، والله أعلم.

فالذي أرجحه: أنه سمع -علىٰ صِغَر سنه- من كبار شيوخ بلده؛ تبركًا بالسماع منهم، وإدراكًا لشرف الرواية عنهم، وسماعُ الطالب الأول عادة ما يكون في صغره، وقبل فهمه وتبصُّره، ويكون في أثناء السماع الأول مشغولًا بتعلم الكتابة، والقرآن، وأصول مسائل الاعتقاد، والفقه، والعربية، ثم تأتي مرحلة التفرغ والانقطاع لطلب الحديث رواية ودراية، والحديث علمٌ عريض متشعب (ذَكَرٌ)، يستولي علىٰ الوقت كله؛ ولذلك كانت طريقة المحدِّثين أن يبدؤوا

المرحلة الثانية بطلب الحديث على نحو تخصصي، يتجلى في تتبُّع العوالي، والرحلة في طلب الحديث، وإدراك الشيوخ، وتتبُّع الحسان الغرائب بعد ذلك، والله أعلم.

المطلب الثاني

طلبه الحديث في بلده

كان أول طلبه العلم على شيوخ بلده نيسابور(١)؛ كما هي عادة المحدِّثين، وكانت نيسابور في زمنه دار الحُفّاظ، والإسناد العالي(٢)، والنقد والتمييز والتأليف في الصحيح.

فسمع -علىٰ الأرجح- من إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ)؛ كما ذكر الإمام الحاكم، وحسن بن بشر بن القاسم السُّلمي (٢٤٤هـ)، وأحمد بن نصر بن زياد بن المقرئ (٢٤٥هـ)، ومحمد بن أحمد بن الجراح الجوزجاني نزيل نيسابور (٢٤٥هـ)(٣)، وإسحاق بن منصور الكَوسَج (٢٥١هـ)، ومحمد بن كيسان بن يزيد التميمي المحاملي (٢٥١هـ)، وعبد الله بن هاشم بن حيّان العبدي الطوسي (بضع و٢٥٠هـ)، وأحمد بن سعيد بن صخر أبي جعفر الدارمي (٢٥٣هـ)،

---

(١) «نيسابور: والعامة تسميها نشاوور، هي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أرَ فيما طوّفت من البلاد مدينة كانت مثلها»؛ قاله ياقوت الحموي في معجم البلدان (٥/ ٣٣١)، وقد فُتحت في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان بقيادة عبد الله بن عامر بن كريز، وأول والٍ عليها: قيس بن الهيثم السُّلمي، فتوح البلدان، البلاذري (ص٣٩١)، ويمكن تحديد نيسابور اليوم على خرائط قوقل؛ حيث تقع في شمال شرق إيران، وهي قريبة من مدينة مشهد.

(٢) الذهبي، الأمصار ذوات الآثار (ص ٧٢-٧٦).

(٣) لم يروِ عن ابن الجراح شيئًا في المنتقى، ولكنني وجدته يروي عنه ثناءَ أحمد بن حنبل وتعظيمه لمحمد بن يحيى الذهلي، وعلى هذا فإنّ ملازمته لمحمد بن يحيى قديمة.

وأحمد بن سعيد السُّلمي حمدان (٢٦٤هـ)، وغيرهم.

سمع من هؤلاء، لكنّه لزم إمام نيسابور في زمنه، وشيخَها المقدم على سائر مشايخها: محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهْلي (٢٥٨هـ)، من بداية طلبه العلم، وأكثر عنه جدًّا في «المنتقى» وغيرِه؛ فروى عنه في «المنتقى» (٤١٨) حديثًا، منفردًا ومقرونًا؛ أي ثلث الكتاب تقريبًا.

فهو شيخُه الأول، والمقدم عنده بلا مثنوية، وعنه أخذ الرواية، والنقد، والكشف عن العلل وأخطاء الثقات، وقد كان الذُّهْلي إمام نيسابور في الرواية والمعرفة، قال السُّلمي تلميذ الدارقطني: «وسألته: مَن يقدم مِن: محمد بن يحيى وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي؟ فقال: محمد بن يحيى، ومن أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف، فلينظر في (علل الزهري) لمحمد بن يحيى الذُّهْلي»[(١)].

وكان أول ملازمته للذهلي قبل سنة (٢٤٤هـ)؛ فقد روى عن محمد بن أحمد بن الجراح المروزي نزيل نيسابور (٢٤٥هـ) ثناءً عطرًا على محمد بن يحيى الذُّهْلي[(٢)]، ولم يروِ عنه شيئًا إلا هذا الثناء؛ مما يدل على أنه قد تأثر بثناء كبار شيوخ بلده على الذُّهْلي، وانقطع لملازمته رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

ولم أجد له رواية في «المنتقى» عن محمد بن رافع بن سابور النيسابوري المتوفى في سنة (٢٤٥هـ) عن نحو ثمانين سنة، على سنّه وجلالته، وقد روى عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة؛ أخرج له البخاري في (١٧) موضعًا، وأكثر عنه مسلمٌ؛ فروى عنه في نحو (٣٦٧) موضعًا[(٣)]، وأكثر

(١) سؤالات السلمي للدارقطني (ص٣٠٢).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٤/ ١٨٧).

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٩/ ١٦١-١٦٢).

عنه ابن خزيمة[(١)]، وقد ذكر ابن خَلَفون ابنَ الجارود في تلاميذ ابن سابور[(٢)]، ومع أنّ ابن سابور كان «شيخ عصره بخراسان في الصدق والرحلة»[(٣)]، لكنّ ابن الجارود كان مشغولًا عن الأخذ عنه بملازمة شيخه محمد بن يحيىٰ الذُّهْلي، فما أمكنه الزمن من الجمع بين محمد بن يحيىٰ الذُّهْلي وبين هؤلاء الشيوخ الجلّة، والله أعلم.

وعند تحليل مرويات ابن الجارود عن شيخه محمد بن يحيىٰ الذُّهْلي، نجد أنه اعتمد عليه في الرواية وفي النقد اعتمادًا عظيمًا، حتىٰ يكاد ينفرد بأن يكون حافظَ علم الذُّهْلي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، ومن العجيب أن عبارات الثناء علىٰ الذُّهْلي التي حفلت بها المصادر تُروىٰ -في الأغلب- من طريق أبي محمد بن الجارود.

وأُعجِب ابنُ الجارود بقرينه الإمام أبي بكر بن خزيمة النيسابوري (٢٢٣-٣١١هـ)، وروىٰ عنه في «المنتقىٰ» حديثًا -دون أن يعطف معه في الإسناد غيرَه- وهو حيٌّ يرزق! ثم مات ابن خزيمة بعد ابن الجارود بأربع سنين؛ وهذا دليلُ حُبِّه له وإعجابِه به ووفائِه، وسماعُه منه يدل علىٰ أنه قد سمع من عامة شيوخ بلده، حتىٰ سمع من أقرانه، ولكنّ الرواية شأن آخرُ غير السماع؛ فإننا لا نتجاسر علىٰ نفي سماعه ممن لم نجد له عنه رواية إذا كانت سنُّه ورحلته تحتمله، نعم ولا نثبتها؛ لكن إذا أثبتها أهل المعرفة تبعناهم علىٰ ما أثبتوا.

ويُحتمل أنه لم يَلقَ البخاري حين قدم البخاري نيسابور بعد (٢٥٠هـ)؛ لأنه كان وقتها في الرحلة الثانية؛ كما سيأتي؛ ولذلك حدث عنه بصيغة (قال)، وروىٰ في موضع آخر عن رجل عنه، وهو من المستفيدين منه في المعرفة والنقد.

---

(١) وجدت ابن خزيمة روى عنه نحوًا من (١٥٠) حديثًا في القسم الموجود من صحيحه، وهذا كثير.

(٢) ابن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (رقم ١٩٥).

(٣) قاله الحاكم. السير (١٢/ ٣١٦).

قال ابن الفرضي[١]: «أخبرنا عَبْد الله بن محمد بن عليّ، قال: نا الحسن بن عَبْد الله الزبيدي، قال: نا عبد الله بن علي بن الجارود، قال: قال البخاري: كان عبد الرحمن بن مهدي يُوَثِّق معاويةَ بن صَالح أبا عمرو الحمصِي قاضي الأندلس، يُقال: حجَّ سنة ثمانٍ وستين ومائة»[٢].

وقال ابن عدي: «محمد بن إسماعيل الضبي: منكر الحديث. سمعت عبد الله بنَ عليٍّ بنِ الجارودِ بمكَّةَ ومحمدَ بنَ أَحمدَ بنِ حَمَّادٍ يذكران ذلك عن البخاري»[٣].

وقال ابن الجارود: «حدَّثَنِي محمد بن إسماعيل الصائغ، قَال: سمعت محمَّد بنَ إِسماعِيلَ البخاريَّ يقول: اجتمع علي بن المديني ويحيَىٰ بنُ معين وأحمدُ وأبو خيثمة وشيوخ من شيوخ العلم، فتذاكروا حديث عَمْرو بن شعيب، فثبّتوه، وذكروا أنه حُجّة»[٤].

---

(١) عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي القرطبي الحافظ (٤٠٣هـ)، شيخ الحافظ ابن عبد البر وقرينه، رحل إلى المشرق سنة (٣٨٢هـ)، وعاد إلى قرطبة بعلم غزير في سائر الفنون، فصنف كتابه في تاريخ علماء الأندلس، وبلغ فيه النهاية والغاية من الحَفَلِ والإتقان، وكمّله ابن بشكوال في كتابه «الصلة»، وأكمل ابن الأبار البلنسي (٦٥٨هـ) كتاب ابن بشكوال في كتابه «التكملة لكتاب الصلة»، ثم ألف أبو جعفر بن الزبير الغرناطي (٧٠٨) ذيلًا آخر على الصلة، سماه «صلة الصلة»، وألف ابن عبد الملك المراكشي (٧٠٣هـ) ذيلًا على كتاب ابن الفرضي وابن بشكوال معًا، سماه «الذيل والتكملة على الموصول والصلة»؛ فكتاب ابن الفرضي هو الجدّ الأعلى لمصادر التراجم الأندلسية. ترجم له ابن بشكوال في كتابه الصلة، وأثنى عليه وعلى كتابه، الصلة (ص٢٤٦).

(٢) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٣٨).

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٨٤).

(٤) أبو يعلى، طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٣).

ولكن ابن خَلَفون عدّه في تلاميذ البخاري[١]، وهو ذو اختصاص بشيوخ ابن الجارود، وقوله مقبول، والله أعلم.

فعلىٰ فرض أنه لقي البخاريَّ وسمع منه، فإن ترك روايته عنه في كتابه يمكن أن يُفسَّر بأنّ سَبَبَهُ الوحشةُ التي حصلت بين البخاري ومحمد بن يحيىٰ الذُّهْلي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، والتي كان من نتائجها تحذير الذُّهْلي تلاميذَه من الأخذ عن البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ، فلقيه وسمع منه شيئًا، لكنه لم يكثر عنه، واحتاج أن يروي عن رجل عنه.

ويمكن أن يُفَسّر كونه ليس له رواية عن الإمام مسلم بسبب هذه الجفوة أيضًا، والتي تطورت إلىٰ جفوة بين مسلم وشيخه الذُّهْلي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، ولكن يبقىٰ احتمال أن يكون لقيه وسمع منه، ولكنّ تطلُّب العلو أدىٰ به إلىٰ ترك الرواية عنه في «المنتقىٰ»، ثم «المنتقىٰ» كتاب مختصر، ولا يعبر عن جميع شيوخه الذين لقيهم وسمع منهم.

ولكن يلفت النظر أن أبا بكر محمد بن النضر بن سلمة بن الجارود (٢٩٢هـ) شيخ وقته، وعين علماء عصره؛ حفظًا وكمالًا وقدوة ورئاسة وثروة، وهو قرين عبد الله بن علي بن الجارود: كان قويّ العلاقة بمسلم رَحِمَهُٱللَّهُ، رحل معه، ولازمه بعد عودته، وكان يقوم علىٰ أموره، ويخدمه حتىٰ وفاته[٢]؛ مما يدل علىٰ عِظم مكانة مسلم في نفوس طلاب الحديث في زمانه بنيسابور، وكأنني بهذا أميلُ شيئًا ما إلىٰ ترجيح تأثر ابن الجارود بمواقف شيخه محمد بن يحيىٰ الذُّهْلي من الشيخين البخاري ومسلم، رحم الله الجميع.

ويؤيد ذلك: أنّ ابن الجارود قد روىٰ عن أبي بكر الإسفراييني محمد بن

(١) ابن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص١٨).

(٢) الذهبي، السير (١٣/ ٥٤٣).

محمد بن رجاء (٢٨٦هـ) صاحب المستخرج علىٰ صحيح مسلم، وكان أن يروي عن مسلمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أولىٰ!

كما أنه روىٰ عن ابن خزيمة، وبين وفاة ابن خزيمة (٣١١هـ) ووفاة مسلم (٢٦١هـ) رَحِمَهُمَا اللَّهُ خمسون سنة! فالأغلب أنه كان متأثرًا بمواقف شيخه الذُّهْلي رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وقد كان في ابن الجارود شدةٌ علىٰ أئمة لا يستحقونها؛ فقد نُقِلَ عنه الحطُّ علىٰ أبي حنيفة إلىٰ درجة أن يقول عنه: «مُختلَفٌ في إسلامه»[1]! وهذا نَفَسٌ من التشدد موروثٌ -في الأغلب- عن نَفَسِ شيخه محمد بن يحيىٰ الذُّهْلي رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وقد انتقل هذا التشدد بالوراثة -فيما أظنُّ- إلىٰ العُقيلي تلميذ ابن الجارود، وموقفُه الشديد من الإمام علي بن المديني وترجمته له في كتابه «الضعفاء» يشهد علىٰ ذلك[2]، والله أعلم.

(١) سبقت العبارة في ص (٣٤).

(٢) ومن التعليقات الخالدة للذهبي: قوله في الميزان: «أفما لك عقلٌ يا عقيلي ...» مما رأى من هول تشدد العقيلي على علي ابن المديني، والعجيب أن العقيلي مع ذلك قد ملأ كتابه من الرواية عن علي بن المديني في النقد الحديثي، مما يمكن أن يدلنا على أنه أخذ هذا المنهج الذي يجمع بين شدة النفس على من خالفه مع الاعتماد عليه في علمه من شيخه ابن الجارود حين نقل عن البخاري عبارات مهمة في المعرفة مع تركه الرواية عنه.

المطلب الثالث

رحلاته العلمية

المقصد الأول: رحلته المشرقية إلى مَرْوَ(١):

رحل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(رحلته الأولى)** إلىٰ مرو: فسمع من محدِّث مرو وابن محدثها محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي (توفي ٢٧ محرم ٢٥٠هـ)، وأكثر عن إمامها علي بن خشرم (١٦٠-٢٥٧هـ)، وكان إليه المنتهىٰ في علو الإسناد في أقصىٰ الشرق بمرو وهراة وما وراء النهر(٢)، وأكثر عن محمود بن آدم المروزي (٢٥٧هـ)، وكان عالي الإسناد، وانتقىٰ عن مشاهير شيوخها أحاديث رواها عنهم في كتابه «المنتقىٰ».

وذكر الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه سمع من علي بن حُجر السعدي المتوفىٰ بمرو سنة (٢٤٤هـ)، والأرجح أنه سمع منه بنيسابور حينما كان علي بن حجر مقيمًا فيها، وابن الجارود وقتها علىٰ صِغر؛ ولذلك لم يروِ عنه في «المنتقىٰ»، ولو كان سمع منه وقت شبابه ورحلته إلىٰ مرو، لَمَا أضاع علىٰ نفسه فرصة الرواية عن شيخ

(١) تقع مرو اليوم في دولة تركمانستان، ومرو القديمة شرقي مدينة ماري الحالية، ويمكن تحديدها بوضوح على خرائط قوقل، وقد نص ياقوت الحموي في معجم البلدان على أن بينها وبين نيسابور سبعين فرسخًا، وقد قست المسافة بينهما على خريطة قوقل فوجدتها (٣٥٠ كلم)، قد تزيد بسبب تعرجات الطرق، وهو مطابق لما ذكره ياقوت الحموي؛ لأنّ الفرسخ نحو خمسة كيلومترات، يزيد قليلًا.

(٢) الذهبي، السير (١١/ ٢٥٥).

جليل القدر عالي السند علىٰ الأغلب.

فالأرجح أنه لم يدخل مرو قبل سنة (٢٤٤هـ)، وإلا كان روىٰ عن علي بن حجر؛ ويؤيد هذا: أنه لم يروِ عن الحسين بن الحريث المروزي (٢٤٤هـ) وهو من شيوخ الأئمة الخمسة وابن خزيمة، وكانت وفاة الحسين بن الحريث المروزي بقَرميسين(١) مُنصرفَه من الحجّ.

فكان دخول ابن الجارود ما بين عامي (٢٤٥هـ) و (٢٤٩هـ)؛ لأنه سمع من محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي (٢٧ محرم ٢٥٠هـ)، وروىٰ عنه.

ولم أجده يروي عن يوسف بن عيسىٰ بن دينار الزهري أبي يعقوب المروزي (٢٤٩هـ) في «المنتقىٰ» مع أنه من شيوخ البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن خزيمة(٢)، فلربما كان يوسف آخر عمره ممتنعًا عن التحديث، ولربما كان لقيه ولم يروِ عنه في «المنتقىٰ» لاختصار «المنتقىٰ»، ولربما كان دخل مرو بُعَيدَ وفاة يوسف بن عيسىٰ بن دينار في سنة (٢٤٩هـ).

فإن كان دخلها بعد وفاته، فإنه لم يُطِلِ المقام بها؛ لأننا وجدناه يروي عن بعض الكوفيين ممن كانت وفاته (٢٥٠هـ)؛ مما يستوجب أن يكون قد أنهىٰ الرحلة المشرقية إلىٰ مرو، وبدأ بالرحلة الغربية إلىٰ العراق بعدها مباشرة في أواخر سنة (٢٤٩هـ) علىٰ أقل تقدير، والله أعلم.

ولا بد أنه عاد من مرو إلىٰ بلده نيسابور؛ لأن بلده تقع علىٰ طريق الذاهب

(١) بفتح القاف، وسكون الراء، وكسر الميم، وياء مثناة من تحت، وسين مهملة مكسورة، وياء أخرى ساكنة، ونون: هو تعريب كرمان شاه (معجم البلدان ٤/ ٣٣٠)، وهي بلدة معروفة في وسط إيران، ويمكن تحديدها على خرائط قوقل بوضوح.

(٢) المزي، تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٤٩).

من مرو إلىٰ العراق، واستعد لرحلته الثانية نحو الغرب.

* * *

المقصد الثاني: رحلته إلى العراق والحرَمَين:

ثم انطلق فتوجه غربًا إلىٰ العراق (دار المحدثين) قبل (٢٥٠هـ)، ومرّ في طريقه إليها بإسفرايين في الأغلب، وهي بلدة إلىٰ الشمال الغربي من نيسابور، وسمع فيها من مسرور بن نوح الذُّهلي أبي بشر الإسفراييني (٢٥١هـ)، ومحمد بن محمد بن رجاء السندي أبي بكر الإسفراييني (٢٨٦هـ)، ويحتمل أن يكون لقيهما في موضع آخر ولم يرحل إليهما.

ثم انحدر إلىٰ الرَّي، ولقي كبار أئمة الحديث والنقد فيها: سليمان بن داود القزاز الثقفي الرازي (بضع و٢٥٠هـ)، وأبا زرعة الرازي (٢٦٤هـ)، وأبا حاتم الرازي (٢٧٧هـ)، ومحمد بن مسلم بن واره (٢٧٠هـ)، وغيرهم من محدثيها، وانتقىٰ من أحاديثهم، ورواها عنهم.

ثم انحدر إلىٰ هَمَذَانَ، ولقي بعضَ محدثيها: فسمع من إبراهيم بن أحمد بن يعيش الهمذاني (٢٥٤هـ) محدِّث همذان، ومعروف بن الحسن الكتاني الهمذاني (؟)، وأحمد بن خلف أبي صالح الهمذاني (٢٦٠هـ).

وأغلب ظني أنه انحدر إلىٰ الأحواز (الأهواز) بعد همذان: لأنه سمع من جميل بن الحسن العتكي الجهضمي البصري نزيل الأهواز (؟)، وانتقىٰ عنه وروىٰ، ولأنه دخل الكوفة قبل بغداد في الأغلب، ودخولُها من جهة الأهواز أقرب.

وكأنه كان يريد البَدء بالبصرة، ولكنه ترك البصرة لأمر ما واتجه إلىٰ الكوفة، مع أن البصرة كانت في طريقه، وهي إلىٰ الأهواز أقرب[1]، والغالب أن موت عمرو بن

(١) بين الأهواز (الأحواز) والبصرة (١٢٠ كيلومتر تقريبًا)، وبين الأحواز والكوفة (٤٢٠ =

علي الفلّاس البصري (٢٤٩هـ) وفوات إدراكه كان سبب عزوفه عن دخولها.

وأظنه اختار التوجه إلىٰ الكوفة استئناسًا برحلة شيخه محمد بن يحيىٰ الذُّهْلي؛ حيث بدأ الذُّهْلي رحلته بالبصرة، فندم! قال الذُّهْلي: «ولما دخلت البصرة، استقبلتني جنازة يحيىٰ القطان علىٰ باب البصرة»! ثم قال: «لو لم أبدأ بالبصرة، لم يفتني أبو أسامة، وحسين الجعفي»[(١)]! أي: ليتني بدأت بالكوفة.

فدخل ابن الجارود الكوفة، وسمع بها من: عمرو بن عبد الله بن حنش الأودي (٢٥٠هـ)، وأكثر عن محمد بن عثمان الوراق العجلي ابن كرامة (٢٥٦هـ)، وعبد الله بن سعيد بن حصين أبي سعيد الأشج (٢٥٧هـ) إمام أهل زمانه، ومحمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي (٢٦٠هـ)، وغيرهم.

وصَعِدَ إلىٰ بغداد، وأطال البقاء فيها، ولم ينحدر إلىٰ البصرة، ففاته السماع من شيوخ البصرة: نصر بن علي الجهضمي (٢٥٠هـ)، ومحمد بن المثنىٰ (٢٥٢هـ)، ومحمد بن بشار بندار (٢٥٢هـ)، ففاته شيء كثير! واحتاج أن يروي في «المنتقىٰ» عن رجل عن بُندار[(٢)].

ولكنه سمع في بغداد من: محمد بن سهل التميمي (٢٥١هـ)، وأكثر عن يعقوب بن إبراهيم الدَّورقي (٢٥٢هـ)، وزياد بن أيوب بن زياد (دَلَوَيه) (٢٥٢هـ)، وسعيد بن بحر القراطيسي (٢٥٣هـ)، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة (٢٥٥هـ)، والحسن بن محمد بن الصبّاح الزعفراني (٢٦٠هـ)، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه (٢٥٨هـ)، وشيوخٍ آخرين كُثُر؛ مما يؤكد أنه أطال البقاء في بغداد، وبقي

= كيلومتر تقريبًا)، حسب القياس المباشر على خرائط قوقل.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٨٣).

(٢) المنتقى (١١٠).

فيها نحو ثلاث سنين؛ فأكثرُ شيوخه الذين روىٰ عنهم في «المنتقىٰ» بغداديون.

ولا أدري هل لقي أبا دواد سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ) وسمع منه أو لا؟ ولكني لم أجده فيمن روىٰ عنهم، علىٰ جلالة أبي داود في زمنه، وشهرة كتابه «السُّنن»، وانتشاره في الآفاق، ورواية أبي عبد الرحمن النسائي عنه في «سننه»، والنسائي أسند من ابن الجارود، وأعلىٰ طبقة.

وجال في مدائن العراق في أثناء بقائه في بغداد؛ فسمع من: محمد بن وزير بن قيس الواسطي (٢٥٧هـ)، وحماد بن الحسن الوراق النهشلي السامرائي (٢٦٦هـ)، ويحتمل أن يكون لقيهم في بغداد إن كانوا قصدوها وقت مقامه فيها.

ولم يقصد البصرة بعد أن فاته كبار مسنديها؛ لأنه لم يرو عن أحمد بن المقدام بن سليمان أبي الأشعث العِجلي البصري (٢٥٣هـ)، وبشر بن خالد أبي محمد الفرائضي العسكري البصري (٢٥٣هـ)، ولا عن زياد بن أخزم الطائي البصري (٢٥٧هـ) علىٰ جلالته، ورواية الكبار عنه؛ كالبخاري، وأصحاب السُّنن.

ثم توجه إلىٰ الحجاز حاجًّا ومعتمرًا وطالبًا للعلم:

فمرّ بالمدينة، وسمع فيها من: حمزة بن مالك بن حمزة الأسلمي أبي صالح المدني وروىٰ عنه، وأظن ذلك كان في سنة ٢٥٤ أو ٢٥٥هـ، حيث كان المحدثون يقصدون حمزة الأسلمي للسماع في المدينة في هذا الوقت(١).

وتوجّه إلىٰ مكة: فسمع من محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ (٢٥٦هـ)، وأكثر عنه الرواية عن ابن عيينة، وسمع من غيره من شيوخ مكة؛ فسمع من محمد بن إدريس أبي بكر وراق الحميدي (٢٦٧هـ)، وأحمد بن شيبان الرملي

---

(١) ذكر ابن أبي حاتم أن أباه سمع منه بالمدينة في رحلته إلى الحج سنة (٢٥٥هـ)، فهو من مقاصد المحدثين وقتها في المدينة، الجرح والتعديل، ترجمة حمزة الأسلمي.

أبي عبد المؤمن (٢٦٨هـ)، ومحمد بن علي بن زيد الصائغ المكي أبي عبد الله (٢٩١هـ)، وغيرهم.

ومما يؤكد دقة تاريخ وروده الحجاز: أنه قد فاته محمد بن منصور بن ثابت الخزاعي المكي (٢٥٢هـ)، فلم يسمع منه، وقد كان أدركه النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأكثر عنه في «السُّنن».

والأغلب أنه استقر في مكة؛ لأننا وجدنا أنه بدأ رحلته الثالثة إلىٰ مصر والشام والثغور الشامية بعد نحو عشر سنين من وروده إلىٰ مكة؛ علىٰ عادة الذين يرحلون من الحجاز؛ فابتدأ بمصر ولم يبدأ بالشام، ولو كان رحل إليها من العراق، لابتدأ بالشام، ثم مصر، ثم وجدناه عاد إلىٰ مكة بعد أن أكمل رحلته الأخيرة؛ مما يدل علىٰ أنه كان قد استقر في مكة قبل رحلته الأخيرة، وأنّ له فيها دارًا وأهلين، وعلىٰ هذا يكون قد سكن مكة المكرمة نحوًا من خمسين سنة.

* * *

المقصد الثالث: رحلته إلى مصر، والشام، والثغور الشامية:

ثم توجّه إلىٰ مصر بعد سنة (٢٦٤هـ)، ففاته السماع من يونس بن عبد الأعلىٰ الصدفي (٢٦٤هـ)، ولكنه سمع من بحر بن نصر بن سابق (٢٦٧هـ)، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم (٢٦٨هـ)، والربيع بن سليمان المرادي (٢٧٠هـ)، وأكثر عنهم، وانتقىٰ عن غيرهم وروىٰ.

ولا أدري هل لقي الإمامَ النسائي بمصر أو لم يلقَه؟ لكنه لم يروِ عنه في المنتقىٰ، ولا وقفت علىٰ ذكره في شيءٍ من أخباره.

ثم رحل إلىٰ الشام والثغور:

فسمع في غزة فلسطين من عبد الله بن محمد بن عمرو الغَزِّي (؟)، وروىٰ عنه.

وسمع ببيت المقدس من محمد بن النعمانِ بنِ بشير المقدسي (٢٦٨هـ).

وسمع بدمشق من الشيخ المعمَّر محمد بن هشام بن مَلّاس الدمشقي أبي جعفر (٢٧٠هـ) وقد قارب المئة.

وورد بيروت للسماع من العباس بن الوليد بن مزيد أبي الفضل العُذري (١٦٩-٢٧٠هـ)، وكان ممن عُمِّر مئة عام.

وورد حمص، فسمع من: الشيخ المعمَّر أبي عتبة أحمد بن الفرج بن سليمان الكندي المؤذن (٢٧١هـ)، ومن محدثها الحافظ المجوِّد محمد بن عوف (٢٧٢هـ).

وتوجه إلىٰ المِصِّيصة[(١)] وطرسوس[(٢)] للرباط والسماع، فسمع إبراهيم بن الحسن بن الهيثم المِصِّيصي المقسمي، ومحمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي الطرسوسي (٢٧٣هـ)، الإمام المسند الرحّال صاحب التصانيف.

وعلىٰ الأغلب بقي في هذه الثغور مدّةً للرباط، كما هي عادة المحدثين، ومن نظر في أبواب الجهاد في كتابه المنتقىٰ يمكن أن يلمس أثر هذا الرباط علىٰ تفننه في تبويب الكتاب[(٣)].

---

(١) ضبطها بكسر الميم وتشديد الصاد السمعاني في الأنساب (٥/ ٣١٥)، وضبطها ياقوت الحموي بفتح الميم وتشديد الصاد (٥/ ١٤٤).

(٢) المِصِّيصة وطرسوس: تقعان الآن في جنوب غرب تركيا، قريبًا من البحر الأبيض المتوسط، وتتوسطهما مدينة أَذَنَة (أضنة)، فتقع المصيصة شرق أضنة، وتقع طرسوس غربها، ويمكن تحديدهما على خرائط قوقل.

(٣) أشار إلى هذه اللمحة فضيلة أ.د. عبد الرزاق موسى أبو البصل في تحكيمه لهذا الكتاب، وهو ملمح صحيح، فقد كثرت تفاريع أبواب الجهاد وتبويباته بالنسبة للكتب الأخرى في المنتقى.

المقصد الرابع: استقراره بعد رحلاته في مكة المكرمة:

لم تُسعفنا المصادر بما نستدل به علىٰ أنه عاد إلىٰ نيسابور بعد رحلته عنها، والأغلب أنه عاد من رحلته الثالثة إلىٰ مكة.

ولكنّه قد ذُكِرَ في تلاميذه: أحمد بن محمد أبو حامد بن الشرقي النيسابوري (٣٢٥هـ)، تلميذ مسلم وصاحب الصحيح، وإمام نيسابور في زمانه، وابن أخته يحيىٰ بن منصور القاضي (٣٥١هـ) إمام المحدثين في نيسابور بعد ابن الشرقي، فهل عاد ابن الجارود إلىٰ بلده نيسابور ومكث فيها وحدّث فأخذوا عنه ثم ارتحل إلىٰ مكة رحلته الأخيرة، أو أنهما لقياه في مكة وسمعا منه فيها في أثناء رحلتهما؟ كلاهما محتمل، والأقرب عندي أنه عاد إلىٰ مكة؛ لأنه رحل إلىٰ مصر والشام من مكة وكان عمره حين الرحلة الأخيرة قريبًا من (٤٠) سنةً، ثمّ ثبت أنه استقر بمكة حتىٰ مات فيها، ويمكن الاستدلال بتوريخ تلميذه الطبراني لرحلته إلىٰ مكة علىٰ أنه عاد من رحلته الأخيرة إلىٰ مكة؛ لأن الطبراني سمع منه بمكة؛ كما صرح بذلك في روايته عنه، وكان الطبراني دخل مكة سنة (٢٨٣هـ)؛ قال الطبراني: «حدثنا أحمد بن محمد بن العباس الهروي بمكة سنة ٢٨٣ ثلاث وثمانين ومائتين»(١)، ولكنه دخلها مرةً أخرىٰ سنة (٢٨٧هـ)؛ قال الطبراني: «حدثنا عبدان بن محمد المروزي بمكة سنة سبع وثمانين ومائتين»(٢).

وقد جاء في ترجمة: «ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف بن سليمان بن يحيىٰ العوفي من ولد عوف بن غطفان... رحل إلىٰ المشرق هو وابنه قاسم في سنة ٢٨٨، فسمعا بمكّة من عبد الله بن عليّ بن الجارود

---

(١) الطبراني، المعجم الصغير (١٠١).

(٢) المصدر السابق (٦٥٥).

ومحمد بن عليّ الجوهري وأحمد بن حمزة، وبمصر من أحمد بن عمر البزّاز وأحمد بن شعيب النسائي»[(١)].

وهذه تدلُّ علىٰ أنه كان في مكة أشهر شيوخها، أو من أشهرهم في نحو هذا التاريخ؛ مما يؤكد أنه قد عاد إلىٰ مكة قبل هذا التاريخ بزمن، وأنه شيخ مكة عند أهلها وعند الواردين عليها؛ فالله أعلم.

وقال ابن عدي: «حدثنا عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري بمكة إملاءً علىٰ الصفا»[(٢)].

وقد كانت رحلة ابن عدي سنة (٢٩٧هـ)، ووجدت ابن عدي حدّث عنه بثلاثة أحاديث، أحدُها من «المنتقىٰ»، وحدَّث بأخبارٍ في المعرفة والنقد يشبه أنّ بعضها من تصانيفه في المعرفة، وبعضها من مروياته المطلقة في المعرفة.

وهذا تأكيد علىٰ أهمية درسه؛ أن يجعل علىٰ جبل الصفا؛ مما يدل علىٰ تزاحم الناس عليه، واستحقاقه أن يُشهر درسُه بين الدروس، ويبرز للسامعين علىٰ مكان عالٍ، وقد كان درسُه في مكة يجمع بين الرواية مطلقًا وبين رواية كتابه «المنتقىٰ»، وبين المعرفة مطلقًا وبين رواية كتبه التي ألفها في المعرفة.

(١) ياقوت الحموي، معجم البلدان (٣/ ٢١٣).

(٢) في مواضع من كتابه الكامل في الضعفاء (رقم ٣٩٣، ٥١١٢، ١١٢٠٧، ١٣٤٣١).

الفصل الثاني

شيوخ ابن الجارود ومكانته في علم الحديث

المبحث الأول: شيوخ ابن الجارود

المبحث الثاني: مكانته في علم الحديث.

المبحث الأول

شيوخ ابن الجارود

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جَمْعُ شيوخه.

المطلب الثاني: حالُ شيوخه.

المطلب الثالث: علو أسانيده.

المطلب الأول

جَمْعُ شيوخه

جمعَ الإمام ابن الجارود شيوخَه في مصنف مفقود[1]، ثمّ جمعهم أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨هـ) في مؤلف سمّاه (شيوخ ابن الجارود)، وهو مفقود أيضًا[2]، وجمع أبو علي الصدفي (٥١٤هـ) شيوخ أبي محمد بن الجارود في مصنف أيضًا مفقود[3]، وألف ابن خَلَفون (٦٣٦هـ) مشيخة ابن الجارود في مجلد وسط، وهو مفقود[4] كذلك.

وكلُّ هذه الكتب المفقودة المصنّفة في شيوخ ابن الجارود رَحِمَهُ ٱللَّهُ تدلُّ علىٰ القيمة العلمية لجمع شيوخه، ومعرفتهم.

وهؤلاء العلماء الذين صنفوا في شيوخ ابن الجارود ذوو عناية خاصة بالحافظ ابن الجارود وكتبه، والوقوف علىٰ شيء من علمهم حول شيوخ ابن الجارود يُعَدُّ غنيمةً علميةً ثمينة، وقد تتبعت ما يمكن أن نقف منه علىٰ شيءٍ من علوم هؤلاء عن شيوخ الحافظ ابن الجارود؛ فوقفت علىٰ مصنفات لهم قريبة في

---

(١) تهذيب التهذيب، ترجمة أحمد بن إبراهيم الدورقي، رقم (٣).

(٢) ذكره الحافظ في مواضع من تهذيب التهذيب.

(٣) وتناقل العلماء هذا الكتاب، وكان ممن ذكره ابن الأبار البلنسي (٦٤٨هـ) في كتابه معجم أصحاب أبي علي الصدفي (ص٣٢).

(٤) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة (٤/ ١٤١).

شيوخ أئمة آخرين نصوا في مواضع منها علىٰ بعض شيوخ الحافظ ابن الجارود، فجعلتها من مصادري الرئيسة في معرفة شيوخ ابن الجارود.

فالحافظ أبو علي الغساني الجياني له كتاب في رجال البخاري ومسلم، وآخر في تسمية شيوخ أبي داود، ولا بد من وجود قدرٍ مشتركٍ من الشيوخ بين أبي داود (٢٧٥هـ) وبين ابن الجارود (٣٠٧هـ)، ولربما نصّ علىٰ أنهم من شيوخ ابن الجارود أيضًا.

وابن خلَفون له كتاب في شيوخ البخاري ومسلم، ولا بد من وجود قدر مشترك من الشيوخ بين الشيخين وبين ابن الجارود رَحِمَهُ ٱللَّهُ كذلك.

وكتاب ابن الجارود «المنتقىٰ» موجود، وهو المصدر الرئيس لمعرفة شيوخ ابن الجارود، وجمعُ شيوخه منه ممكن ومتيسر.

وقد قام الدكتور مقبل بن مريشيد الحربي في كتابه: (الحافظ ابن الجارود وزوائد مسنده علىٰ الكتب الستة) بجمع شيوخه من «المنتقىٰ»، فبلغوا (٩٨ شيخًا)، ورتبهم علىٰ حروف المعجم، ووقع له خطأٌ في تفريق ترجمتين بسبب تصحيف في المطبوعة[(١)]، فقال: «محمد بن سعيد العطار»، ثم أورد بعده مباشرة: «محمد بن سعيد القطان»، وهو وهمٌ؛ إنما هو العطار، وبقية عمله صحيح، ويشكر عليه.

وقام الدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد في بحثه (الإمام عبد الله بن الجارود وأثره في السنة النبوية) بجمع شيوخ ابن الجارود في «المنتقىٰ»، وبلغوا (٩٦) شيخًا. وعمله مكتملٌ، إلا أنه فاته أن يذكر: (أحمد بن نصر النيسابوري)، وقد روىٰ عنه ابن الجارود حديثًا واحدًا مقرونًا، برقم (٧٧١). وعمله دقيق أيضًا،

(١) المطبوعة بتحقيق عبد الله عمر بارودي.

ويشكر عليه.

وصنع العاملون بدار التأصيل لطبعتهم المحقّقة من الكتاب فهرسًا للرواة، ميزوا فيه شيوخ ابن الجارود بعلامة (ش) قبل الترجمة، فبلغوا (٧٣ شيخًا)، وذكروا فيه عدد أحاديثهم، وقد وقع لهم فيه أغاليطُ كثيرة: فذكروا جماعة من شيوخ شيوخه في شيوخه، وأسقطوا ذكر جماعة من شيوخه فلم يذكروهم أصلًا. وعملهم يحتاج إلىٰ إعادة.

وجميع الأعمال السابقة اقتصرت علىٰ شيوخ ابن الجارود في «المنتقىٰ».

فاستفدت من الدراسات السابقة في حصر شيوخ ابن الجارود، ونقّحت ما وقع فيها من وهَم، فبلغ عدد من روىٰ عنهم في «المنتقىٰ» (٩٧) شيخًا.

ثم زدت عليها شيوخه خارج «المنتقىٰ» وفق المنهجية الآتية:

أولًا: أثبتُّ ما أثبته أهل المعرفة بشيوخ ابن الجارود؛ وهم: الإمام الحاكم، باعتبار تخصصه في تاريخ علماء نيسابور، والحافظ أبو علي الغساني الجياني، مع أن كتابه في شيوخ ابن الجارود مفقود إلا أنه ربما ذكر في بعض شيوخ أبي داود أن ممن روىٰ عنه ابن الجارود، والحافظ ابن خلفون، مع أن كتابه في شيوخ ابن الجارود مفقود إلا أنه ربما ذكر في بعض شيوخ البخاري ومسلم ابنَ الجارود فيمن روىٰ عنهم.

والثاني: تتبعت الأسانيد المبثوثة في مصنفات ساداتنا المحدِّثين، واستخرجت منها كل إسناد يروي فيه أبو محمد بن الجارود عن شيخ ليس له عنه رواية في «المنتقىٰ»، وأعانني علىٰ تتبعها البرامج الحاسوبية؛ حيث أعملتها محركات بحث في بطون المصادر.

والثالث: تحققت من صحة ما يرد في الأسانيد خشية التصحيف، ودققت

في إمكانية سماعه منهم، فوقفت علىٰ ثلاثة مواضع وقع التصحيف فيها أوهمت شيوخًا لابن الجارود، والصواب أنها تصحيف، وقد ذكرتها في آخر الجدول.

ووجدت (٣٢) شيخًا ليس له عنهم رواية في «المنتقىٰ»، فبلغ عدد شيوخه (١٢٩) شيخًا، وهي أوسع مشيخة لابن الجارود، ولله الحمد.

ورتبتها وفق البلدان وأسبقية الوفاة، ووضعتها في جدول من عدة قوائم، يشتمل علىٰ: اسم الراوي ونسبه، وبلده، وسنة وفاته، وملحوظة عن حاله وما يتعلق به، وعدد أحاديثه في «المنتقىٰ»، ومن لم يخرج له في «المنتقىٰ»، وضعت له رمز (حاكم) إن كان نص عليه الحاكم، ورمز (جياني) إن نص عليه الجياني، ورمز (خلف) إن نص عليه ابن خلفون، وإن وجدت رواية مسندة تثبت أحد شيوخه وضعت له رمز (سند).

وقد تتبعت تراجم شيوخه في المصادر المشهورة: «تهذيب الكمال» وفروعه، و«تاريخ الإسلام» و«السير» للذهبي، وأثبتُّ ملخص أحوالهم من كتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، فإن لم يكن شيخه من رجال الكتب الستة، انتهيتُ إلىٰ أحكام الإمام الذهبي في كتبه ونقلت عنها، ولم أشتغل بالإحالات إلىٰ «التقريب» بعد ذلك؛ لأنه يطول، ويشتت القارئ عن المقصود بتلخيصهم في الجدول.

جدول شيوخ ابن الجارود مرتبًا حسب البلدان ثم الوَفَيَات

رموز الجدول: الشيوخ المخرج لهم في «المنتقىٰ» أذكر عدد أحاديثهم فيه، والذين ذكرهم الحاكم في ترجمته أكتب (حاكم)، والذين ذكرهم الجياني أكتب (جياني)، والذين ذكر ابن خَلَفون ابن الجارود في تلاميذهم أكتب (خلف)، والذين وقف الباحث علىٰ إسناد يروي ابن الجارود فيه عنهم أكتب (سند).

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
		النيسابوريون			
١	إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ابن راهويه	نزيل نيسابور	٢٣٨	إمام، ذكره الحاكم في شيوخه	حاكم
٢	محمد بن أبي خالد الطبري الصومعي أبو بكر	نزيل نيسابور	طبقة ١١	الزاهد الفقيه صدوق يغرب	١
٣	حسن بن بشر بن القاسم السُّلمي	نيسابور	٢٤٤	صدوق	٢
٤	أحمد بن نصر بن زياد القرشي النيسابوري المقرئ	نيسابور	٢٤٥	ثقة فقيه حافظ	١
٥	محمد بن أحمد بن الجراح الجوزجاني	نزيل نيسابور	٢٤٥	ثقة، أسند عنه في تاريخ بغداد	سند
٦	محمد بن رافع بن سابور القشيري النيسابوري	نيسابور	٢٤٥	ثقة، ذكره ابن خلفون	خلف
٧	أحمد بن سعيد بن إبراهيم الرباطي المروزي	نزيل نيسابور	٢٤٦	ثقة حافظ، أسند له عنه الواحدي في التفسير	سند

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
٨	أحمد بن الخليل البغدادي نزيل نيسابور	نيسابور	٢٤٨	ثقة، أسند عنه ابن عدي في الكامل	سند
٩	إسحاق بن منصور الكوسج	نيسابور	٢٥١	ثقة ثبت	٣٠
١٠	محمد بن كيسان بن يزيد التميمي المحاملي	نيسابور	٢٥١	روىٰ عنه أئمة، ولم يجرحه أحد، ولم يُجهَّل، أسند عنه ابن عدي في الكامل	سند
١١	علي بن الحسن الذُّهْلي الأفطس شيخ نيسابور	نيسابور	٢٥١	حافظ تكلم فيه ابن الشرقي، وقال الحاكم: شيخ عصره ببلدنا، روىٰ له الجارودي متابعة	١
١٢	علي بن سلمة بن عقبة القرشي النيسابوري	نيسابور	٢٥٢	صدوق	٣
١٣	سعيد بن مروان بن علي أبو عثمان البغدادي المستملي	نزيل نيسابور	٢٥٢	صدوق، ذكره ابن خلفون	خلف
١٤	أحمد بن سعيد بن صخر أبو جعفر الدارمي الخراساني	نيسابور	٢٥٣	ثقة حافظ	١٧
١٥	محمد بن بزيع النيسابوري	نيسابور	٢٥٤	روىٰ عنه أئمة، ولم يجرحه أحد، ولم يُجهَّل	١
١٦	عبد الله بن هاشم بن حيان العبدي الطوسي	سكن نيسابور	٢٥٥	ثقة	٧٨
١٧	أحمد بن حفص بن عبد الله السُّلمي النيسابوري الخشك.	نيسابور	٢٥٨	صدوق	١
١٨	محمد بن يحيىٰ بن عبد الله الذُّهْلي أبو عبد الله	نيسابور	٢٥٨	ثقة حافظ جليل	٤٠٥

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
١٩	عبد الرحمن بن بشر بن الحكم العبدي النيسابوري	نيسابور	٢٦٠	ثقة	١١
٢٠	محمد بن الحسن بن طرخان أبو عبد الله الشعراني	نيسابور	٢٦١	روىٰ عنه أئمة، ولم يجرحه أحد، ولم يُجهَّل	٢
٢١	إسحاق بن عبد الله بن رزين السلمي	نيسابور	٢٦٢	روىٰ عنه أئمة، ولم يجرح، ولم يُجهَّل	١
٢٢	أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي أبو الأزهر النيسابوري	نيسابور	٢٦٣	صدوق	٣
٢٣	أحمد بن يوسف بن خالد الأزدي النيسابوري حمدان السُّلمي	نيسابور	٢٦٤	حافظ ثقة	٢٠
٢٤	إبراهيم بن الحارث بن إسماعيل البغدادي	نزيل نيسابور	٢٦٥	صدوق	١
٢٥	إبراهيم بن عبد الله النيسابوري التميمي	نيسابور	٢٦٧	صدوق	٤
٢٦	علي بن أبي عيسىٰ علي بن الحسن بن موسىٰ الهلالي	نيسابور	٢٦٧	ثقة	١
٢٧	محمد بن عبد الوهاب بن حبيب أبو أحمد النيسابوري	نيسابور	٢٧٢	ثقة، ذكره ابن خلفون	خلف
٢٨	الحسين بن محمد القباني	نيسابور	٢٨٩	ثقة حافظ، ذكره ابن خلفون	خلف
٢٩	محمد بن إبراهيم البوشنجي النيسابوري	نيسابور	٢٩٠	شيخ المحدثين بعصره، أسند عنه ابن عدي في الكامل	سند

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
٣٠	محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر النيسابوري	نيسابور	٣١١	إمام، روىٰ أيضًا له خارج «المنتقىٰ»	١
			المراوزة		
٣١	علي بن حُجر السعدي (الأغلب أنه سمع منه بنيسابور)	مرو	٢٤٤	إمام، ذكره الحاكم في شيوخه	حاكم
٣٢	محمد بن علي بن الحسن بن شقيق العبدي المروزي	مرو	٢٥٠	ثقة	١
٣٣	علي بن خشرم بن عبد الرحمن أبو الحسن المروزي	مرو	١٦٠- ٢٥٧	ثقة عالي الإسناد	٦٧
٣٤	سليمان بن معبد أبو داود السنجي المروزي	مرو	٢٥٧	ثقة	١
٣٥	عبد الله بن أحمد بن شبويه المروزي الخزاعي	مرو	٢٥٦	حافظ	١
٣٦	محمود بن آدم المروزي	مرو	٢٥٨	صدوق	٥٧
٣٧	محمد بن سليمان القيراطي المروزي أبو عبد الله	مرو	٢٦٢	وثق	٢
٣٨	أحمد بن سيار بن أيوب بن عبد الرحمن أبو الحسن المروزي الفقيه	مرو	٢٦٨	ثقة حافظ	خلف
			شيوخ إسفرايين وقومس (كومش) (بلدة بين إسفرايين والري، وتسمى سمنان أيضًا، وقد غلب عليها الآن)		
٣٩	(حمدان) محمد بن محمد بن رجاء السندي أبو بكر	إسفرايين	٢٨٢	صدوق	١
٤٠	مسرور بن نوح الذُّهْلي أبو بشر الإسفراييني	إسفرايين	٢٥١	ثقة مأمون، أسند عنه في التمهيد	سند

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
٤١	محمد بن جعفر بن الحسين أبو جعفر القومسي السمناني الحافظ	قومس		حافظ ثقة، ذكره ابن خلفون	خلف
	الرازيون				
٤٢	محمد بن مهران الجمّال أبو جعفر الرازي (يحتمل أنه سمع منه بنيسابور)	الري	٢٣٩	ثقة، روىٰ عنه قصة، أسنده الجياني (تقييد المهمل)	سند
٤٣	محمد بن عبد الرحمن الهروي أبو عبد الله	سكن الري	بضع و٢٥٠	صدوق	١
٤٤	سليمان بن داود القزاز الثقفي الرازي	جرجاني سكن الري	بضع و٢٥٠	صدوق	٢
٤٥	حجاج بن حمزة بن سويد العجلي الخشابي الرازي	الري	بضع و٢٥٠	عدله أبو حاتم	١
٤٦	عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي	الري	٢٦٤	إمام	٣
٤٧	محمد بن مسلم بن عثمان بن واره الرازي	الري	٢٧٠	ثقة حافظ	١
٤٨	محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي	الري	٢٧٧	إمام	٣
	الهمَذانيون				
٤٩	معروف بن الحسن الكتاني الهمذاني	همذان	؟	وثق	١
٥٠	إبراهيم بن أحمد بن يعيش الهمذاني	محدث همذان	٢٥٥	صدوق	١

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
٥١	أحمد بن خلف أبو صالح الهمذاني	همذان	٢٦٠	كان صدوقًا صالحًا، ذكر سنده المزي في «تهذيب الكمال»	سند
		الأهوازيون			
٥٢	جميل بن الحسن العتكي الجهضمي البصري	نزيل الأهواز	؟	صدوق	١
		الكوفيون			
٥٣	عمرو بن عبد الله بن حنش الأودي	الكوفة	٢٥٠	ثقة	٢
٥٤	محمد بن عثمان الوراق العِجلي الكوفي ابن كرامة	الكوفة	٢٥٦	ثقة	١٣
٥٥	عبد الله بن سعيد بن حصين الكوفي الأشج أبو سعيد	الكوفة	٢٥٧هـ	ثقة	٣٤
٥٦	موسىٰ بن عبد الرحمن بن سعيد المسروقي أبو عيسىٰ	الكوفة	٢٥٨	ثقة	٢
٥٧	هارون بن إسحاق بن محمد الهمداني أبو القاسم	الكوفة	١٦٣تق- ٢٥٨	صدوق	٨
٥٨	علي بن محمد بن أبي الخصيب القرشي الكوفي	الكوفة	٢٥٨	صدوق	١
٥٩	محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي الكوفي السراج	الكوفة	٢٦٠	ثقة	١٢
٦٠	إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة العبسي	الكوفة	٢٦٥	صدوق	١
٦١	الحسن بن علي بن عفان العامري الكوفي	الكوفة	٢٧٠	صدوق	١

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
٦٢	علي بن عبد الرحمن بن محمد القرشي علان	أصله من الكوفة	٢٧٢	صدوق	٢
٦٣	إبراهيم بن محمد بن إسحاق ابن أبي الجحيم أبو بكر البصري	نزيل الكوفة	٢٧٦	لا بأس به، أسند عنه في التمهيد	سند
	البغداديون				
٦٤	محمد بن سهل بن عسكر التميمي البخاري أبو بكر	نزيل بغداد	٢٥١	ثقة	٣
٦٥	يعقوب بن إبراهيم بن كثير القيسي الدورقي	نزيل بغداد	١٦٦-٢٥٢	ثقة	٢٧
٦٦	زياد بن أيوب بن زياد البغدادي الطوسي دلويه شعبة الصغير	بغداد	١٦٦-٢٥٢	ثقة حافظ	١٨
٦٧	يوسف بن موسىٰ بن راشد القطان أبو يعقوب الكوفي	كوفي نزل بغداد	٢٥٣	صدوق	١٥
٦٨	علي بن مسلم بن سعيد أبو الحسن الطوسي نزيل بغداد	بغداد	٢٥٣	ثقة	١
٦٩	سعيد بن بحر القراطيسي البغدادي	بغداد	٢٥٣	ثقة	٥
٧٠	يوسف بن موسىٰ بن راشد ابن بلال أبو يعقوب القطان الرازي	سكن بغداد	٢٥٣	صدوق، ذكره ابن خلفون في شيوخه	خلف
٧١	محمد بن عبد الله بن المبارك القرشي المخرَّمي	بغداد	١٧٥-٢٥٤	ثقة حافظ	٦
٧٢	محمد بن عبد الرحيم القرشي العدوي صاعقة	بغداد	٢٥٥	ثقة	٢

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
٧٣	الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي المؤدب البغدادي	بغداد	٢٥٧	صدوق	٤
٧٤	محمد بن عبد الله بن إسماعيل ابن أبي الثلج البغدادي	بغداد	٢٥٧	صدوق	١
٧٥	الحسن بن أبي الربيع العبدي الجرجاني	نزيل بغداد	٢٦٣	صدوق	٢
٧٦	الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني البغدادي	بغداد	١٧٥- ٢٦٠	ثقة	٤٥
٧٧	روح بن الفرج مولىٰ محمد بن سابق البزار البغدادي	بغداد	٢٥٨	صدوق	١
٧٨	إسماعيل بن أبي الحارث البغدادي	بغداد	٢٥٨	صدوق	١
٧٩	محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادي الخراساني	بغداد	٢٥٨	ثقة، جار أحمد وصاحبه	١
٨٠	عبد الله بن هاشم بن حيان أبو عبد الرحمن العبدي الطوسي	سكن بغداد	٢٥٨	ثقة، ذكره ابن خلفون، وأسند عنه في «التمهيد»	خلف سند
٨١	إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن منيع البغوي لؤلؤ	بغداد	٢٥٩	ثقة، حدث ببغداد	٣
٨٢	محمد بن هشام المَرُّوذِي نزيل بغداد	سمع منه ببغداد	١٦٠	ثقة	٢
٨٣	محمد بن خلف الحداد أبو بكر البغدادي	بغداد	٢٦١	ثقة	١
٨٤	محمد بن سعيد بن غالب العطار أبو يحيىٰ	بغداد	٢٦١	صدوق	٨

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
٨٥	عمر بن شبة بن عبيدة النميري	بغدادي توفي بسامرا	٢٦٢	صدوق	١
٨٦	الحسن بن سعيد بن البستنبان	بغداد	٢٦٣	ثقة، أسند له ابن عدي (الكامل)	سند
٨٧	سعدان بن نصر البغدادي	بغداد	٢٦٥	صدوق	١
٨٨	عبد الله بن محمد بن شاكر العنبري البغدادي	كوفي سكن بغداد	٢٧٠	صدوق	٢
٨٩	محمد بن إسحاق بن جعفر الصاغاني البغدادي	نزيل بغداد	٢٧٠	ثقة	٣
٩٠	عباس بن محمد بن حاتم الهاشمي الدوري أبو الفضل	بغداد	٢٧١	ثقة	١
٩١	أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي	بغداد	٢٧٢	صدوق، روىٰ عنه البخاري، ذكره ابن خلفون	خلف
٩٢	يحيىٰ بن أبي طالب البغدادي	بغداد	٢٧٥	محله الصدق	١
٩٣	عبد الملك بن محمد الرقاشي البصري أبو قلابة	بصري سكن بغداد	٢٧٦	صدوق	١
٩٤	محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ الكبير أبو جعفر البغدادي	نزل مكة	٢٧٦	صدوق	٥
٩٥	عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش	بغداد	٢٨٣	شيعي حافظ، أسند عنه في «التمهيد»	سند
٩٦	عبد الله بن أحمد بن حنبل	بغداد	٢٩٠	ثقة، أسند عنه في «التمهيد»	سند

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
٩٧	موسىٰ بن هارون الحَمّال	بغداد	٢٩٤	ثقة، أسند عنه ابن خلفون	خلف
بقية العراقيين					
٩٨	محمد بن وزير بن قيس العبدي الواسطي	واسط	٢٥٧	ثقة	٢
٩٩	حماد بن الحسن بن عنبسة الوراق النهشلي البصري	نزيل سامرا	٢٦٦	ثقة	٣
المدنيون					
١٠٠	حمزة بن مالك بن حمزة الأسلمي أبو صالح	المدينة	بعد ٢٥٥	روىٰ عنه أئمة، ولم يجرح، ولم يُجهَّل	٣
المكيون					
١٠١	محمد بن عبد الله بن يزيد القرشي المكي المقرئ	مكة	٢٥٦	ثقة	١٤٦
١٠٢	محمد بن إدريس أبو بكر وراق الحميدي	مكة	٢٦٧	ثقة صدوق	٢
١٠٣	أحمد بن شيبان الرملي أبو عبد المؤمن	مكة	٢٦٨	صدوق، صاحب ابن عيينة	١
١٠٤	محمد بن زكريا الجوهري البلخي	نزيل مكة	بعد ٢٧٦هـ	حدّث عنه ابن الجارود والطبراني، ولا يعرف فيه قدح	٢
١٠٥	محمد بن علي بن زيد الصائغ المكي أبو عبد الله	مكة	٢٩١	ثقة، محدث مكة في وقته	١
١٠٦	أحمد بن محمد بن عبد الله ابن بنت الشافعي	مصري ثم مكي	؟	ليس في آل شافع بعد الشافعي أجل منه، كان مفتي مكة بآخره	١

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
	المصريون				
١٠٧	بحر بن نصر بن سابق الخولاني مولاهم المصري	مصر	٢٦٧	ثقة	٢٤
١٠٨	محمد بن عبد الله بن عبدالحكم بن أعين القرشي المصري	مصر	٢٦٨	ثقة فقيه	٣١
١٠٩	سعد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري	مصر	٢٦٨	صدوق	١
١١٠	علي بن شيبة البغدادي (نزل مصر)	مصر	٢٧١	صدوق، أسند عنه ابن بشكوال غوامض الأسماء	سند
١١١	علان بن المغيرة المصري أبو صالح	مصر	٢٧٢	صدوق	خلف
١١٢	أزهر بن زفر بن صدقة مولىٰ خير بن نعيم أبو محمد الحضرمي المصري	مصر	٢٨٢	أسند عنه في «التمهيد»، روىٰ عنه أئمة، ولم يجرحه أحد، ولم يُجهّل	سند
١١٣	الربيع بن سليمان المرادي	مصر	٢٧٠	ثقة	١٣
١١٤	إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي البصري	نزيل مصر	٢٧٠	ثقة	٤
١١٥	سليمان بن شعيب الكيساني النيسابوري	نزيل مصر	٢٧٨	ثقة	٢
	الشاميون والمرابطون على الثغور				
١١٦	عبد الله بن محمد بن عمرو الغزي	غزة فلسطين	؟	ثقة	٥

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
١١٧	محمد بن النعمان بن بشير المقدسي	القدس	٢٦٨هـ	ثقة، أسند عنه في «التمهيد»	سند
١١٨	العباس بن الوليد بن مزيد أبو الفضل العذري البيروتي	بيروت	١٦٩- ٢٧٠هـ	صدوق، كانت الرحلة له	٥
١١٩	محمد بن هشام بن ملاس الدمشقي أبو جعفر	دمشق	٢٧٠	صدوق	١
١٢٠	محمد بن الوليد بن هبيرة الدمشقي القلانسي	دمشق	٢٨٦	صدوق، الجياني في شيوخ أبي داود	جياني
١٢١	أحمد بن الفرج الحمصي الحجازي المؤذن	حمص	٢٧١	قال أبو حاتم: محله الصدق عندنا	١
١٢٢	محمد بن عوف بن سفيان الطائي أبو جعفر الحمصي	حمص	٢٧٢	ثقة حافظ	٩
١٢٣	سليمان بن عبد الحميد البهراني الحمصي	حمص	٢٧٤هـ	صدوق	١
١٢٤	عبد الصمد بن عبد الوهاب النصري سميد	حمص	الطبقة ١١	صدوق	١
١٢٥	محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي الطرسوسي	طرسوس	٢٧٣	صدوق	٢
١٢٦	إبراهيم بن الحسن بن الهيثم المصيصي المقسمي	المصّيصة	طبقة ١١	ثقة، أسند عنه في «التمهيد»	سند
	لم أحدد بلدان سماعه منهم				
١٢٧	محمد بن إسماعيل البخاري		٢٥٦	إمام، ذكره ابن خلفون في شيوخه	خلف
١٢٨	هاشم بن الجنيد أبو صالح		؟	روىٰ عنه أئمة، ولم يجرح، ولم يُجهَّل	١

رقم	شيوخ ابن الجارود	البلد	الوفاة	ملحوظات	أحاديثه
١٢٩	أبو عامر النسائي الحافظ عن محمد بن داود المصيصي		؟	حافظ، أسند عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» وغيره	سند
	أسماء نتجت بسبب التصحيف				
#	أسند ابن عبد البر في «التمهيد» قصة عن ابن الجارود عن سحنون بن منصور مع أحمد بن حنبل، وهو مصحف من إسحاق بن منصور، والقصة واردة في مسائل إسحاق بن منصور الكوسج (٣٢٩٠).				
#	قال الطبراني: حدثني عبد الله بن علي بن الجارود، عن أحمد بن جعفر، عن أبيه، عن إبراهيم ابن طهمان (هكذا جاء في موضعين من مطبوع المعجم الكبير)، وهو تصحيف؛ إنما هو أحمد بن حفص بن عبد الله السُّلمي النيسابوري.				
#	أسند ابن عبد البر في «التمهيد» عن (ابن الجارود، قال: حدثني محمد بن آدم، عن سفيان، عن منصور، عن علقمة)، هكذا في مطبوع «التمهيد»، وهو تصحيف؛ صوابه: محمود بن آدم المروزي.				

المطلب الثاني

حال شيوخه

تبين بعد تتبُّع تراجم شيوخه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن شيوخه الـ (١٢٩) منهم (١٢١) شيخًا معدلون عند أئمة الجرح والتعديل، قد وقفنا علىٰ تعديلهم لهم في المصادر المعتمدة من كتب الرجال، ومن هؤلاء: (٩٢) شيخًا أخرج لهم في «المنتقىٰ»، و(٢٩) روىٰ عنهم خارج «المنتقىٰ».

وثمانية من شيوخه لم نقف لهم علىٰ جرح، ولم يردنا عنهم أيُّ تعديل صريح من أئمة الجرح والتعديل، منهم (٦) أخرج لهم في «المنتقىٰ»، و(٢) روىٰ عنهم خارج «المنتقىٰ».

ودراسة حالهم في هذا الجدول:

الشيخ	ملخص عن دراسة حاله
إسحاق بن عبد الله ابن رزين السُّلمي النيسابوري	روىٰ عنه جماعة من الثقات؛ منهم ابن الجارود في «المنتقىٰ»، وقال الحاكم في ترجمة محمد بن علي بن عمر المذكر أبو علي النيسابوري الواعظ: «سمع من أحمد بن الأزهر ومحمد بن يزيد وإسحاق بن عبد الله بن رزين، فلو اقتصر علىٰ هؤلاء، لصار محدِّثَ عصره». «ميزان الاعتدال». وهذا مع عدم وجود جرح فيه تزكيةٌ له، وتعديلٌ ضمني واضح.
أزهر بن زفر بن صدقة مولىٰ خير ابن نعيم أبو محمد الحضرمي المصري	روىٰ عنه جماعة من الثقات؛ منهم ابن الجارود في «المنتقىٰ»، والعُقيلي في «الضعفاء»، وابن صاعد، وغيرهم، ولم أقف لهم علىٰ عبارة تعديل له ولا جرح، وتصرفاتهم تدل علىٰ أنه عدل عندهم؛ فقد روىٰ عنه ابن الجارود، وشيوخه ثقات، وروىٰ عنه العُقيلي في «الضعفاء»، ولم يترجم له؛ فليس من الضعفاء عند العقيلي، ولو كان يعرف شيخه بالضعف، لترجم له؛ فهو عدلٌ، والله أعلم.

الشيخ	ملخص عن دراسة حاله
حمزة بن مالك ابن أخي سُفيان بن حمزة أبو صالح الأسلمي، المدني	روىٰ عنه أئمة؛ كأبي حاتم الرازي، وابن الجارود، والبغوي، وغيرهم، وذكر ابن أبي حاتم أنه فاته السماع منه مع أبيه لمّا ترجم له في «الجرح والتعديل»؛ وهذه تزكية، ورواية هؤلاء الكبار مع عدم وجود جرح فيه تفيد التعديل الضمني.
محمد بن بزيع النيسابوري	روىٰ عنه من أئمة الحديث: ابن الجارود في موضعين من كتابه، ومكي ابن عبدان، وغيرهم، وروايةُ هؤلاء له مع عدم وجود جرح فيه تزكيةٌ وتعديلٌ ضمني.
محمد بن الحسن ابن طرخان أبو عبد الله الشعراني النيسابوري	روىٰ عنه جماعة من الثقات الأئمة؛ كابن خزيمة، وابن الجارود، وأبي حامد بن الشرقي، ومكي بن عبدان، وغيرهم، وهؤلاء أئمة الحديث في زمانهم، وكتبُهم منسوبة إلىٰ الصِّحاح، وقد حصل علىٰ التعديل الضمني برواية هؤلاء الجِلة عنه مع عدم وجود جرح فيه.
محمد بن زكريا الجوهري البَلْخي نزيل مكة	روىٰ عنه ابن الجارود في «المنتقىٰ»، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» في مواضع من كتابه، ونقل عنه أقوالًا في الجرح والتعديل عن ابن مَعين، وابن المَديني، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٤٣٢)، كل هؤلاء الجلة من تلاميذه، ولم يردنا فيه جرحٌ، وقد سبق أن إخراج ابن الجارود له في «المنتقىٰ» يدل علىٰ تعديل ضمني، وروايةُ العقيلي عنه عباراتِ الجرح والتعديل ثم لا يذكره في «الضعفاء»: تعديلٌ ضمني أيضًا؛ فهذان مع عدم وجود جرح فيه يقضيان بأنه عدلٌ أيضًا.
محمد بن كيسان ابن يزيد التميمي المحاملي النيسابوري	روىٰ عنه أئمة؛ كابن الجارود، ومكي بن عبدان، وغيرهما، وروىٰ ابن عدي عنه بواسطة ابن الجارود حديثًا في ترجمة عطاء الخراساني، ثم قال: «ولعطاء الخراساني من الحديث غير ما ذكرت، وأرجو أنه لا بأس به»، وروايتُه عنه في محاكمات كهذه، مع عدم ترجمته له في «الكامل»، ورواية هؤلاء له مع عدم وجود جرح فيه: تتضمن التزكية، وتفيد التعديل الضمني.

الشيخ	ملخص عن دراسة حاله
هاشم بن الجنيد أبو صالح	روىٰ عنه أئمة ثقات: ابن الجارود (٣٠٧هـ) في «المنتقىٰ»، وعبد الله بن سعيد الجمّال (٣٢٣هـ) في «سنن الدارقطني» (٤٢٨١)، وفي مواضع في «علل الدارقطني»، وأبو بكر القطان مسند خراسان (٣٣٢هـ) في «سنن البيهقي» (٢٠٥٩٦). وقد رجح الدارقطني روايته في «العلل» علىٰ رواية غيره (٦/ ١٧٠)، وأشار إلىٰ أن روايته عنده معتمدة لمّا أحال علة عدم ثبوت الحديث علىٰ انقطاع خفيٍّ فوقه في الإسناد، ورجّح البيهقي رواية أخرىٰ له علىٰ رواية غيره في «السُّنن الكبرىٰ» (٢٠٥٩٦)؛ فهذا مع عدم وجود جرح فيه يفيد التعديل الضمني له أيضًا.

وبهذا يتبين أن بقية شيوخه في حيز الثقات أيضًا؛ فلا يدل عدم ورود تعديل صريح لهم علىٰ أنهم لم يكونوا عدولًا؛ فهم من طبقات الرواة التي جاءت بعد رواة الكتب الستة، وربما فاتنا شيءٌ من عبارات الجرح والتعديل فيهم؛ فنستعين بتصرفات الأئمة معهم للكشف عن حالهم، ويخطئ من يعدهم في المجاهيل -بمجرد عدم ورود عبارات جرح وتعديل فيهم- دون أن ينص أحدٌ من الأئمة علىٰ أنهم مجاهيل.

ونستدل أيضًا بقرينة الأصل؛ فبما أنّ عامة شيوخ ابن الجارود الذين وردتنا فيهم عبارات جرح وتعديل -وعددهم (١٢١) راويًا- هم في حيز القَبول، فإننا إن وجدنا شيوخًا يروي عنهم ابن الجارود، ثم لم نجد فيهم جرحًا ولا تعديلًا: فإنّ الأصل أنهم ينبغي أن يكونوا عنده في حيز القبول؛ لأن عدم وجود الضعفاء الصرحاء في شيوخه يقتضي أن يحمل البقية علىٰ الأصل.

وهذا يدل علىٰ أنه كان يتوقىٰ الرواية عن المجروحين؛ وعليه فإن شيوخه في حيز القبول، وهو معدود -بِناءً علىٰ ذلك- فيمن لا يروي إلا عن ثقة.

وقد كان جمعٌ من أئمة الحديث يَتوقَّون الرواية عن المجروحين؛ فحازوا علىٰ ثناء نقاد الحديث.

قال النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما عندي أحدٌ بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجل منه، ولا أوثق، ولا آمن علىٰ الحديث منه، ثمّ يليه شعبةُ في الحديث، ثمّ يحيىٰ بن سعيد القطان، وليس أحدٌ بعد التابعين آمن علىٰ الحديث من هؤلاء الثلاثة، وابن المبارك أجلُّ أهلِ زمانه، إلا أنه يحدِّث عن الضعفاء، وسفيان الثوري أحد الأئمة، وأجل من أَن يقال فيه: ثقة، وليس أحدٌ بعد التابعين أقلَّ روايةً عن الضعفاء من مالك بن أنس...»[(١)].

ويدل تَوقِّيه في شيوخه عن المجروحين أنه ينبغي أن تكون أسانيده نظيفة؛ فلا معنىٰ لوجود المتروكين في أسانيد كتابه، وقد وقفت علىٰ بحثٍ جمَعهم ودرس أحوالهم، وعددهم ثمانية رواة[(٢)]، فوجدت -بعد تتبُّع لتراجمهم، وطريقة إخراجه لهم- أن عامتهم لا يبلغون حدَّ الترك، وإنما هم في حيز الضعفاء الذين يعتبر حديثهم؛ ولو كانوا كثيري الوهم والخطأ، وبعضهم أخرج المصنفُ أحاديثهم في معرض بيان العلل[(٣)].

وتَوقِّي الرواية عن المجروحين يدل باللزوم علىٰ توقي رواية المنكر من المتون؛ فلا معنىٰ لترك الرواية عن المجروحين مع رواية الخطأ والمنكر من أحاديث الثقات.

قال الإمام مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه

(١) التعديل والتجريح (٢/ ٦٩٩).
(٢) وعنوانه: الرواة المتروكون في منتقى ابن الجارود، تأليف د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي.
(٣) الفصل الثالث: علاقة «المنتقى» بكتب الصِّحاح والسُّنن، ص١٠٥.

محدثًا، فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة...»[(١)].

فالنتيجة: هي أن شيوخه ثقات، وينبغي أن تكون رواياته نقية، وهو ما يؤيد كلام الأئمة الذين وصفوا كتابه بالنقاء، وبعضهم أطلق عليه وصف الصحة.

(١) مقدمة الصحيح.

المطلب الثالث

علوُّ أسانيده

قمت بدراسة لاختبار علو أسانيد كتابه «المنتقىٰ» معتمدًا علىٰ تاريخ وفاة الشيخ.

قال ابن الصلاح: «رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري، قال: سمعت أحمد بن عمير الدمشقي - وكان من أركان الحديث - يقول: إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو، وفيما نروي... عن أبي عبد الله بن منده الحافظ، قال: «إذا مرّ علىٰ الإسناد ثلاثون سنةً فهو عال»... وهذا أوسع من الأول، والله أعلم»(١).

ويمكن الجمع بين رأي الحافظ أحمد بن عمير الدمشقي ابن جوصا ورأي الحافظ ابن منده بـ: أن رأي ابن منده يوضح بداية العلو، ورأي ابن جوصا يوضح العلو الشديد في الأسانيد.

وسنعتبر هذين الضابطين في دراسة علو أسانيد الكتاب، ونحدد تاريخ وفاة ابن الجارود ليكون هو البداية في احتساب الزمن؛ فكل إسناد عن شيخ له مات قبل (٢٥٧هـ) أو قربها هو إسناد عالٍ جدًّا، وكل إسناد عمن مات قبل (٢٧٧هـ) أو قربها من شيوخه هو إسناد عالٍ أيضًا، وكل إسناد عمن مات من شيوخه بعد (٢٧٧هـ) هو إسناد نازل.

وتبين بعد دراسة أحاديث الكتاب: أنَّ كتابه قرب وفاته كان عاليَ الإسناد

(١) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص٢٦٢).

كلُّهُ تقريبًا.

حيث تبين أن (٨٧٦) حديثًا من أحاديث الكتاب البالغة (١١٣١) حديثًا كان بين تحديث ابن الجارود بها وبين موت شيوخه نحوٌ من خمسين عامًا؛ مما يعني أنها عالية جدًّا، و(٢٥٥) حديثًا الأخرىٰ كلها عوالي، إلا (٥) أحاديث فقط، هي أحاديث نازلة، رواها عن قوم دون وفاتهم أقل من ثلاثين عامًا.

هذا بالنسبة لهذا الاعتبار في العلو؛ وهو زمن وفاة شيخ المصنف.

أما العلو باعتبار قلة الوسائط بين ابن الجارود وبين النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فقد عمل الدكتور عاصم القريوتي دراسة أخرىٰ عن علو أسانيده باعتبار الوسائط بين ابن الجارود وبين النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان من نتائجه: أن أعلىٰ الأسانيد عنده الرباعية، وعددها (٢٩) حديثا(١).

---

(١) منهج الإمام ابن الجارود، د. عاصم القريوتي (ص١٦).

المبحث الثاني

مكانته العلمية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تلاميذه.

المطلب الثاني: مؤلفاته.

المطلب الثالث: منزلته بين أئمة الحديث في عصره.

المطلب الأول

تلاميذه

ليس يمكن إحصاءُ تلاميذِ أبي محمّد بن الجارود، وليس من صنيع المحدثين إحصاء التلاميذ، لكنهم يجمعون الشيوخ ويحصونهم، ومقصودُنا في هذا المطلب هو الوقوف علىٰ مكانة تلاميذه الحديثية في زمانهم؛ مما يُسهم في بيان مكانته هو رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ذكَرتْ مصادر ترجمته عددًا من تلاميذه(1)، وزدتُ عليهم من واقع الأسانيد ما يُكَمِّلُ التصور عنهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ:

أئمة الحديث بمكة:

١ - العُقيلي أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسىٰ بن حماد العقيلي البصري، ثم الحجازي المكي، الإمام، الحافظ، الناقد، مصنف كتاب «الضعفاء»، كان مقيمًا بالحجاز، تُوُفِّي بمكة في شهر ربيع الأوّل (٣٢٢هـ)(2)، وقد وجدته يروي عنه في مواضع من كتابه «الضعفاء» شيئًا يتعلق بالمعرفة والنقد، فيقول: «حدثني عبد الله بن علي»، ولا ينسبه إلىٰ الجارود؛ ولذلك لم يُذكر ضمن تلاميذه في المصادر التي ترجمت لابن الجارود، ولا ذُكر ابن الجارود في شيوخه! مع أنه بلديُّه، وأخذ عنه في العلل والجرح والتعديل، ومع أنّ العقيلي إمامُ الحديث

---

(1) الذهبي، السير (١٤/ ٢٤٠)، وفي تاريخ الإسلام (٧/ ١١٩)، وابن عبد الهادي في طبقات علماء الحديث (٢/ ٤٦٩).

(2) الذهبي، السير (١٥/ ٢٣٦)، تاريخ الإسلام (٧/ ٤٦٧).

بمكة، ووارث المشيخة بعد ابن الجارود.

٢- محمد بن نافع بن إسحاق الخزاعي، أبو الحسن المكي، توفي بعد (٣٥٠هـ)، تلميذ العقيلي، وأحد رواة كتابه «الضعفاء» عنه، وشارك العقيليَّ الرواية عن بعض شيوخه الآخرين؛ ومنهم الإمام ابن الجارود، وهو مذكورٌ في تلاميذ ابن الجارود في مصادر التراجم، وترجمته في «العقد الثمين»(١).

أئمة الحديث بنيسابور:

٣- أحمد بن محمد بن حسن، أبو حامد بن الشَّرْقيّ النَّيْسابوريّ، الحجّة الحافظ (٢٤٠-٣٢٥هـ)، قال عنه الذهبي: الإمام، العلامة، الثقة، حافظ خراسان، صاحب الصحيح، وتلميذ مسلم. وقال: ذكره أبو عبد الله الحاكم، فقال: هو واحد عصره حفظًا، وإتقانًا، ومعرفة(٢)، وهو إمام أهل خراسان، وهو مذكور في تلاميذ ابن الجارود في مصادر التراجم.

٤- يحيى بن منصور بن يحيى بن عبد الملك القاضي، أبو محمد النيسابوري، ابن أخت ابن الجارود، توفي سنة (٣٥١هـ)، وَلِيَ قضاء نيسابور بضع عشرة سنة، ثم عزل سنة تسع وثلاثين، وحُمدت ولايته، وكان محدِّث نَيْسابور في وقته بعد ابن الشَّرقي، رَوَىٰ عَنْ: محمد بن عمرو قَشْمرد، وأحمد بن سلمة، وعلي بن عبد العزيز البغوي، وأبي مسلم الكجّي، وطبقتهم، وكان يحضر مجلسه أبو عبد الله بن الأخرم، وأبو علي الحافظ(٣).

(١) الفاسي، العقد الثمين (٢/ ٤١٦).

(٢) الذهبي، السير (١٥/ ٣٧).

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام (٨/ ٣٩).

ومن أئمة أهل بغداد:

٥- دَعْلَج بن أحمد بن دَعْلَج، أبو محمد السِّجْزي الفقيه المُعَدّل (٢٦٠-٣٥١هـ)، البغدادي، كان شيخ أهل الحديث، له صَدَقَات جارية علىٰ أهل الحديث بمكة، والعراق، وسِجِسْتان، قال الحاكم: سمعت الدارَقُطْنيَّ يقول: صنَّفتُ لدَعْلَج «المُسْنَدَ الكبير»، فكان إذا شكّ في حديث، ضرب عليه، ولم أرَ في مشايخنا أثْبَتَ منه(١).

ومما وقع لهما من طرائف السماعات: قال دعلج: «كان موسىٰ بن هارون (٢٩٤هـ) عند ذكر السجود يريد تعليمنا، وقال: إذا لم يَضُمَّ الأصابع الخمسة كلها لا يكون جميعًا مستقبل القبلة، وقال دعلج: ثنا عبد الله بن علي بن الجارود، نا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: حدثني موسىٰ بن هارون، قال الجارودي: ثم لقيت موسىٰ بن هارون فحدثني به، قال دعلج: وناه ابن خزيمة، قال: حدثني موسىٰ بن هارون، ثم لقيت موسىٰ بن هارون فحدثني به»(٢).

وإمام الدنيا في الحفظ وسَعة الرحلة وعلو الإسناد:

٦- الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال، الجوال، محدث الإسلام، علم المعمرين، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، الشامي، الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة، مولده: بمدينة عكا، في شهر صفر، سنة ستين ومائتين، وكانت أمه عكاوية، وأول سماعه في سنة ثلاث وسبعين، وارتحل به أبوه، وحرص عليه؛ فإنه كان صاحب حديث، من أصحاب دحيم، فأول ارتحاله كان في سنة خمس وسبعين، فبقي في الارتحال، ولقي الرجال ستة عشر عامًا،

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام (٨/ ٣٠).

(٢) الخطيب، تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٥٧٩).

وكتب عمن أقبل وأدبر، وبرع في هذا الشأن، وجمع وصنف وعُمِّر دهرًا طويلًا، وازدحم عليه المحدثون، ورحلوا إليه من الأقطار، توفي لليلتين بقيتا من ذي القعدة (٣٦٠هـ).

وإمام النقد في عصره:

٧- أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني، الإمام، الحافظ، الناقد، الجوال، صاحب كتاب «الكامل» في الجرح والتعديل، وهو خمسة أسفار كبار، مولده في سنة سبع وسبعين ومائتين، وأول سماعه كان في سنة تسعين، وارتحاله في سنة سبع وتسعين، قال أبو يعلىٰ الخليلي: كان أبو أحمد عديم النظير حفظًا وجلالة، قال الخليلي: وسمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول: لم أرَ أحدًا مثل أبي أحمد بن عدي، فكيف فوقه في الحفظ؟ قال حمزة السهمي: مات في جمادىٰ الآخرة (٣٦٥هـ)(١).

ومن لطائف رواياته وما يدل على مكانة ابن الجارود عنده: أنه حدّث بحديث عن سبعة عشر شيخًا من شيوخه، من أهل بلده ومن غيرهم، فبدأ بأبي محمد بن الجارود! قال ابن عدي: «حَدثنا عَبد الله بن علي بن الجارود بمكة، وعَبد الله بن مُحمد بن يوسف بالقلزم، وابن جَوصَاء وكهمس بن معمر وإبراهيم بن إسماعيل بن الفرج الغافقي والحكم بن إبراهيم بن الحكم وأحمد بن مُحمد بن زنجَوَيه وأحمد بن علي بن الحسن المدائني وعَبد الله بن أحمد بن أبي الطاهر بن السرح والحسين بن عياض الحميري وعيسىٰ بن أحمد الصدفي كلهم بمصر، ووصيف بن عَبد الله الحافظ بأنطاكية الرومي، ومُحمد بن زكريا الإستراباذي بها، وعَبد الله بن يَحيىٰ بن موسىٰ السرخسي بآمل، وعَبد الله بن مُحمد بن المنهال

(١) الذهبي، السير (١٦/ ١٥٤).

وعَبد الملك بن مُحمد وعلي بن حاتم جميعًا بجرجان؛ قالوا: حَدثنا الربيع بن سليمان، حَدثنا بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عَطاء، عن عُبيد بن عُمَير، عن ابن عباس، أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: إن الله تجاوز عن أُمَّتِي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»[(١)].

ورواة كتابه «المنتقى»:

٨- الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبيد الله بن بشير بن أبي ضمرة بن ربيعة بن مذحج الزبيدي (٣١٨هـ) الإشبيلي، الفقيه المالكي، سمع بالأندلس من عبيد الله بن يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي، ومن غيره، ورحل وسمع، وكانت وفاته بالأندلس قريبًا من سنة عشرين وثلاثمائة، قال الحميدي: وهو والد أبي بكر بن الحسن النحوي مؤلف كتاب «الواضح»، قال ابن الفرضي: كَانَ وَاحِد عصره فِي علم النَّحْو، وَحفظ اللُّغَة[(٢)].

٩- أحمد بن بقيّ بن مَخْلَد الأندلسي، أبو عُمَر (٣٢٤هـ)، سَمِعَ: كتب أبيه، وكان حليمًا وقورًا عاقلًا إلىٰ الغاية، كثير التّلاوة، قويّ المعرفة بالقضاء، وَلِيَ الحُكم عشرة أعوام، وكان يتثبت في أحكامه، وكان أمير الأندلس النّاصر لدين الله يحترمه ويجلّه، وسمع النّاسُ منه كثيرًا، مات في جُمَادَىٰ الأولىٰ، وكان من أوعية العلم[(٣)].

١٠- وأبو بكر أحمد بن عبد الله بن عبد المؤمن الزّيّات، مذكور في تلاميذه ورواة كتبه، وهو في إسناد النسخة الخطية للكتاب.

---

(١) ابن عدي، الكامل (أرقام ٥٢٠٣-٥٢١٩).

(٢) أبو جعفر الضبي، بغية الملتمس (٢٦٤).

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام (٧/ ٤٨٥).

١١- أبو الحسن محمد بن جبريل بن الليث العجيفي المكي(١)، ذكرته مصادر ترجمة ابن الجارود في رواة «المنتقىٰ»، وروايته لـ«المنتقىٰ» في إسناد ابن فهد المكي للكتاب علىٰ النسخة الخطية الوحيدة للكتاب.

١٢- أبو محمد الحسن بن يحيىٰ بن الحسن البلوي القلزمي التاجر (٣٦٥هـ أو ٣٦٨هـ)، كان قاضيًا بمصر، وأكملتُ اسمه ونسبه وهذا المختصر من ترجمته: من مصادر متنوعة وأسانيد(٢)، وهو مذكور في إسناد نسخة الكتاب الخطية.

١٣- محمد بن نافع بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي، أبو الحسن المكي، كان فيمن دخل الكعبة وشاهد الحجر الأسود فيها عندما عمل له الحَجَبَةُ طوقًا يشد به بعد إتيان القرامطة به إلىٰ مكة في سنة أربعين وثلاثمائة، وكان رده في موضعه يوم النحر من سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، كان حيًّا يرحلون إليه ويسمعون منه سنة (٣٥٠هـ) (٣).

١٤- الحسن بن سلمة بن المعلا، أسند من طريقه المغاربةُ، ووصفوه بأنه صاحب أبي محمد بن الجارود(٤).

---

(١) تاريخ علماء الأندلس (١/ ٦٧).

(٢) ابن الطحان، تاريخ علماء أهل مصر (رقم ٢٠٠)، التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢٢٩)، ومعجم السفر لأبي طاهر السلفي (رقم ٥٧١)، إكمال الإكمال لابن نقطة (٤/ ٣٧١)، المقفى الكبير للمقريزي (٥/ ٢٩٩).

(٣) تقي الدين الفاسي، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (٢/ ٤١٦).

(٤) الحُميدي ابن فتوح الميورقي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص٢٩٦).

المطلب الثاني

مؤلفاته

اشتهر ابن الجارود رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه صاحب كتاب «المنتقىٰ»؛ فهو أشهر مصنفاته، وأعظمها قدرًا، وقد تتبعت بقية مصنفاته في كتب الفهارس والتراجم، وأحصيتُ كلَّ ما نُسب إليه من التصانيف مع الاستدلال عليها، والتعريف بها في المسرد الآتي:

قال أبو عمر بن عبد البر: «قرأت علىٰ أبي عمر أحمد بن عبد الله الباجي كتاب «المنتقىٰ» لأبي محمد الجارود، أخبرني به عن أبيه، عن الحسن بن عبد الله الزبيدي، عن ابن الجارود، وكتاب «الضعفاء والمتروكين» لابن الجارود، وكتاب «أبي حنيفة» لابن الجارود، وكتاب «الآحاد» لابن الجارود، وكلها بهذا الإسناد»[(١)].

فذكر ابن عبد البر هنا أربعة كتب:

١ - «المنتقىٰ من السُّنن المسندة»: كتاب مختصر في أحاديث الأحكام، قال الذهبي: لا ينزل فيه عن درجة الحسن، وقال عنه ابن حجر: هو كالمستخرج علىٰ «صحيح ابن خزيمة»، وهو أهم كتبه، والباقي منها، له نسخة خطية واحدة، طبع الكتاب عنها، وأجود طبعاته وآخرها طبعة دار التأصيل.

---

(١) نقلها عن ابن عبد البر تلميذه الحُميدي ابن فتوح في كتابه جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص١٢٩)، ونقلها الضبي في بغية الملتمس في ذكر رجال أهل الأندلس عن ابن عبد البر من غير طريق الحميدي (ص١٨٥).

٢- «الضعفاء والمتروكين»: وقد نقل عنه مغلطاي (٧٦٢هـ) في «إكمال تهذيب الكمال» (كثيرًا)، وفي «الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء» كثيرًا، وفي «الإنابة في ذكر المختلف فيهم من الصحابة»، والفاسي (٨٣٢هـ) في «العقد الثمين» في موضعين، والحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) في «التهذيب» و«اللسان» و«تعجيل المنفعة» كثيرًا، والعيني (٨٥٥هـ) في «مغاني الأخيار في شرح رجال معاني الأخبار»، وابن قطلوبغا (٨٧٩هـ) في «الثقات الذين لم يخرج لهم في الكتب الستة» في مواضع كثيرة، والسخاوي (٩٠٢هـ) في «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» في مواضع، ولم يطبع هذا الكتاب حتىٰ الآن، ولعلّه في عالم المخطوط المتواري، فهو قريب العهد.

٣- كتاب «أبي حنيفة»: لم أقف علىٰ وصفٍ للكتاب، وأظن محتواه يتماشىٰ مع رأي متشددي المحدثين في أبي حنيفة رحم الله الجميع؛ لأن ابن الجارود كان متشددًا في أبي حنيفة.

قال ابن عبد البر: «وقال ابن الجارود في كتابه في (الضعفاء والمتروكين): النعمان بن ثابت أبو حنيفة: جُلُّ حديثه وَهمٌ، وقد اختُلِفَ في إسلامه! (قال ابن عبد البر): وهذا ومثله لا يخفىٰ علىٰ من أحسن النظر والتأمل فيه»(١).

والكتاب مفقودٌ حاليًّا، ونسبت كتب الفهارس بهذا الإسناد عن ابن عبد البر كتابًا آخر، عنوانه: «التجريح والتعديل» (كما سيأتي)، فيحتمل أن هنا تصحيفًا، صوابه «التجريح والتعديل» بدل «أبي حنيفة»، ولولا أن هذا النص هكذا جاء في مصدرين عن ابن عبد البر عند الحميدي والضبي، لغَلَّبْتُ احتمال التصحيف، والله أعلم.

٤- كتاب «الآحاد في أسماء الصّحابة»: سماه بذلك ابن خير، وقال:

(١) ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص١٥٠).

«سبعة أجزاء، (ثم قال) حدّثني به الشيخ أبو محمد عبد الرّحمن بن محمد بن عتّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عن أبي عمر بن عبد البرّ النّمري الحافظ، عن أبي عمر أحمد بن عبد الله بن محمد عليّ الباجي، عن أبيه الرّاوية أبي محمد الباجي، عن الحسن بن عبد الله»(١)، وهو مفقودٌ أيضًا.

وزاد ابن خير الأندلسي (٥٧٥هـ) في فهرسته المؤلفات الآتية:

٥- كتاب «الأسماء والكنىٰ»: كذلك سمّاه ابن خير، وكذلك سمّاه الخطيب البغدادي قبله. قال ابن خير: «ستة عشر جزءًا. (وقال:) حدّثني به شيخُنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عن أبي عمر أحمد بن محمد بن الحذّاء القاضي، عن أبيه محمد بن يحيىٰ، عن القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يحيىٰ بن مفرّج، عن أبي الحسن محمد بن جبريل العجيفي، عن أبي محمد عبد الله بن عليّ بن الجارود مؤلّفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»(٢). وذكره الحافظ ابن حجر، وسماه «الكنىٰ»، وذكر إسناده إليه(٣). ولا يزال في حكم المفقود.

٦- كتاب «التّجريح والتّعديل لأصحاب الحديث»: سماه بذلك ابن خير في فهرسته، وقال: «جمع أبي محمد بن الجارود، من كلام يحيىٰ بن معين، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وغيرهما، ثلاثة أجزاء، (ثم قال) حدّثني به الشيخ أبو محمد بن عتّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عن أبي عمر بن عبد البر الحافظ، عن أبي عمر أحمد بن عبد الله بن محمد بن عليّ اللّخمي الباجي، عن أبيه الرّاوية أبي محمد الباجي، عن الحسن بن عبد الله الزّبيدي، عن أبي محمد بن الجارود

(١) ابن خير الإشبيلي، الفهرست (ص٢٦٨).

(٢) ابن خير الإشبيلي، الفهرست (ص٢٦٧).

(٣) الحافظ ابن حجر، المعجم المفهرس (ص١٧٤).

مؤلفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[(١)]. وذكره الحافظ في «المعجم المفهرس»، وسماه كتاب «الجرح والتعديل»، وقال: «أنبأنا أبو محمد النيسابوري ثم المكي شفاهًا عن أبي أحمد الطبري، عن أبي الحسن بن سلامة، عن السلفي، عن أبي عمران بن أبي تليد، عن أبي عمر بن عبد البر، عن أبي عمر أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي الباجي، عن أبيه، عن الحسن بن عبد الله، عنه»[(٢)]. ولا يزال هذا الكتاب في حكم المفقود.

وذكَرتْ له كتب التراجم الكتب الآتية:

٧- «غريب حديث مالك»، مذكور في كتب التراجم[(٣)].

٨- «مناقب الإمام مالك» لابن الجارود، مذكور في كتب التراجم[(٤)].

٩- «شيوخ ابن الجارود»، نسبه إليه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[(٥)].

وذكَرَ هو في «المنتقى»:

١٠- كتاب «السير»، ذكره ابن الجارود نفسه عقب حديث (٧٩٣): «حدثنا محمد بن يحيىٰ، قال: ثنا أحمد بن خالد الوهبي، قال: ثنا محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: لما دخل رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مكة عام الفتح، قام فينا خطيبًا. قال أبو محمد: قد كتبته في «السير»»[(٦)].

---

(١) ابن خير الإشبيلي، الفهرست (ص٢٦٤).

(٢) الحافظ ابن حجر، المعجم المفهرس (ص١٦٦).

(٣) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٨٢).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٨/ ٨١- ٨٢).

(٥) الحافظ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ترجمة أحمد بن إبراهيم الدورقي، رقم (٣).

(٦) ذكر وقوفه على هذا الموضع د. عاصم القريوتي في كتابه منهج ابن الجارود النيسابوري في كتابه المنتقى ص (١١). ونبه الشيخ سامي جاد الله أن يكون المقصود كتاب الجهاد من =

وفيما نسب إليه:

١١- «الفضالة»، ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس»[١]، وذكر أنه يرويه هو وكتاب «الآحاد» بالإسناد نفسه الذي يُروىٰ به «المنتقىٰ»، وهو إسناد ابن عبد البر نفسه، والصواب أنه مصحَّفٌ من «الضعفاء» له، فهو كتاب «الضعفاء» السابق ذكره.

١٢- كتاب «الصفات»، ذكره الروداني المغربي (ت١٠٩٤هـ)[٢]، والصواب أنّه مصحَّفٌ من كتاب «الضعفاء» أيضًا؛ لأن الروداني ذكره بالإسناد نفسه الذي يرويه ابن عبد البر، ولم يذكر كتاب «الضعفاء»، وهو الكتاب الذي يرويه ابن عبد البر كما سبق، وهو مشهورٌ ومذكور، ومنه نقولٌ كثيرة في كتب التراجم.

هذا جميع ما وقفت عليه بعد التتبع لمصنفاته في بطون المصادر، **وليس فيها شيءٌ موجودٌ إلا كتابه** «المنتقىٰ»، فجميعها مفقودٌ إلا «المنتقىٰ»، ولكنّ «المنتقىٰ» هو أهمها وأعظمها، وقد اشتملت بعض المصنفات المتأخرة في الرجال علىٰ مادة غزيرة لبعض كتبه المفقودة؛ كما سبق في أثناء عرض هذه المصنفات، ويمكن جمعها منها وإجراء الدراسات عليها إذا لزم الأمر.

ويدل هذا التنوع في التصنيف الحديثي علىٰ إمامته، ومكانته العلية بين المحدِّثين في زمانه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

= المنتقى، وذكر أن الحديث المذكور موجود في كتاب الجهاد من المنتقى بإسناده (١٠٦٨)، وهو الصواب والله أعلم، لا سيما أن أحدا من المؤرخين وأصحاب الفهارس لم يذكر هذا الكتاب ضمن مصنفاته، والله أعلم.

(١) الحافظ ابن حجر، المعجم المفهرس (ص٤٥).

(٢) الروداني، صلة الخلف بموصول السلف (ص٤٠٦).

المطلب الثالث

منزلته بين أئمة الحديث في عصره

يظهر من تحليل شيوخه ومكانتهم العلية في الدرس الحديثي، وملازمته لهم، واتساع دائرة رحلاته العلمية، ومؤلفاته، وتنوعها في مجالات التخصص الحديثي في الرواية وفقه الحديث والمعرفة النقدية، ومكانة تلاميذه الرفيعة في أئمة الحديث، وتنوع بلدانهم، وتباعد نواحيها من أقصىٰ المشرق الإسلامي إلىٰ أقصىٰ الغرب، واعتماد المحدثين من الطبقات التي تلته علىٰ علومه: أنه إمام حافظ من أئمة الرواية، وناقدٌ كبيرٌ من أهل المعرفة، ومصنِّفٌ قديرٌ من أصحاب التصنيف المجوَّد.

قال عنه الإمام الذهبي: «الحافظ الإمام الناقد»(١).

وكان في زمانه من الثُّلَّةِ المقدمة عند المحدثين في الرواية والفقه والنقد، وهو معدودٌ بين أئمة الحديث في زمانه في طبقة تالية لطبقة الإمام أبي عبد الرحمن النّسائي والإمام أبي بكر بن خزيمة في المنزلة والمكانة.

قال السُّلمي: «سألت الدَّارَقُطْنِيّ: إذا حدث محمد بن إسحاق بن خزيمة وأحمد بن شعيب النسائي، من يُقدِّم منهما؟ فقال: النسائي؛ لأنه أسند، علىٰ أني لا أقدم علىٰ النسائي أحدًا، وإن كان ابن خزيمة إمامًا ثبتًا معدوم النظير»(٢).

---

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (رقم ٣٣).

فسؤال السُّلمي عن هذين الاثنين يدل علىٰ أنهما المقدمان من أئمة الحديث في زمانهما علىٰ كل من سواهما.

ويأتي إمامُنا ابن الجارود بعد هذين الإمامين في الطبقة علمًا وفقهًا وإسنادًا؛ فالنسائي أسند من ابن خزيمة، وابن خزيمة أسند من ابن الجارود.

وأبو يعلىٰ الموصلي (٣٠٧هـ) فوق ابن الجارود في السن والإسناد، ولكن المادة النقدية عند ابن الجارود أكثر.

وابن جرير الطبري (٣١٠هـ) فوقه في سَعة علمه وتنوعه، وابن الجارود يفوقه في المادة النقدية الحديثية.

ويمكن أن يقارن بأبي بكر البرديجي (٣٠٣هـ)، وزكريا الساجي (٣٠٧هـ)، وأبي عوانة الإسفراييني (٣١٦هـ)، وغيرهم من أئمة الحديث في زمانهم؛ كما تشير تراجم مؤرخي المحدثين لهم، وعباراتهم عنهم(١).

وقد عَدَّهُ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الطبقة السابعة ممن يقبل قولهم في الجرح والتعديل(٢).

وتراثه العلمي الذي اعتمده أئمة الحديث من بعده -سواء في رواياته أو آرائه- يدلُّ علىٰ أنه عندهم إمامٌ متبوعٌ في علم الحديث.

ومصنفاتُه المجودة التي اعتمدها العلماء بعده تدل علىٰ مكانة علمية عليّة لمصنفها رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

حتىٰ إن إمام الأندلس وشيخ الحديث فيها ومسندَها الذي لا يضر من لقيه ألا يرحل: القاسم بن أصبغ القرطبي (٣٤٠هـ) لما فاته سماع كتاب «المنتقىٰ»

---

(١) في السير وغيره من مصنفات التراجم.

(٢) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (رقم ٤٤٢).

لابن الجارود في رحلته، ألّف علىٰ أبواب كتابه مصنَّفًا مستقلًّا خرّجه عليه، وقد أثنىٰ علىٰ كتابه هذا ابن حزم الظاهري رَحِمَهُمَاٱللَّهُ(١).

قال ابن الفرضي في ذكر قاسم السرقسطي: «رحل مع أبيه، فسمع بمصر من أحمد بن شعيب النسائي وأحمد بن عمرو البزار، وسمع بمكة من عبد الله بن علي بن الجارود»(٢).

واكتفاؤه به في ذكر شيوخه المكيين يدل علىٰ أنّ ابنَ الجارود شيخُ مكةَ المقصودُ بالرحلة، والمقدم علىٰ سائر شيوخها في زمنه عند هؤلاء الرحالين.

وجُعل درسه علىٰ جبل الصفا، وكان يُملي إملاءً علىٰ التلاميذ.

قال ابن عدي: «حدثنا عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري بمكة إملاءً علىٰ الصفا»(٣).

مما يدل علىٰ تزاحم الناس عليه، واستحقاقه أن يُشهر درسُه بين الدروس، ويبرز للسامعين علىٰ مكان عالٍ، وقد كان درسُه في مكة يجمع بين الرواية مطلقًا وبين رواية كتابه «المنتقىٰ»، وبين المعرفة مطلقًا وبين رواية كتبه التي ألفها في المعرفة؛ كما سيأتي.

ونقل عنه العقيلي (٣٢٢هـ) في كتابه الجليل «الضعفاء»؛ ومن أمثلة ما نقله عنه العقيلي: «قال لي عبد الله بن علي: قال مُحمد بن يحيىٰ: الحَديثان مُنكَران جميعًا، والحَمل فيهما علىٰ عَبد الله بن عبد العزيز، وهو ضَعيف الحديث»(٤)،

(١) ابن حزم، رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، ضمن مجموع رسائل ابن حزم الأندلسي (٢/ ١٧٩).

(٢) التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢/ ٤٩).

(٣) في مواضع من كتابه الكامل في الضعفاء (رقم ٣٩٣، ٢١١٢، ٥١١٢، ١١٢٠٧، ١٣٤٣١).

(٤) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٧٤).

وهذه مادة نقدية في نهاية أعماق الدرس الحديثي.

ونقل عنه ابن عدي (٣٦٥هـ) كذلك في كتابه الجليل «الكامل في الضعفاء»، وقد كانت رحلة ابن عدي سنة (٢٩٧هـ)، ووجدت ابن عدي حدّث عنه بثلاثة أحاديث، أحدُها من «المنتقىٰ»، وحدَّث بأخبارٍ في المعرفة والنقد يشبه أنّ بعضها من تصانيفه في المعرفة، وبعضها من مروياته المطلقة في المعرفة.

ووجدت الطبراني روىٰ عنه عشرين حديثًا في معاجمه، ليس منها شيءٌ من أحاديث «المنتقىٰ»؛ فهي من منتقياته عنه[1]؛ مما يدل علىٰ أن ابن الجارود كان يحدث بالمنتقيات الحسان العوالي والغرائب في مكة إضافة إلىٰ كتابه «المنتقىٰ».

وروىٰ عنه المغاربة «المنتقىٰ»، وأحاديثَ ليست في كتاب «المنتقىٰ»[2]؛ وهذا يؤكد ما سبق.

ووجد فيه المغاربةُ بغيتهم: شيخٌ نيسابوري من أقاصي الشرق، حافظٌ ناقدٌ، قرّب إليهم أسانيد أهل المشرق العالية في مكة المكرمة، يَلقونه في موسم الحج والعمرة، وقدّم لهم ملخصًا لأحاديث الأحكام التي يحتاجها الفقهاء، والفقه صنعة غالبة علىٰ أهل المغرب، وقدم لهم النقد الحديثي، ومصنفات مجودة في المعرفة النقدية؛ فتواصوا به في الرحلة، وأخذوا مصنفاته، ونقلوها إلىٰ الأندلس، ومن هناك حُفظت واشتهرت، حتىٰ أصبحت أسانيد المتأخرين إليها موصولة بتلاميذه المغاربة الأندلسيين؛ وهذا من شواهد التكامل العلمي بين المشرق الإسلامي والمغرب.

---

(١) في مواضع من المعاجم الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير.

(٢) كما عند الحافظ ابن عبد البر في مواضع من كتابه التمهيد.

الفَصلُ الثَّالِث

علاقة «المنتقى» بكتب الصِّحاح والسُّنن

المبحث الأول: اسم الكتاب ووصفه.

المبحث الثاني: تحديد موقع «المنتقى» في المصادر الحديثية من خلال مقارنة محتوى الكتاب بالصِّحاح والسُّنن.

المبحث الثالث: دراسة الأحاديث التي زادها ابن الجارود في أبواب الطهارة على الصِّحاح الأربعة المشهورة.

المبحث الأول

اسم الكتاب ووصفه

أول مفاتيح المعرفة بالمصنفات الحديثية هو تحرير أسمائها، وجمع أوصافها التي وصفها بها الأئمة السابقون.

ولا يكتمل التصور عنها إلا بفهم ما ورد من تراث الأئمة السابقين؛ من خلال الدراسة التطبيقية التي تبين مقاصد السابقين من عباراتهم، وتحدد مرادهم منها.

وسنبحث -بعون الله- في مطلبٍ اسمَ الكتاب ونسبتَه لمؤلفه، ثم سنبحث وصفَ الكتاب من جهتين: من جهة ما ورثناه من أوصاف أئمة الحديث له في المصادر؛ وسيكون هذا في المطلب الثاني، ومن جهة تحليل محتوىٰ الكتاب ومقارنته؛ وسيكون في مطلبٍ ثالث؛ كما سيأتي.

المطلب الأول

اسم الكتاب، ونسبته لمؤلفه

أولا: اسم الكتاب:

جاء اسم الكتاب علىٰ طرة نسخته الخطية الوحيدة: «المنتقىٰ من السُّنن المسندة عن سيدنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تأليف الإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري رحمة الله عليه»(١).

وجاء في أول النسخة: «أخبرني بكتاب المنتقىٰ من السُّنن المسندة عن سيدنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تأليف الإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري رحمة الله عليه من عدة طرق...»(٢).

وجاء في آخر النسخة: «تم كتاب المنتقىٰ من السُّنن المسندة عن سيدنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تأليف الإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري رحمة الله عليه، في ستة أيام متوالية...»(٣).

وهذه العناية في النسخة باسم الكتاب علىٰ هذا النحو من التطابق التام في المواضع الثلاثة في غاية القوة علىٰ تعيين اسم الكتاب تامًّا.

---

(١) طرة النسخة الخطية.

(٢) اللوح [١/ ب].

(٣) اللوح الأخير من المخطوط.

فهذا هو اسمه الذي سماه به مؤلفه، والله أعلم.

ولا شك أن اختصار أسماء الكتب قد دأب عليه العلماء في كتب الفهارس والتراجم؛ فليس بين اسم الكتاب تامًّا وأسمائه المختصرة خلاف إذا لم يؤثِّر ذلك في معناه، وقد جاءت تسمية هذا الكتاب على الاختصار في أكثر المصادر التي نقلت عنه هكذا: «المنتقى» مضافًا إلى مصنفه ابن الجارود.

قال أبو عمر بن عبد البر: «قرأت على أبي عمر أحمد بن عبد الله الباجي كتاب «المنتقى» لأبي محمد بن الجارود»(١).

وقال ابن حزم: «ومنها كتاب «المجتبى» على أبواب كتاب ابن الجارود «المنتقى»»(٢).

وجاءت تسميته في الفهارس أيضًا على وجه آخر من الاختصار؛ فجاء في فهرست ابن خير الأندلسي (٥٧٥هـ): «كتاب (المنتقى من السّنن المسندة)، تأليف أبي محمد بن الجارود رَحِمَهُ ٱللَّهُ»(٣).

وهذه التسمية التي جاءت في فهرست ابن خير مختصرةٌ أيضًا، ولكنها متوسطة بين من سماه «المنتقى» وبين اسمه التام، وهي تؤكد صحة اسم الكتاب التام الذي جاء على نسخته الخطية.

ولم يوجد اسمه تامًّا في أيٍّ من المصادر إلا على نسخته الخطية، والله أعلم(٤).

---

(١) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ص١٢٩.

(٢) رسائل ابن حزم ٢/ ١٧٩.

(٣) ابن خير الأندلسي، الفهرست (١٩٤).

(٤) حذف في طبعة دار التأصيل كلمة (سيدنا) مع ورودها في المواضع الثلاثة من المخطوط! وكان ينبغي أن تبقى.

ثانيًا: نسبة «المنتقى» لابن الجارود:

«المنتقىٰ» لابن الجارود من المصنفات المشهورة في الأحاديث المسندة، ولم يُختلف في نسبته لابن الجارود مطلقًا، حتىٰ إن المصنف الإمام ابن الجارود -علىٰ جلالته- صار يُعرف بكتابه «المنتقىٰ» دون بقية مصنفاته.

قال الحافظ الذهبي: «ابن الجارود صاحب كتاب (المنتقىٰ) في الأحكام»(١).

والنسخة الخطية الوحيدة الموجودة للكتاب موثوقة، وهي بخط الحافظ الشريف نجم الدين ابن فهد المكي، محدّث الحجاز وابن محدثها (٨١٢-٨٨٥هـ)(٢)، ومحتواها موثوقٌ أيضًا؛ لما يأتي:

- النسخة نفسها، ودلالات الإتقان الموجودة بها، وكونها مسلسلة بأسانيد عدة عن أئمة الحديث الكبار في زمانهم، وكونها ترجع إلىٰ رواية الأندلسيين المغاربة الذين كانوا أشد الناس عناية بالكتاب.

- ومن خلال أسانيد ابن الجارود؛ فهؤلاء الذين يُروىٰ عنهم في هذه النسخة هم شيوخ ابن الجارود، ليس في ذلك شك.

- ومن خلال حسن سياق ترتيب الأحاديث، حتىٰ مع عدم تبويبها؛ كما سيأتي(٣)؛ مما يدل علىٰ العناية بها، وعدم التدخل في محتواها.

- ومن خلال كتاب «إتحاف المهرة بأطراف العشرة»؛ فقد جرّد أطراف «المنتقىٰ» الحافظ ابن حجر ضمن «إتحاف المهرة»؛ فهو يطابق محتوىٰ الكتاب أيضًا؛ فلا إشكال في وثاقة محتوىٰ الكتاب.

---

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢).

(٢) السخاوي، الضوء اللامع (٦/ ١٢٦).

(٣) في المطلبين الثالث والرابع من هذا المبحث.

المطلب الثاني

عبارات الأئمة في وصف «المنتقى» لابن الجارود

سنبدأ بالوصف الذي يحمله اسمه الذي سماه به مؤلفه: «المنتقىٰ من السُّنن المسندة عن سيدنا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، ويمكن تحليل الأوصاف التي شملها هذا الاسم كما يأتي:

«**المنتقى**»: هذه اللفظة تدل علىٰ الاصطفاء والنقاء، وتستوجب التلخيص والاختصار، ومفهومها أن هذا الكتاب مختصرٌ يحوي أحاديث منتخبة نقية.

«**من السُّنن المسندة عن سيدنا رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»: وهذا يفيد وصفين للكتاب: الأول: أنه مسند، والثاني: أنه في السُّنن (أي: أحاديث الأحكام).

وتدل هذه العبارة أيضًا علىٰ أن الانتقاء كان من مرويات المصنِّف من السُّنن المسندة التي يرويها المصنف عن سيدنا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مباشرة، وأنه مؤلَّفٌ مستقل ليس مبنيًّا علىٰ كتاب آخر.

وقد أُثِرَ عن ابن الجارود رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «مخضت الحديث سبع سنين حتىٰ أخرجت منه «المنتقىٰ»»(١).

وهذه العبارة بحثت عنها فلم أجدها في مصدر آخر، وهي تتوافق مع اسم الكتاب، وتدل علىٰ أن المصنِّفَ قد انتقىٰ أحاديث الكتاب من واسع مروياته،

---

(١) البحر الذي زخر (٣/ ١١٧٤).

وأنه مؤلَّفٌ مستقل أيضًا، وهي تدل علىٰ أن عملية الانتقاء كانت بعناية شديدة وتَروٍّ، وأن الكتاب قد جمع زبدة أحاديث الأحكام من خلال مخض طويل للأحاديث، ومقارنات وانتقاء.

وعلىٰ ذلك، فإن دلالة هذه العبارات الواردة عن المصنف تتجه إلىٰ أنَّ «المنتقىٰ»: **مصنَّفٌ ملخِّصٌ لأصول أحاديث الأحكام المسندة، غير مرتبط بمصنَّف سابق من المصنفات الحديثية.**

وقد سماه الحافظ ابن عبد البر وغيره صحيحًا؛ كما قال الحافظ ابن حجر(١).

وتسمية ابن عبد البر لها احتمالان: الأول: أن يكون «المنتقىٰ» من الكتب المؤلفة في الصِّحاح، والثاني: أن يكون «المنتقىٰ» قد احتوىٰ في نتيجته علىٰ أحاديث صحيحة في العموم؛ بسبب دقة اختيار مصنفه وانتقائه لما يصلح للاستدلال، ولو لم تجتمع فيه شروط الصحيح الخمسة.

«وقد ذُكِرَ لابن حَزم قَولُ مَنْ يقول: أجل المصنفات «الموطأ»، فقال: بل أولىٰ الكتب بالتعظيم صحيحَا البخاري ومسلم، وصحيح ابن السكن، ومنتقىٰ ابن الجارود، والمنتقىٰ لقاسم بن أصبغ.

ثم بعدها كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، والمصنف لقاسم بن أصبغ، ومصنف أبي جعفر الطحاوي. ثم قال: ومسند البزار، ومسند ابني أبي شيبة، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق، ومسند الطيالسي، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند ابن سنجر، ومسند عبد الله بن محمد المسندي، ومسند يعقوب بن شيبة، ومسند علي بن المديني، ومسند ابن أبي غرزة، وما جرىٰ مجرىٰ هذه الكتب التي أُفردت لكلام رسول الله ﷺ صِرفًا.

---

(١) مقدمة إتحاف المهرة.

ثم الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره؛ مثل: مصنف عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومصنف بقي بن مخلد، وكتاب محمد بن نصر المروزي، وكتاب ابن المنذر الأكبر والأصغر، ثم مصنف حماد بن سلمة، وموطأ مالك بن أنس، وموطأ ابن أبي ذئب، وموطأ ابن وهب، ومصنف وكيع، ومصنف محمد ابن يوسف الفريابي، ومصنف سعيد بن منصور، ومسائل أحمد بن حنبل، وفقه أبي عبيد، وفقه أبي ثور»(١).

ومن تحليل هذا السياق الذي رتبه ابن حزم، يظهر أنه اعتمد الترتيب علىٰ اعتبارين: الأول: اشتمال الكتاب علىٰ الأحاديث المسندة المرفوعة، والثاني: الصحة، و«المنتقىٰ» جمع الاثنين، فاستحق التقديم، بينما تأخر «موطأ» الإمام مالك عنده؛ لأنه ليس مخصصًا للأحاديث المسندة.

ويظهر فيه أن «المنتقىٰ» مشهور ببلدان المغرب أكثر من «صحيح ابن خزيمة»، ومن «صحيح ابن حبان»، ومن سنن الترمذي وابن ماجه، وعلىٰ ذلك فإن ابن حزم والمغاربة في زمانه لم يكن لديهم أي معلومة تربط بين «المنتقىٰ» وبين «صحيح ابن خزيمة»، فضلًا عن أن يكون «المنتقىٰ» عندهم مستخرَجًا عليه.

ويحكىٰ عن الإمام المتفنن النحوي أبي بحر سفيان بن العاصي الأسدي تلميذ الحافظ ابن عبد البر(٢) (٤٣٩-٥٢٠هـ): أنه كان يقول فيه: «ما أحسنه! هو في الحديث مثل كتاب الجمل في النحو، أخذ من كل باب»(٣).

وهذا الثناء علىٰ الكتاب يأتي من جهة تلخيصه وشموله لأحاديث الأحكام.

---

(١) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث (٣/ ٣٤٩)، الذهبي، تاريخ الإسلام (١٠/ ٧٤)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (١٢/ ٢٣١).

(٢) ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ص٢٢٥.

(٣) البحر الذي زخر (٣/ ١١٧٤).

وقال الإمام المحدث أبو الحسن علي بن محمد الشارِّي الأندلسي[(١)] (٦٤٩هـ) في فهرسته: «كان أبو محمد بن عبيد الله[(٢)] (٥٩١هـ) يثني على هذا الكتاب، ويؤثر ذلك عن شيخه أبي عبد الله الحوضي»[(٣)].

وهذا الثناء يمكن تفسيره بما سبق من ثلاث صفات تميز بها الكتاب: التلخيص لأحاديث الأحكام المسندة، والشمول، والنقاء (من جهة الصحة، أو الصلاحية للاحتجاج).

وقال الذهبي عن الكتاب: «(المنتقىٰ في السُّنن) مجلد واحد في الأحكام، ولا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدًا، إلا في النادر، في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد»[(٤)].

وهذه العبارة تؤكد ما سبق من صفات ثلاث: مجلد واحد في أحاديث الأحكام المسندة أي ملخص، وتضيف أن الكتاب من كتب الصِّحاح؛ لأنه لا يشمل إلا الصحيح والحسن، وربما وجدت بعض الأحاديث التي يختلف فيها اجتهاد النقاد بين التحسين والتضعيف.

وقال ابن عبد الهادي: «وهو مؤلف كتاب (المنتقىٰ) في مجلد في السُّنن، وهو نظيف الأسانيد»[(٥)].

---

(١) الذهبي، السير (٢٣/ ٢٧٥)، والشارِّي بتشديد الراء نسبة إلى (شارّة) بلدة بنواحي مرسية شرق الأندلس، غاية النهاية (١/ ٥٧٤).

(٢) هو: الإمام المحدث عبد الله بن محمد بن علي الحجري (٥٩١هـ)، أحد أئمة الأندلس، الذهبي، تاريخ الإسلام (١٢/ ٩٦٠).

(٣) البحر الذي زخر (١/ ١١٧٤).

(٤) الذهبي، السير (١٤/ ٢٣٩).

(٥) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث (٢/ ٤٦٩).

وعبارة ابن عبد الهادي تعزز عبارة الذهبي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا الكتاب كالمستخرج علىٰ «صحيح ابن خزيمة»، مقتصر علىٰ أصول أحاديثه»(١). فلم يجزم بذلك، ولكنه أكد رجحان ذلك في موضع آخر، فقال: «هو في التحقيق مستخرج علىٰ «صحيح ابن خزيمة» باختصار»(٢).

وهنا ينتقل «المنتقىٰ» من صورة المصنف المستقل إلىٰ أن يكون تابعًا لـ«صحيح ابن خزيمة»، وعلىٰ ذلك، فقيمته العلمية تنخفض، ويرتبط مجال إفادته بتكميل «صحيح ابن خزيمة».

ولأن الحافظ ابن حجر إمام المحدثين في زمنه وما بعده، فقد تابعوه علىٰ رأيه، ابتداءً من تلاميذه وحتىٰ الباحثين المعاصرين في زماننا.

فقال تلميذه السيوطي (٩١١هـ): «واستخرج أبو محمد بن الجارود علىٰ «صحيح ابن خزيمة» في كتابه (المنتقىٰ)»(٣).

وقال الحافظ السيوطي (٩١١هـ) في مقدمة «الجامع الكبير»: «جميع ما في الكتب الخمسة صحيح؛ فالعزو إليها مُعلِمٌ بالصحة، سوىٰ ما في المستدرك من المتعقب، فأنبه عليه، وكذا ما في موطأ مالك، وصحيح ابن خزيمة، وأبي عوانة، وابن السكن، والمنتقىٰ لابن الجارود، والمستخرجات؛ فالعزو إليها معلم بالصحة أيضًا»(٤)، وهذا يسجل رأي السيوطي في صحة أحاديث «المنتقىٰ».

---

(١) ابن حجر، المعجم المفهرس (ص٤٥).

(٢) ابن حجر، مقدمة إتحاف المهرة.

(٣) السيوطي، البحر الذي زخر (٣/ ٩٠٣).

(٤) السيوطي، جمع الجوامع أو الجامع الكبير (١/ ٤٤).

قال الروداني المغربي المكي (١٠٩٤هـ): «كتاب (المنتقىٰ) لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود، وهو كالمستخرج علىٰ (صحيح ابن خزيمة)»(١).

وذكره الشيخ جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ): في بيان ما اشتمل علىٰ الصحيح فقط(٢).

وقال الكتاني (١٣٤٥هـ): «وهو كالمستخرج علىٰ (صحيح ابن خزيمة) في مجلد، وتتبعت أحاديثه، فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير»(٣).

قال أحمد بن الصديق الغماري (١٤١٣هـ): «وعلىٰ اعتبار أن (المنتقىٰ) لابن الجارود صحيح أيضًا يكونون خمسة، والله أعلم»، وقال: «أخرجه أبو داود، والنَّسائي، وابن ماجه، وابن أبي عاصم في «الديات»، وابن الجارود في «المنتقىٰ الصحيح»»(٤).

وقال الشيخ محمد مصطفىٰ الأعظمي (١٤٣٩هـ) عن وصف الكتاب بأنه مستخرج علىٰ ابن خزيمة: «لكن المقارنة بين الكتابين المذكورين لا تفيد هذا الاستنتاج»(٥).

وبِناءً علىٰ ما سبق، فإن ما ورثناه من أئمة الحديث والمشتغلين به عبر الزمن يمكن تلخيصه فيما يأتي:

- الكتاب خاص بأحاديث الأحكام المسندة إلىٰ النبي ﷺ.

---

(١) الروداني، صلة الخلف بموصول السلف (ص٤٠٦).

(٢) القاسمي، قواعد التحديث (ص٢٥٠).

(٣) الكتاني، الرسالة المستطرفة (ص٢٥).

(٤) الهداية في تخريج أحاديث البداية (١/ ٢٢٠)، (٨/ ٤١٦).

(٥) الأعظمي، مقدمة تحقيق صحيح ابن خزيمة.

- الكتاب ملخص ومختصر.

هذا متفق عليه، **والمختلف فيه هو أن يضاف لما سبق أحد هذه الأوصاف الثلاثة:**

- أحاديث الكتاب منتقاة بعناية من عموم أحاديث الأحكام لتكون شاملةً لما يصلح للاحتجاج من أحاديث الأحكام، حتىٰ لو لم يصح عند أهل الصناعة.

- أنه من كتب الصِّحاح التي اشترطت وجود الشروط الخمسة في أحاديثها.

- أنه مستخرج علىٰ «صحيح ابن خزيمة».

واختبار الصحيح منها سيفي به التحليل والمقارنة الآتية في المبحث الثاني.

المطلب الثالث

تحليل محتوى الكتاب

«المنتقىٰ» لابن الجارود يقع في مجلد واحد، وعدد أحاديثه (١١٣١) حديثًا حسب العد في طبعة دار التأصيل(١)، وهو مرتب علىٰ أبواب الفقه، يبدأ بأبواب الوضوء، ثم أبواب الصلوات الخمس وأحكامها(٢)، ثم الزكاة، والصيام، والجنائز، والتجارات، واللقطة، والنكاح، والطلاق، والديَات، والحدود، حتىٰ ينتهي إلىٰ أبواب الجهاد، وآخر أبوابه هو: «باب الوجوه التي يقسم فيها الفيء».

وهو علىٰ هذا يعد شاملًا -في الجملة- لأبواب الأحكام.

ومن خلال فحص تقسيمات أبوابه وتراجمها، وتحليلها؛ يتبين لنا ما يأتي:

- أبواب الطهارة ليست كثيرة؛ حيث بلغت (٣١) بابًا فقط، وقع (١١) بابًا من هذه الأبواب تفريعات ضمن أبواب نواقض الوضوء، ووقع (٩) منها ضمن أبواب قضاء الحاجة، وبابٌ (١) في المياه، وبابٌ (١) في السواك، وبابان (٢) في الوضوء، وبابان (٢) في وجوب الطهارة والنية لها، وبابٌ (١) في المسح، وبابٌ (١) في طهارة الجنابة، وباب (١) في الحيض، وبابٌ (١) في التيمم، وبابٌ (١)

---

(١) وفي بعض مواضع العد ملحوظات يمكن أن تُغير في عدد أحاديث الكتاب، لكنها يسيرة.

(٢) في جميع الطبعات ومنها الطبعة الهندية القديمة: «وأبحاثها»، وهو غريب، ورجعت إلى النسخة الخطية فوجدت صورة الخط أقرب إلى: «وحكمها» أو «أحكامها». وهي هذه:
وقد اشتملت الأحاديث الأربعة الواردة بعد هذا العنوان على ما يدل على فرض الصلاة وحكمها على الكبير والصغير والمسافر ومن يرفع عنه حكم وجوبها، فهو الأقرب، والله أعلم.

في التنزه في الأبدان والثياب من النجاسات. وعند فحص تراجم تلك الأبواب والتأمل في معانيها، نجد أنها ليست علىٰ نحوٍ واحدٍ من حيث الصنعة الفقهية؛ فبعض أقسام الطهارة صنع لها تفريعات، وبعضها اكتفىٰ بعناوين عامة تشمل كل ما ورد فيها من أحاديث؛ **مما يشير إلى أن التبويب ليس موضع عناية المصنف.**

- وبنحو ما حصل في أبواب الطهارة حصل في أبواب الصلاة؛ حيث اشتملت أبواب الصلاة علىٰ (٢٧) بابًا فقط، وهذا يشبه ما حصل في كتاب الطهارة.

- وتقع أحاديث الزكاة كلُّها في كتابه تحت ترجمة واحدة: (أول كتاب الزكاة)، وسرد الأحاديث دون تبويبات ولا تراجم، وبلغت أحاديث كتاب الزكاة (٤٠) حديثًا؛ وهذا دليل بيِّنٌ علىٰ أن التبويب ليس مقصود المصنف.

- جاءت أحاديث الصيام -وعددها (٣٧) حديثًا- تحت عنوان: (باب الصيام)، ولم يقسم الكتاب إلىٰ أبواب أيضًا؛ وهذا دليلٌ آخر علىٰ ذلك.

- جاءت أحاديث المناسك -وعددها (١٠٣) أحاديث- تحت: «باب المناسك»، ولم يقسمها إلىٰ أبواب مثلما حصل في الزكاة والصيام؛ وهذا يضاف إلىٰ الأدلة السابقة.

- ولم يقسم كتاب الجنائز إلىٰ أبواب أيضًا، وقد اشتمل علىٰ (٤٤) حديثًا.

- ولم يقسم كتاب النكاح إلىٰ أبواب أيضًا، وقد اشتمل علىٰ (٦٢) حديثًا.

- وحصل في كتب: اللقطة، والأشربة، والأطعمة، والذبائح، والضحايا، والعقيقة، والصيد، والأيمان، والنذور، والوصايا، والمواريث، والعَتاقة، والمُكاتب والمُدبَّر، والعُمرىٰ والرُّقبىٰ، والنحل والهبات، والحكام: مثل ما حصل في الكتب السابقة؛ فلم يقسمها إلىٰ أبواب أصلًا.

– قسّم كتاب التجارات إلىٰ خمسة أبواب كبرىٰ: المبايعات المنهي عنها...، والسلم، والقضاء في البيوع، والشفعة، والربا. وهذا تقسيم أولي مجمل لكتاب التجارات.

– وقع أيضًا مثل هذا التقسيم الأولي في كتاب الطلاق؛ حيث قسمه إلىٰ خمسة أبواب، وكذا في الحدود؛ قسمها إلىٰ أربعة أبواب عامة.

– وقع لأبواب الجهاد -وهي آخر الكتاب- تقسيم لا بأس به؛ حيث بلغت أبوابه (٦٤) بابًا.

ومن خلال هذا العرض لأبواب الكتاب، يمكننا القول بأنه لم يُولِ التقسيم والتبويب عنايته مع قدرته عليه، لا سيما وقد سبقته المصنفات الحديثية إلىٰ تجويد ما لا يمكن أن يجهله من فنون التبويب: أنواعها وتقاسيمها، وليس بعد كل هذه الأدلة مجالٌ للظن بأن المصنف كان من أغراضه إثراء المسائل في كتابه من خلال تراجم الأبواب، ولكن بقي أن نتحقق من حسن ترتيب أحاديث الكتاب.

وبِناءً علىٰ هذه النتيجة، فإننا سوف نختبر في المطلب الآتي سياق الأحاديث وترتيبها في هذه الكتب التي لم يضع لها تبويبات ولا تراجم، فإن كان سياقُها منتظمًا، فهذا يعني أن الكتاب مبوبٌ، ولكنه لم يترجم لأبوابه؛ ربما لشهرة تلك الأبواب، أو لسبب آخر، وإن كانت الأحاديث في تلك الكتب غير منتظمة الترتيب، فهذا مؤشرٌ علىٰ ضعفٍ شديدٍ في الصنعة الفقهية.

المطلب الرابع

تحليل سياق ترتيب الأحاديث

في الكتب التي لم يترجم لها أبوابًا

أول كتاب كاملٍ لم يترجم له أبوابًا هو كتاب الزكاة، وبعد تحليل سياق ترتيب كتاب الزكاة، تبين أنه قد ساق الأحاديث الأربعين التي أوردها في كتاب الزكاة وفق الترتيب الذي يشتمل عليه الجدول الآتي:

الأحاديث	موضوعها
٣٣٩-٤٤١	وجوب الزكاة
٣٤٢-٢٤٤	المصدِّق وأخذ الزكاة
٣٤٥-٣٤٩	أنصبة الزكاة في بهيمة الأنعام
٣٥٠-٣٥١	أين تؤخذ صدقات بهيمة الأنعام؟
٣٥٢-٣٥٧	زكاة الزروع والثمار
٣٥٨	زكاة الذهب
٣٥٩-٣٦٠	ما لا تجب فيه الزكاة
٣٦١-٣٦٤	زكاة الفطر
٣٦٥	تعجيل الزكاة
٣٦٦	ماذا يقال لمن جاء بصدقته؟
٣٦٧	الرجوع في الصدقة
٣٦٨-٣٧٢	من لا تحل له الصدقة

الأحاديث	موضوعها
٣٧٣-٣٧٥	فضل الأوقاف (الأحباس)
٣٧٦-٣٧٧	زكاة المعادن
٣٧٨	من اشترط لإسلامه ألا تؤخذ منه الزكاة

ومن خلال هذا السياق، نلحظ أمرين مهمين:

الأول: أن الأحاديث التي تنتمي لباب واحد قد وضعت متجاورة ولم تُفرَّق.

والثاني: أن الأحاديث كان سياقها وفق ترتيب أبواب منتظم في المصنفات الحديثية، ولو لم تكن عناوين تلك الأبواب موجودة.

وبِناءً علىٰ هاتين الملحوظتين، فإنه يتبين أن أحاديث كتاب الزكاة وقع ترتيبها وفق أبواب معلومة عند المحدثين، ولكنه لم يترجم لها؛ وهذا يؤيد أن يكون كتابه قد جاء علىٰ نحو صحيح مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مرتبًا علىٰ الأبواب، ولكنه يخلو من تراجم تلك الأبواب.

كان هذا جليًّا في كتاب الزكاة، وينبغي التحقق من اطراد ذلك في الكتاب؛ فكان تحليل سياق أحاديث كتاب الصيام، وهو يحوي (٣٧) حديثًا، ثم كانت النتيجة التي يحويها الجدول الآتي:

الأحاديث	الموضوع
٣٧٩	وجوب الصيام
٣٨٠-٣٨٢	دخول رمضان ورؤية الهلال
٣٨٣	النهي عن تقدم رمضان بصيام
٣٨٤-٣٨٥	ما يثبت به دخول الشهر، والشهادة
٣٨٦	من يرخص له الفطر في رمضان

الأحاديث	الموضوع
٣٨٧	أذان بلال
٣٨٨	فضل السحور
٣٨٩	الجماع في رمضان وكفارته
٣٩٠	القيء في رمضان
٣٩١-٣٩٣	الحجامة في رمضان
٣٩٤-٣٩٥	من أكل أو شرب ناسيًا في رمضان
٣٩٦	المباشرة للصائم
٣٩٧	من أصبح جنبًا في نهار رمضان
٣٩٨	متىٰ يفطر الصائم في رمضان
٣٩٩	الوصال في رمضان
٤٠٠-٤٠١	انتهاء رمضان والشهادة علىٰ رؤية الهلال
٤٠٢-٤٠٥	الصوم في السفر
٤٠٦	قضاء رمضان
٤٠٧	النهي عن صوم يومي الفطر والأضحىٰ
٤٠٨-٤١٠	قيام رمضان
٤١١	ليلة القدر
٤١٢-٤١٥	الاعتكاف

ويلحظ في كتاب الصيام أن أحاديثه قد جاءت مرتبةً ومنتظمةً كما جاءت أحاديث الزكاة.

ولمزيد من التحقق من أن هذا النظام يشمل جميع كتاب «المنتقىٰ»، قمت بتحليل سياق كتاب متأخر؛ هو كتاب الأطعمة، فجاء علىٰ النحو الآتي:

الحديث	الموضوع
٨٨١-٨٨٢	النهي عن الأكل بالشمال والشرب بها
٨٨٣-٨٨٤	الفأرة تموت في السَّمن
٨٨٥-٨٨٧	جلود الميتة إذا دُبغت
٨٨٨	النهي عن افتراش جلود السباع
٨٨٩-٨٩٠	ما قطع من حي فهو ميت، وما يستثنىٰ منه
٨٩١-٨٩٢	ميتة البحر
٨٩٣	أكل الجراد
٨٩٤-٨٩٥	اللحم يرد ممن تؤكل ذبيحته، ولا يُدرىٰ سُمي عليه أو لا
٨٩٦	النهي عن لحوم الحمر الأهلية
٨٩٧-٨٩٨	النهي عن لحوم الحمر الأهلية، والإذن في لحوم الخيل
٨٩٩	إباحة لحوم الخيل
٩٠٠-٩٠١	النهي عن الجلّالة
٩٠٢	النهي عن كل ذي ناب من السباع
٩٠٣	النهي عن أكل الضبع
٩٠٤	أكل الأرنب
٩٠٥-٩٠٦	النهي عن أكل كل ذي مخلب من الطير
٩٠٧	أكل الضب

فتبين من نتيجة تحليل كتاب الأطعمة أن أحاديثه أيضًا مرتبة في سياق متميز ومنتظم وحَسَنِ الترتيب، وهذا مطابق لما حصل في كتاب الزكاة وكتاب الصيام، وينبغي أن تكون بقية كتبه التي لم تترجم أبوابُها كذلك، وليس هناك حاجةٌ لمزيد من التحليل؛ إذ ثبتت النتيجة والحمد لله.

إذن ففقه ابن الجارود يكمن في ترتيب أحاديثه، وهو فقه خفي ينبغي استخراجه عن طريق التحليل.

وعلىٰ ما سبق، فالكتاب كله مبوّب، ولكنه لم تترجم غالب أبوابه، وهذا شبيهٌ بصنيع الإمام مسلمٍ في «صحيحه» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبِناءً علىٰ ذلك، فإن مقصده من تأليف هذا الكتاب ليس الاستدلال الفقهي، ولا العناية بالمسائل، وعليه فينبغي أن يكون مقصده حديثيًّا.

ومن خلال التأمل فيما يمكن أن يكون مقصوده: فإن هناك احتمالات ثلاثة:

الأول: أن يكون قصَد انتقاءَ أصول أحاديث الأحكام وجَمْعَها في مكان واحد؛ الصحيح منها والضعيف.

الثاني: أن يكون جمعُ أصول أحاديث الأحكام الصحيحة هو مقصودَه.

الثالث: أن يكون جمعُ أصول أحاديث الأحكام التي تصلح للاحتجاج هو مقصودَه، والفرق بين هذا الاحتمال وسابقه هو دخول الأحاديث الضعيفة التي اعتضدت، فقامت بها الحُجية دون أن تصح أسانيدُها حسب الصناعة الحديثية.

وقد سبق أن تحليل وصف الأئمة العلماء للكتاب قد استبعد الاحتمال الأول، وبقي أن نجري دراسةً تطبيقية تحليلية لمحتوىٰ الكتاب، ومقارنةً له بالصِّحاح والسُّنن؛ لنصل إلىٰ الترجيح بين الاحتمالين الثاني والثالث، والتحقق أيضًا من استبعاد الاحتمال الأول؛ وهو ما سيعين علىٰ الكشف عنه المبحث الآتي.

المبحث الثاني

تحديد موقع «المنتقى» من خلال مقارنة محتوى الكتاب بالصِّحاح والسُّنن

هذا المبحث سوف يضع «المنتقىٰ» في موضعه المناسب في مصادر السنة المشهورة المعتمدة؛ من خلال مقارنة الكتاب بالمصادر الحديثية التي تقارب «المنتقىٰ» في مقاصده وموضوعه، وسنبدأ بمقارنة الكتاب بـ«صحيح ابن خزيمة»؛ لأنه قد سبق قول الحافظ ابن حجر، وميله إلىٰ أن يكون «المنتقىٰ» كالمستخرج علىٰ كتاب ابن خزيمة مقتصرًا علىٰ أصول أحاديثه، فإن ثبت أن ابن الجارود انتقىٰ أصول أحاديث «صحيح ابن خزيمة» واستخرج عليها بأسانيد لنفسه، فقد تمّ المطلوب، ووضعنا كتاب «المنتقىٰ» بجوار «صحيح ابن خزيمة»، وأفدنا منه كما يستفاد من المستخرجات: طُرقًا أخرىٰ، وألفاظًا زائدة، ونحو ذلك، وإن ثبت أن «المنتقىٰ» قد اشتمل علىٰ أحاديث لا توجد في «صحيح ابن خزيمة»، فقد خرج عن أن يكون من المستخرجات، ووجب النظر في علاقته بكتب الصِّحاح، ثم كتب السُّنن؛ لنقف علىٰ موقعه الفعلي ضمن المصنفات الحديثية.

المطلب الأول

مقارنة «المنتقى»

بـ«صحيح ابن خزيمة» من حيث المحتوى

قبل أن نجري المقارنة الدقيقة بين «المنتقىٰ» لابن الجارود و«صحيح ابن خزيمة»، يحسن أن نؤسس القول علىٰ **المقارنة الشكلية بين الكتابين**:

فكتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود يقع في مجلد واحد، ويبلغ عدد أحاديثه (١١٣١) حديثًا، وهو شامل لأبواب الأحكام فقط.

أما كتاب «الصحيح» لابن خزيمة، فيقع الجزء الموجود منه -ويقدر بربع الكتاب- في أربعة مجلدات تحوي (٣٠٧٩) حديثًا، والكتاب شامل لأبواب العلم -علىٰ الأظهر-: الأحكام، وغيرها.

وعلىٰ ذلك، فإنه يبعد أن يكون كتاب ابن الجارود مستخرجًا علىٰ «صحيح ابن خزيمة»؛ فهذا علىٰ عكس ما جرت عليه عادة المستخرجات؛ في أن تعتني بإخراج أحاديث الكتاب أو عامتها علىٰ أقل تقدير، أما أن يُخَرِّجَ عُشر مادة الكتاب المستخرج عليه فقط أو نحوها، فهذا ما لم يشتهر في الاستخراج عند المحدِّثين.

إذن المقارنة الشكلية لا تؤدي إلىٰ احتمال وجود علاقة بين الكتابين؛ ولأجل التحقق المعمق من العلاقة بين الكتابين، فستكون **المقارنة بينهما في أبواب الطهارة وأحاديثها**.

وقد قمت بالمقارنة بينهما، وكانت نتيجة المقارنة علىٰ النحو الآتي:

أخرج ابن الجارود في أبواب الطهارة (١٤٥) حديثًا في (٣١) بابًا، بينما بلغ عدد أحاديث الطهارة عند ابن خزيمة قرابة (٣٠٠) وضعها في (٢٣١) بابًا، وهذا يعني أن ابن الجارود لم يلتفت إلىٰ أبواب ابن خزيمة أصلًا؛ للبون الشاسع في العدد بين أبواب كتابه وبين أبواب «صحيح ابن خزيمة» (٣١: ٢٣١)؛ فهذا يدفع باتجاه إبعاد الكتاب عن أن يكون مستخرجًا علىٰ ابن خزيمة.

هذا من حيث العدد، أما عناوين الأبواب فيظهر بداية أن تراجم أبواب كتابه غير متأثرة إطلاقًا بتراجم أبواب «صحيح ابن خزيمة»، ومقارنة عابرة لهذه التراجم بتلك كفيلةٌ بالقطع بأنّ كتاب «المنتقىٰ» لا علاقة لتراجم أبوابه إطلاقًا بتراجم «صحيح ابن خزيمة»؛ وهذا أيضًا يدفع في الاتجاه نفسه.

أما الأحاديث فقد أخرج ابن خزيمة في أبواب الطهارة مقدارًا كبيرًا من الأحاديث يصل إلىٰ (٣٠٠) حديث، بينما لم يخرج ابن الجارود إلا (١٤٥) حديثًا؛ فهل يمكن أن يكون كتاب ابن الجارود مستخرجًا علىٰ كتاب ابن خزيمة وقد فاته إخراج نحو الضِّعف منه؟! هذا يمكن فقط إذا ثبت أنه استخرج جميع أصول أحاديث ابن خزيمة، مع العلم بأن كلمة (أصول أحاديث ابن خزيمة) يمكن أن تفسر علىٰ تفسيرين:

- الأول: هو الحديث الأصل في الدلالة علىٰ المعنىٰ عند ابن خزيمة؛ وهذا يرتبط بتبويبات ابن خزيمة؛ أي إنه يستخرج من كل باب حديثًا هو الأصل في ذلك الباب.

- والثاني: هو الحديث الأصل في المعنىٰ مطلقًا غير مقيد بابن خزيمة، ولا بتبويباته؛ أي إنه يستخرج علىٰ كل حديث هو أصل في المعنىٰ الذي اشتمل عليه،

وفي دعوىٰ الاستخراج بهذا المعنىٰ سَعة كبيرة؛ حيث توجهت عامة المصنفات المبوبة إلىٰ أصول المعاني، وأخرجت أحاديثها، وقلّ أن تجد حديثًا هو أصل في معناه إلا وقد توارد المصنفون علىٰ إخراجه، ولا أظن دعوىٰ الاستخراج بهذا المعنىٰ تصلح للإثبات، إلا إذا ثبت أن صاحب الكتاب المستخرج لم يخرج شيئًا من الأحاديث إلا وهي في الكتاب المستخرج عليه؛ لأن عامة المصنفات تواردت علىٰ إخراج عامة الأحاديث الأصول.

وبعد فحص هذه الأحاديث (أحاديث الطهارة) في «المنتقىٰ»، والتي بلغت (١٤٥) حديثًا؛ تبين أنها بغير المكرر (١٢٧)، وأن منها أثرين موقوفين (١١٨، ١١٩) أوردهما لإكمال الاستدلال في الباب، فلن أدخلهما في المقارنة.

وبمقارنة أحاديث كتاب الطهارة المرفوعة في «المنتقىٰ» بكتاب ابن خزيمة، تبين أنه قد وافقه ابن خزيمة في إخراج نحو (٩٣) حديثًا منها بالمكرر، وبغير المكرر (٨١) حديثًا فقط، وبهذا تكون نسبة ما اتفق عليه الكتابان من الأحاديث (٦٥٪) تقريبًا.

ومقدار ما أخرجه ابن الجارود وليس في «صحيح ابن خزيمة» بغير المكرر (٤٦) حديثًا.

وعلىٰ ذلك، فإن (٣٥٪) تقريبًا من أحاديث كتاب الطهارة في «المنتقىٰ» لم يخرجها ابن خزيمة أصلًا! فكيف يكون مستخرجًا عليه؟!

هذه النتيجة تؤيد جدًّا القول بأن كتاب ابن الجارود ليس مستخرجًا علىٰ كتاب ابن خزيمة، ولا كالمستخرج عليه.

لا سيما أن المقدار الذي لم يخرجه ابن الجارود من أحاديث ابن خزيمة كبيرٌ؛ مما يدل علىٰ أنّ أصولًا كثيرةً من أحاديث ابن خزيمة لم تُخرَّج أساسًا

في كتاب ابن الجارود؛ فكيف يمكن تركيب هذه الدعوىٰ مع اختلال كل هذه المقاييس؟ إنه متعذر.

وبهذا يكون قد ظهر جليًّا بالأدلة أن الكتاب ليس مستخرجًا علىٰ «صحيح ابن خزيمة».

ولزيادة التحقق من كون «المنتقىٰ» لابن الجارود يشتمل علىٰ أحاديث لم يخرجها ابن خزيمة في «صحيحه»، فإنني عملت **مقارنة أخرى بين كتابي الزكاة** في «المنتقىٰ» و«صحيح ابن خزيمة»، فكانت النتيجة هي:

- أخرج ابن الجارود في كتاب الزكاة (٤٠) حديثًا دون تبويب، وأخرج ابن خزيمة في كتاب الزكاة (٢٦٠) حديثًا في (١٨٦) بابًا؛ وهذا يدل علىٰ مقدار اختصار «المنتقىٰ» بالنسبة لـ«صحيح ابن خزيمة».

- كان عدد الأحاديث التي أخرجها ابن الجارود وليست في صحيح ابن خزيمة (٧) أحاديث، بينما وافقه علىٰ إخراج (٣٣) حديثًا، وعليه فإن نسبة ما في «المنتقىٰ» مما ليس في «الصحيح» أكثر من السدس، وهي نسبة كبيرة إذا ما روعي اختصار «المنتقىٰ» بالنسبة لـ«صحيح ابن خزيمة».

وهذا ما يؤكد النتيجة السابقة التي أظهرها تحليل كتاب الطهارة.

ولتأكيد التحقق من وجود أحاديث في «المنتقىٰ» -علىٰ اختصاره- ليست في «صحيح ابن خزيمة»، عملت **مقارنة أخرى لكتاب الصيام**، فكانت النتيجة علىٰ النحو الآتي:

- أخرج ابن الجارود في كتاب الصيام (٣٧) حديثًا دون تبويب، وأخرج ابن خزيمة (٣٦٥) حديثًا في (٢٨٢) بابًا؛ وهذا يؤكد الاختصار الشديد في «المنتقىٰ» بالنسبة لـ«صحيح ابن خزيمة».

- كان عدد الأحاديث التي أخرجها ابن الجارود وليست في صحيح ابن خزيمة (٧) أحاديث، بينما وافقه علىٰ إخراج (٣٣) حديثًا، وعليه فإن نسبة ما في «المنتقىٰ» مما ليس في «الصحيح» أكثر من السدس، وهي نسبة كبيرة إذا ما روعي اختصار «المنتقىٰ» بالنسبة لـ«صحيح ابن خزيمة».

وهذا ما يؤكد النتيجة السابقة التي أظهرها تحليل كتاب الطهارة.

ولتأكيد التحقق من وجود أحاديث في «المنتقىٰ» -علىٰ اختصاره- ليست في «صحيح ابن خزيمة»، عملت **مقارنة أخرى لكتاب الصيام**، فكانت النتيجة علىٰ النحو الآتي:

- أخرج ابن الجارود في كتاب الصيام (٣٧) حديثًا دون تبويب، وأخرج ابن خزيمة (٣٦٥) حديثًا في (٢٨٢) بابًا؛ وهذا يؤكد الاختصار الشديد في «المنتقىٰ» بالنسبة لـ«صحيح ابن خزيمة».

- كان عدد الأحاديث التي أخرجها ابن الجارود في «المنتقىٰ» وليست في «صحيح ابن خزيمة» (١٢) حديثًا؛ أي أكثر من ربع الأحاديث، وهذه نسبة عالية بالنسبة لزيادات كتاب مختصر.

وبِناءً علىٰ ذلك، فإن الكتاب من المستحيل أن يكون مستخرجًا علىٰ «صحيح ابن خزيمة» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لعدم ثبوت هذه العلاقة تطبيقيًّا، والله أعلم.

أما مقولة الحافظ ابن حجر، فيمكن تفسيرها بأنه انطباع لاح له رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كثرة الأحاديث التي يشترك فيها ابن الجارود مع ابن خزيمة في شيخه أو من فوقه؛ عندما كان الحافظ يجرد أطراف «إتحاف المهرة»، وقد كانا قرينين واشتركا في معظم شيوخهما، وقد ثبت لديّ بفحص «إتحاف المهرة» أن الحافظ لم يعزُ كثيرًا من الأحاديث لابن الجارود، وكثيرٌ منها يقع في المقدار الذي ينفرد به ابن

الجارود عن ابن خزيمة، ولا تثريب على الحافظ في أن يمرّ عليه شيءٌ كهذا، لا سيما وقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضوعيًّا في أحد مواضع ذكره العلاقة بين الكتابين عندما قال: كالمستخرج، ولم يجزم بأنه مستخرج عليه.

أما ما يقع في كتاب ابن الجارود مما يدل علىٰ كونه استفاد من فقهيات قرينه المقرب ابن خزيمة، فهذا مما يحتاج إلىٰ دراسة خاصة وتتبُّع؛ فقد وجدت في بعض الأمثلة ما يوحي بأن كتاب ابن خزيمة كان لديه، وأنه تبعه في بعض آرائه، واستفاد من تبويباته واستدلالاته الدقيقة بالألفاظ؛ كما في باب (الوضوء من البول والغائط والنوم)؛ فإنه فيما يظهر مأخوذٌ بلفظه من «صحيح ابن خزيمة»؛ حيث استدل عليه بحديث صفوان بن عسال رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: «كان رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأمرنا إذا كنا سفرًا، أو مسافرين، ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولا ننزع من غائط ولا بول ولا نوم»(١)، ولم أجد أحدًا من أصحاب المصنفات المبوبة قبل ابن خزيمة وضع هذا الباب بهذا اللفظ، ولا استدل عليه بحديث صفوان بن عسال.

فالنتيجة إذن أن «المنتقىٰ» ليس مستخرجًا علىٰ «صحيح ابن خزيمة»، وللتحقق من صحة هذه النتيجة وسلامتها من المعارض، سنبحث علاقة «المنتقىٰ» بـ«الصحيحين» و«السُّنن» علىٰ نفس النحو؛ لنرىٰ هل كان لكتاب ابن الجارود تقارب مع «صحيح ابن خزيمة» دون تلك المصنفات يمكن الارتكازُ عليه في دعوىٰ أنه مستخرجٌ عليه، أو أنه منها علىٰ المسافة نفسها؟

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١/ ١٢٦)، المنتقى (٤).

المطلب الثاني

مقارنة «المنتقى» بالكتب الخمسة الأصول

المقصد الأول: مقارنته بـ«الصحيحين»:

إن في بحث مقدار ما أخرجه ابن الجارود من أحاديث «الصحيحين» أهمية أخرىٰ تبين علاقة «المنتقىٰ» بأصح الصحيح الذي تميز به الكتابان، إضافة إلىٰ أنها تبين أيضًا -علىٰ سبيل المقارنة- علاقته بابن خزيمة.

المقارنة في كتاب الطهارة:

بعد فحص تلك الأحاديث، تبين ما يأتي:

- أن مقدار أحاديث كتاب الطهارة في «المنتقىٰ» (١٤٥) حديثًا بالمكرر، وبغير المكرر (١٢٧) حديثًا.

- أن مقدار الأحاديث التي أخرجها ابن الجارود وهي في «صحيح البخاري» (٦٦) حديثًا بالمكرر، وبغير المكرر (٥٥) حديثًا، وهو ما نسبته (٤٤٪) تقريبًا.

- ومقدار ما أخرجه من أحاديث «صحيح مسلم» (٧٦) حديثًا بالمكرر، وبغير المكرر (٦٥) حديثًا، وهو ما نسبته (٥٣٪) تقريبًا.

- ومقدار المتفق عليه منها (٦٠) حديثًا بالمكرر، وبغير المكرر (٥٠) حديثًا، وهو ما نسبته (٤٠٪) تقريبًا.

- ومقدار ما في «الصحيحين» علىٰ سبيل الجمع (٨٢) حديثًا بالمكرر،

وبغير المكرر (٧٢) حديثًا.

- وعلىٰ ذلك، فإن نحو (٤٠٪) من أحاديث «المنتقىٰ» هي من المرتبة الأولىٰ من مراتب الصحيح (ما اتفق عليه البخاري ومسلم)؛ وهذا يعطي إشارة قوية إلىٰ درجة انتقاء الكتاب، وأنها عالية.

- وعند النظر إلىٰ نسبة ما وقع في كتاب «المنتقىٰ» من أحاديث «الصحيحين» (٥٨٪)، نجد أن الفرق بين هذه النسبة ونسبة ما وقع فيه من أحاديث ابن خزيمة (٦٥٪): ضئيلٌ جدًّا.

وبمقارنة «المنتقى» بـ«الصحيحين» في كتاب الزكاة، تبين أن (٢١) حديثًا من أحاديث «المنتقىٰ» الـ (٤٠) مخرجة في «الصحيحين» أو أحدهما، ونسبتها أكثر من النصف، وهي نسبة تقارب أحاديث كتاب الطهارة.

وبمقارنة «المنتقىٰ» بـ«الصحيحين» في كتاب الصيام، تبين أن (٢٧) حديثًا من أحاديث «المنتقىٰ» الـ (٣٧) مخرجة في «الصحيحين» أو أحدهما، وهي نسبة تقترب من (٧٥٪)، وهي كبيرة بالنسبة لكتاب الطهارة وكتاب الزكاة.

فالنتيجة هي أن «المنتقىٰ» يقترب من كتب الصِّحاح، وقُرْبُه إلىٰ «صحيح ابن خزيمة» أكثر قليلًا من قربه لـ«الصحيحين»، ويمكن تفسير ذلك بأنه قد نزل في شرط كتابه عن أصح الصحيح؛ فوقع له كثير من الأحاديث التي تجنَّبها البخاري ومسلم، وأخرجها ابن خزيمة في «صحيحه».

فإذا كان «المنتقىٰ» يلتقي في أحاديثه مع «الصحيحين» في نسبة ليست بالبعيدة عن نسبة التقائه فيها بـ«صحيح ابن خزيمة»، فهل يبقىٰ لدعوىٰ كونه مستخرجًا علىٰ «صحيح ابن خزيمة» وجهٌ؟

مما يؤكد القول بأن الكتاب ليس مستخرجًا على «صحيح ابن خزيمة».

وسوف ننظر في علاقة «المنتقىٰ» بكتب «السُّنن»؛ لنرىٰ هل هو منها علىٰ نفس المسافة من كتب الصِّحاح أو لا؟

* * *

المقصد الثاني: مقارنة «المنتقى» بـ«السُّنن» (الثلاث)

بمقارنة «المنتقىٰ» بـ«السُّنن» الثلاث الشهيرة: أبي داود، والترمذي، والنسائي، تبين ما يأتي:

أولًا: مقارنته بـ«سنن أبي داود»:

بمقارنته بـ«سنن أبي داود» في كتاب الطهارة:

- تبين أن أبا داود أخرج في كتاب «السُّنن» (٣٩٢) حديثًا[١]، بينما كان عدد أحاديث كتاب الطهارة في «المنتقىٰ» (١٤٥) حديثًا بالمكرر، وهو ما يساوي نحو (٣٦٪) فقط مما أخرجه أبو داود؛ ويشير هذا إلىٰ استقراء أبي داود، واختصار «المنتقىٰ».

- وكان عدد الأحاديث التي اشترك فيها الكتابان نحو (١٢٣) حديثًا؛ مما يعني أن (٢٠) حديثًا من أحاديث «المنتقىٰ» لم يخرجها أبو داود، وهي عدد يسير يقارب (١٥٪) فقط من أحاديث «المنتقىٰ»، وهو تقارب كبير مع كتاب أبي داود؛ هو أكثر من تقاربه مع «صحيح ابن خزيمة» بكثير.

وبمقارنتهما في كتاب الزكاة، كان الآتي:

- أخرج أبو داود في كتاب الزكاة (١٤٤) حديثًا في (٤٦) بابًا، بينما أخرج ابن الجارود (٤٠) حديثًا لم يبوبها.

---

(١) حسب العد بالمكرر في طبعة عوامة.

- كان مقدار ما أخرجه ابن الجارود وليس في أبي داود (٥) أحاديث، وهو ما يقدر بثمن أحاديث كتاب الزكاة، وتُبيِّن أيضًا دقةُ النتيجة السابقة كونَ «المنتقىٰ» أقربَ إلىٰ «سنن أبي داود» منه إلىٰ «صحيح ابن خزيمة»، والله أعلم.

والذي يغلب علىٰ ظني بعد أن وجدت هذا التقارب الكبير بين الكتابين «السُّنن» لأبي داود، و«المنتقىٰ من السُّنن» لابن الجارود، وبعد أن تبين لي في الفصل الأول أن استقرار ابن الجارود كان في مكة قديمًا؛ نحو (٢٥٥هـ)؛ فالذي يغلب علىٰ ظني بعد الربط بين هذه المعارف: أن ابن الجارود كان من أبرز علماء مكة الذين أعجبوا بـ«سنن أبي داود»، فأرسل إليهم رسالته المشهورة بـ«رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة»، والله أعلم.

ثانيًا: مقارنته بـ«جامع الترمذي»:

بمقارنتهما في كتاب الطهارة، كان الآتي:

- تبين أن الترمذي قد أخرج (١٤٨) حديثًا في كتاب الطهارة، وهو يقارب ما أخرجه ابن الجارود (١٤٥)؛ مما يعني أن منهج الكتابين متقاربٌ في التلخيص والاختصار.

- وكان عدد الأحاديث التي اشترك فيها الكتابان (٩٤) حديثًا، وهي نسبة تقارب (٦٥٪) من أحاديث «المنتقىٰ»، وهو ما يشير إلىٰ أن التقارب بين مقاصد كتاب «المنتقىٰ» ومقاصد «جامع الترمذي» كبيرٌ بالنسبة لأي كتابٍ آخر حتىٰ الآن، ويُلحظ قوة التشابه بين كتاب «المنتقىٰ» و«جامع الترمذي» علىٰ حساب التشابه مع «صحيح ابن خزيمة».

وبمقارنة الكتابين في كتاب الزكاة، تبين ما يأتي:

- أخرج ابن الجارود (٤٠) حديثًا دونما تبويب، بينما أخرج الترمذي (٦٤) حديثًا في (٣٨) بابًا.

- وبلغت الأحاديث المشتركة بين الكتابين (٢١) حديثًا؛ وهذا يعني أن المشترك بين الكتابين أكثر من النصف، وهو يقترب شيئًا ما إلىٰ ما حصل في كتاب الطهارة.

ثالثًا: مقارنته بـ«سنن النسائي»:

بمقارنتهما في كتاب الطهارة، كان الآتي:

- تبين أن النسائي قد أخرج في كتاب الطهارة (٣٨٢) حديثًا، إلا أن كثيرًا منها كان يُكرر طرقه، ويسوق اختلاف رواته، وأن ابن الجارود قد أخرج (١٤٥) حديثًا.

- أنهما اشتركا في (١٠٨) أحاديث منها؛ وهذا يعني أنهما اشتركا في نحو (٧٦٪) من الأحاديث.

والنتيجة تدل علىٰ أنه قريب من «سنن النسائي» أيضًا كقُربه من «سنن أبي داود والترمذي».

وبمقارنة الكتابين في كتاب الزكاة، تبين ما يأتي:

- أخرج النسائي (١٨٢) حديثًا في (١٠٠) باب ضمن كتاب الزكاة في مقابل (٤٠) حديثًا أخرجها ابن الجارود.

- اتفقا علىٰ إخراج (٢٩) حديثًا من الأربعين، وهو ما يقارب (٧٥٪)، وهي نسبة كبيرة.

وبهذه النتائج في المقارنة بين كتاب ابن الجارود وبين كتب الصِّحاح والسُّنن، يتبين أن «المنتقى» أقرب إلى السُّنن منه إلى الصِّحاح.

وهذه النتيجة يؤيدها تسمية الكتاب «المنتقىٰ من السُّنن»، فهو ليس «المنتقىٰ» من الصِّحاح، وعلىٰ ذلك فإنه أدخل أحاديث في كتابه لا يرتضي أصحاب الصِّحاح إدخالها؛ لأن شرط السُّنن أوسع من شرط الصحيح؛ من جهة إخراج ما لم يجمع شروط الصحة الخمسة؛ وإن صلَح للاحتجاج.

وبِناءً علىٰ نتائج هذا التحليل والمقارنات بين «المنتقىٰ» وكتب الصِّحاح والسُّنن، **فإن الصواب هو أن يكون مقصود ابن الجارود إخراج الأحاديث الصالحة للاحتجاج، حتى ولو لم تصح بحسب الصناعة الحديثية**؛ وهذه هي نتيجة المبحث الرئيسة، والحمد لله.

وللتحقق من سلامة هذا الترجيح، فإنني سوف أقوم بفحص أحاديث «المنتقىٰ» من حيث الصحة في المطلب الآتي؛ لأنظر هل تؤيد نتائج هذا الفحص سلامة هذا الترجيح؟ فإلىٰ المطلب الآتي.

المطلب الثالث

فحص أحاديث «المنتقى» من حيث الصحة

وسنكشف عن هذه العلاقة من خلال فحص أحاديث كتاب الطهارة، وقياس ما تبقىٰ من الكتاب عليها.

في المبحث السابق تبين أن (٨١) من (١٢٧) حديثًا بغير المكرر قد شارك في إخراجها ابن خزيمة، وكثير منها أخرجها بعض أصحاب الصِّحاح الثلاثة: البخاري، ومسلم، وابن حبان.

وبعد أن تبين أن ما يقدر بـ (٣٥٪) من أحاديث الطهارة في كتاب «المنتقىٰ» ليست في كتاب ابن خزيمة، ففحص هذه الأحاديث علىٰ أساس الصحة مهم جدًّا؛ ليتبين مستوىٰ الكتاب من حيث الصحة والنقاء.

وقد كان عدد أحاديث ابن الجارود التي لم يخرجها ابن خزيمة (٤٦) حديثًا، وعند فحصها تبين أن (٣٠) حديثًا منها أخرجها أصحاب الصِّحاح الثلاثة المشهورة: البخاري أو مسلم أو ابن حبان رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

فتضاف إلىٰ العدد الذي وافقه علىٰ إخراجه ابن خزيمة (٨١)؛ ليصبح مجموع ما أخرجه ابن الجارود ووافقه أصحاب الصِّحاح الأربعة (١١١) حديثًا؛ فهي أحاديث صحيحة عند غيره من أئمة الحديث؛ وهذا يدل علىٰ علو مستوىٰ الصحة في كتابه؛ حيث بلغت نسبة الأحاديث التي أخرجها في كتاب الطهارة

وهي مخرجة في الصِّحاح الأربعة (٨٨٪) تقريبًا، وهي نسبة عالية جدًّا.

ليتبقىٰ (١٦) حديثًا منها أثران موقوفان، وهي ما يُشكِّل نسبة (١٢٪) تقريبًا، وستكون موضع الفحص المعمق لننظر في صحتها أو ضعفها في المبحث الآتي.

وعملت دراسة لكتاب الزكاة، وتوصلت فيها إلىٰ أن ابن الجارود قد انفرد بـ (٦) أحاديث لم يخرجها أصحاب الصِّحاح الأربعة المشهورة، أخرج منها الحاكم حديثًا واحدًا، فبقي (٥) أحاديث، وهي نسبة فوق (١٠٪)، وهي نسبة عالية، تؤكد النتيجة التي سبق الوصول إليها من خلال كتاب الطهارة.

وعملت دراسة لكتاب الصيام، وتوصلت فيها إلىٰ أن ابن الجارود قد انفرد عن أصحاب الصِّحاح الأربعة المشهورة بـ (٤) أحاديث، أخرج الحاكم منها واحدًا، وهي نسبة تقارب (١٠٪) من أحاديث كتاب الصيام، وتتماشىٰ مع النسبة التي سبق الوصول إليها في كتاب الطهارة، وكتاب الزكاة.

وبِناءً علىٰ دراسة هذه الكتب الثلاثة: الطهارة والزكاة والصيام، فإن نسبة الأحاديث التي أخرجها ابن الجارود في كتابه المختصر وليست في شيء من كتب الصِّحاح تبلغ نحوًا من (١٠٪) من أحاديث الكتاب، وهو ما يقدر تقريبًا بـ (١١٠) أحاديث لم تُخرَّج في كتب الصِّحاح.

وهذا العدد الكبير -مبدئيًّا- يوحي بأن الكتاب ربما اشتمل علىٰ أحاديث ضعيفة بحسب الصناعة الحديثية، وإن كانت مما يصلح للاحتجاج عند الأئمة؛ كما جرت عليه عادة المصنفين في السُّنن، ولربما أخرج ابن الجارود بعضًا من هذه الأحاديث لفائدة أخرىٰ؛ كبيان علتها، أو نحوه.

إذن نحن أمام مشروع بحثي لهذه الأحاديث، يؤهلها للدراسة في رسالة علمية، تعتني بفحصها من جهتين:

الجهة الأولىٰ: هل هي صحيحة؟ وهل سلمت من العلل الخفية؟ ولِمَ أخرجها إن كانت معلولة؟

والجهة الثانية: فيما إذا كانت صحيحة، هل اشتملت علىٰ معانٍ فقهية زائدة علىٰ الأحاديث التي اشتملت عليها الكتب الصِّحاح؟

وهنا نكون قد وصلنا إلىٰ نهاية هذا المطلب، الذي أوصلنا إلىٰ نتيجة أولية تدفعنا باتجاه إجراء بحث استقرائي خاص بدراسة الأحاديث المشار إليها؛ من أجل الوصول إلىٰ كلمة الفصل في هذه القضية العلمية(١).

(١) وبِناءً على هذه التوصية، قدمت خطة مشروع رسالة ماجستير بعنوان: (الأحاديث التي أخرجها الإمام ابن الجارود في المنتقى وليست في الصحاح الأربعة المشهورة، دراسة نقدية فقهية)، بإرشاد أ.د. عبد الرحمن السلمي، فقُبلت وسجل البحث تحت إشرافي في قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى، للطالب: الحسين محمد أمين عطاس المكي، في رمضان المبارك من سنة ١٤٤٢هـ، والله الموفق.

المبحث الثالث

دراسة أحاديث الطهارة

التي لم يخرجها أصحاب الصِّحاح الأربعة

ذكرنا فيما سبق أنها بعد إحصاء الأحاديث المرفوعة التي أخرجها ابن الجارود في كتاب الطهارة وليست في الصِّحاح الأربعة المشهورة تبلغ (١٤) حديثًا بغير المكرر.

وفيما يأتي دراسة تلك الأحاديث حسب ترتيبها في الكتاب، وتحليلها من حيث الصحة والضعف، فإن كانت صحيحة، فهل فيها إضافة علمية علىٰ ما في المصنفات الصِّحاح؟ وإن كانت معلولة، فهل أعلها بالعبارة أو الإشارة المفهمة، أو تركها هكذا في الأبواب دون أن يبين؟ وهي كالآتي:

الحديث الأول: أخرجه في «باب ما يتقىٰ من المواضع للغائط والبول» (٣٣): عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن عبد الله بن سَرجِس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يبولن أحدكم في الجحر». الحديث.

والحديث رواته ثقات، وهو من رواية قتادة عن عبد الله بن سرجِس، وهو متصل الإسناد علىٰ الصحيح، حكَم له بالاتصال جماعة من أئمة النقد الأوائل، ونقل ابن أبي حاتم في «المراسيل» عن الإمام أحمد أنه لا يثبت لقتادة السماعُ من ابن سرجِس، ونقل عن أبيه أنه يثبت له السماع منه، وجاء عن أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله ما يخالف ما نقله ابن أبي حاتم في موضعين(١)، ولم يخرج

(١) جاء في العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٤٣٠٠): «قلت لَأبي: قتادة، سمع من عبد الله بن =

البخاري لعبد الله بن سرجس في «صحيحه»، وأخرج مسلم له في مواضع من طريق عاصم بن سليمان الأحول، وسماعُ عاصم منه من الأدلة علىٰ سماع قتادة؛ كما نصّ عليه الإمام أحمد، ولم أجد بعد البحث من أعل الحديث من أئمة النقد الأوائل بهذه العلة، ولا بغيرها، وقد أخرجه أبو داود (٢٩) وحده في (باب النهي عن البول في الجحر) وسكت عنه، وأخرجه النسائي (٣٤) كذلك وحيدًا في باب (كراهية البول في الجحر) ولم يتعقبه بما يعله؛ وهذا قد يعني أنهما يحتجان به.

وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (٦٦٦)، وقال بعده: «سمعت أبا زكريا العنبري يحيىٰ بن محمد، يقول: سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة، يقول: أنهىٰ عن البول في الأجحِرة لخبر عبد الله بن سَرجِس، أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا يبولن أحدكم في الجحر**». وقال قتادة: إنها مساكن الجن. ولست أبُتُّ القول أنّها مسكن الجنّ؛ لأن هذا من قول قتادة. هذا حديثٌ علىٰ شرط الشيخين؛ فقد احتجا بجميع رواته، ولعل متوهمًا يتوهم أن قتادة لم يذكر سماعه من عبد الله بن سَرجِس، وليس هذا بمستبعد؛ فقد سمع قتادة من جماعة من الصحابة لم يسمع منهم عاصم بن سليمان الأحول، وقد احتج مسلم بحديث عاصم عن عبد الله بن سرجِس، وهو من ساكني البصرة، والله أعلم». اهـ.

والحديث يشتمل علىٰ إضافة فقهية لم ترد في كتب الصِّحاح، لكنها عند أبي داود والنسائي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

= سَرجِس؟ قال: ما أشبهه، قد روى عنه عَاصِم الأَحوَل». وجاء برقم (٥٢٦٤): «قيل: سمع قَتادةُ من عبد الله بن سَرجِس؟ قال: نعم، قد حدث عنه هشَام -يَعني: عن قَتَادَة، عن عبد الله ابن سَرجِس- حَدِيثًا وَاحِدًا، وقد حدث عَنهُ عَاصِم الْأَحول».

وفي المراسيل لابن أبي حاتم (٦٤٠): «سمعت أبي يقول: قتادةُ عن أبي هريرة مرسل، وقتادة عن عائشة مرسل، ولم يَلقَ قتادةُ من أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا أنسًا، وعبدَ الله بن سَرجِس».

الحديث الثاني: أخرجه تحت باب (في طهارةِ الماءِ والقدرِ الذي يَنجُسُ وَلَا يَنجُسُ) (٤٦): من طريق أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب، عن عبيد الله بن عبد الله- قال المسروقي- ابن رافع بن خديج، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «قيل: يا رسول الله، أنتوضأ من بئر بُضَاعةَ؟ قال: وهي بئرٌ يُطرح فيها النَّتْنُ والحِيَضُ ولحوم الكلاب، فقال: الماء طهورٌ لا يُنَجِّسُهُ شيء».

ورواته ثقات إلا ما كان من عبيد الله بن عبد الله (وقيل: عبد الرحمن) بن رافع ابن خديج؛ فهو حسن الحديث علىٰ قلة روايته؛ لتقادم العهد به، فهو تابعي قديم.

أخرجه الترمذي (٦٦)، وقال بعده: «هذا حديثٌ حسنٌ، وقد جوّد أبو أسامة هذا الحديث؛ فلم يَروِ أحدٌ حديثَ أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روىٰ أبو أسامة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد، وفي الباب عن ابن عباس وعائشة».

وأخرجه أيضًا أبو داود والنسائي وحيدًا في باب: «باب في بئر بضاعة»، و«باب ذكر بئر بضاعة»، ولم يتعقباه بما يضعفه، ولم يترجما علىٰ حُكمه الذي يدل عليه؛ وهذا يعني أنهما -علىٰ الأغلب- يوردانه لتتميم الاستدلال في الباب، لا للاحتجاج به، وحديث أبي سعيد في بئر بضاعة هذا صححه الإمام أحمد، ورأىٰ حديث النهي عن البول في الماء الراكد أثبت منه(١).

وعلىٰ ذلك، فالحديث أصلٌ في بابه، ويخالفه في الظاهر حديثٌ أثبت منه؛ أخرجه أصحاب الصِّحاح، ولم يخرجوا هذا الحديث، وقد أخرجهما معًا أصحاب السُّنن، ويظهر من إخراج ابن الجارود له أنه يصححه، ويحمله علىٰ

(١) «قال أبو الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل: حديث بئر بضاعة صحيح، وحديث أبي هريرة: (لا يُبالُ في الماء الراكد) أثبت، وأصح إسنادًا». تهذيب الكمال (١٩/ ٨٤).

معنىٰ حديث القلتين؛ حيث أورده بعده في باب (طهارة الماء والقدر الذي ينجس ولا ينجس)، والله أعلم.

الحديث الثالث: أخرجه في (باب صفة وضوء رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٧٤)، من طريق حَريز بن عثمان، قال: حدثني عبد الرحمن بن مَيسرة الحضرمي، قال: سمعت المقدام بن معدي كرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: أُتي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوَضوء، فتوضأ ثلاثًا ثلاثًا، ثم مسح برأسه وأذنيه؛ ظاهرهما وباطنهما».

وقد أخرجه أحمد في «مسنده» (١٧١٨٨)، وأبو داود في «سننه» (١٢١)، وابن ماجه في «سننه» (٤٥٧)، من طرق عن حريز بن عثمان، ورواته ثقات، وإن كان عبد الرحمن بن ميسرة قليل الحديث فقد وثقه جماعة؛ لرواية حريز عنه، وهو لا يروي إلا عن ثقة، فحديثه صحيح، وقد أخرج أصحاب الصِّحاح -وكذا ابن الجارود- في بابه ما يغني عنه؛ فليس فيه إضافةٌ فقهية.

الحديث الرابع: أخرجه في الباب السابق نفسه برقم (٧٧)، من طريق ابن أبي ذئب، عن قارظ بن شيبة، عن أبي غطفان، قال: «دخلت علىٰ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فوجدته يتوضأ، فمضمض، واستنشق، ثم قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: استنثروا ثنتين بالغتين، أو ثلاثًا».

والحديث رجاله ثقاتٌ، وإسناده متصلٌ، وقد أخرجه أبو داود (١٤١)، والنسائي (٩٧)، وظاهرٌ من إخراجهما أنهما يحتجان به، ولم أجد من أعله من الأئمة، وقد أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٥٢٦)، وفي باب الاستنثار أخرج أصحاب الصِّحاح -وابن الجارود أيضًا- ما هو أصح منه، ويغني عنه؛ فليس فيه إضافة فقهية إلىٰ ما اشتملت عليه الصِّحاح.

الحديث الخامس: أخرجه في (باب المسح علىٰ الخفين) برقم (٨٤)، من

طريق الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسح **أعلى الخف وأسفله**».

والحديث معلولٌ عند أئمة النقد، لم يسنده عن المغيرةِ بهذا اللفظ إلا الوليدُ بن مسلم.

قال الترمذي (٩٧): «وهذا حديث معلولٌ، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم. وسألت أبا زرعة ومحمدًا عن هذا الحديث، فقالا: ليس بصحيح؛ لأن ابن المبارك روىٰ هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حُدِّثتُ عن كاتب المغيرة، مرسل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يذكر فيه: المغيرة».

وبمثل هذا أعله الدارقطني في «السُّنن» (٧٥٣) أيضًا، وفي «العلل» (١٢٣٨).

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٣٥): «وسمعت أبي يقول في حديث الوليد، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسح أعلىٰ الخف وأسفله؟ فقال: ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح».

وقد أخرج ابن الجارود هذا الحديث المعلول، وأخرج بعده مباشرة (٨٥) الحديثَ الصحيح عن المغيرة من طريق ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسح علىٰ **ظهر الخفين**». وكأن ابن الجارود أراد بتصرفه هذا أن يقول: رواية (ابن أبي الزناد أصح)، وهذا ما صرح به البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ!

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «التاريخ الأوسط» (١/ ٤٣٦): «وزَّاد كاتب المغيرة بن شعبة، ويقال: مولىٰ المغيرة: حَدَّثَنَا محمد، قال: حدثني إبراهيم بن موسىٰ، عن الوليد، عن ثور، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة:

أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسح ظاهر خفيه وباطنهما.

وقال أحمد بن حنبل: حَدَّثَنَا ابن مهدي، قال: حَدَّثَنَا ابن مبارك، عن ثور، حدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة؛ ليس فيه المغيرة.

حَدَّثَنَا محمد، قال: حدثني محمد بن صباح، قال: حَدَّثَنَا ابن أبي الزناد، عَن أبيه، عَن عروة بن الزبير، عن المغيرة بن شعبة، قال: رأيت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسح علىٰ خفيه؛ ظاهرهما؛ وهذا أصحّ». اهـ.

وبذلك يتبين أن ابن الجارود أخرجه لبيان علة الحديث، وأصحاب الحديث يصنعون ذلك في مصنفاتهم، وبالطريقة نفسها كثيرًا، ويصنعونه في المصنفات الصِّحاح أيضًا، والله أعلم.

الحديث السادس: أخرجه من طريقين في «باب الجنابة والتطهر لها» (٨٩، ٩٠)، من حديث عبد الله العمري، عن عبيد الله، عن القاسم، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قالت: «سئل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الرجل يجد البلل ولا يذكر الاحتلام، قال: يغتسل، وعن الرجل يرىٰ أنه قد احتلم ولا يجد بللًا، قال: لا غُسل عليه».

وعبد الله بن عمر العمري ضعيف، وقد تفرد به، وهذا يقضي بضعف الحديث، ولكنّ العمل عليه، قال الترمذي في «الجامع» بعد أن أخرجه (١١٣): «وإنما روىٰ هذا الحديث عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر، حديث عائشة في الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلامًا، وعبد الله ضعفه يحيىٰ بن سعيد -من قِبَلِ حفظه- في الحديث. وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتابعين: إذا استيقظ الرجل فرأىٰ بِلَّةً أنه يغتسل؛ وهو قول سفيان الثوري، وأحمد. وقال بعضُ أهل العلم من التابعين: إنما يجب عليه الغسل إذا كانت البِلَّةُ بِلَّةَ نطفة؛ وهو قول الشافعي، وإسحاق. وإذا رأىٰ احتلامًا ولم يرَ بِلَّةً،

فلا غسل عليه عند عامة أهل العلم».

وأخرجه أيضًا أبو داود في «سننه» (٢٣٦) في «باب الرجل يجد البِلَّةَ في منامه»، وَحْدَهُ في الباب، ولم يتعقبه بشيء يدل علىٰ ضعفه؛ وهذا يعني أنه صالح عنده للعمل.

وقد ضعفه أيضًا الإمامُ أحمدُ واستنكره، لكنه ذهب إلىٰ العمل به(١).

وإنما استنكره أحمد لتفرد عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب به عن أخيه عبيد الله بن عمر، وعبدُ الله بن عمر عدلٌ، إلا أن في حفظه سوءًا، وثقه جماعةٌ، وضعفه آخرون، وهو متجاذبٌ بين أدنىٰ مراتب التعديل وأعلىٰ مراتب الضعف. وقال الذهبي: «وحديثه يَتَرَدَّدُ فيه الناقد»(٢).

ولأجل هذا احتاج إليه أئمة الحديث الذين صنفوا السُّنن النقية؛ فهو يوافق المأثور من فتوىٰ ابن عباس وابن عمر، والمشهور عن تلاميذ ابن مسعود(٣)، وعليه فتوىٰ عامة أهل العلم، ويشهد لبعضه الحديثُ الصحيح، حديث أم سلمة قالت: «جاءت أم سليم إلىٰ النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحيي من الحق، فهل علىٰ المرأة من غسل إذا احتلمت؟ فقال رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نعم، إذا رأت الماء ...». الحديث(٤).

فمعناه الذي يؤديه مفهومه: أنها إذا احتلمت ولم ترَ الماء لا تغتسل،

---

(١) قال ابن رجب في شرح البخاري (١/ ٣٤١): «وقد استنكر أحمد هَذا الحديث في رواية مهنا، وقال في رواية الفضل بن زياد: أذهب إليه».

(٢) تهذيب التهذيب، سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٤٠).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق عوامة (١/ ٤٩٤-٤٩٧).

(٤) أخرجه البخاري (١٣٠ وغيره)، ومسلم (٣١٣)، وغيرهما.

ويُستنبط منه أنها إن رأت الماء ولم تذكر احتلامًا تغتسل.

وقد أخرج ابن الجارود حديث أم سلمة برقم (٨٨) قبل حديث العمري، وأخرج طريقًا أخرىٰ لحديث العمري، وفيه قصة أم سلمة! مما يشير إلىٰ ضعف ضبط العمري، وأنه يحتمل أن يكون دخل له حديث في حديث.

ولأجل عناية أصحاب السُّنن بالمسند من أحاديث الأحكام، أخرجوا الحديث الضعيف الذي عليه العمل، وصلَح للاحتجاج؛ إذا حشد مع الأحاديث الموقوفة ونحوها.

وبِناءً عليه، فالأرجح أنه لم يؤلف كتابه علىٰ نسق الصِّحاح، ولكن علىٰ نسق السُّنن؛ وهو ما يؤكد النتيجة السابقة.

الحديث السابع: (في باب الحيض) (١٠٧)، من طريق حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «من أتىٰ كاهنًا فصدّقه بما يقول، أو أتىٰ امرأة في دبرها، أو أتىٰ امرأة وهي حائض: فقد برئ بما أنزل الله علىٰ محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

قال الترمذي بعد إخراجه (١٣٥): «لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة، وإنّما معنىٰ هذا عند أهل العلم علىٰ التغليظ، وقد رُوِيَ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «من أتىٰ حائضًا، فليتصدق بدينار»، فلو كان إتيان الحائض كفرًا، لم يؤمر فيه بالكفارة، وضعّف محمدٌ هذا الحديث من قِبل إسناده، وأبو تميمة الهجيمي اسمه طريف بن مجالد».

ونقل أبو جعفر العُقيلي عن البخاري أنه قال: «لا يتابع عليه، ولا نعرف لأبي تميمة سماعًا من أبي هريرة»[(١)].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١/ ٥٥٥).

وموقفهم النقدي مبني علىٰ أنه مع ضعف إسناده يضاد الأحاديث؛ فبين (برئ مما أنزل الله علىٰ محمد) وبين (يتصدق بدينار، أو بنصف دينار): تضادٌّ واضح، فبينما كان من أكبر الذنوب التي توجب البراءة من القرآن والإسلام إذا به ذنبٌ يكفي منه الصدقة بدينار أو نصفه!!

وقد أخرج ابن الجارود هذا الحديث الذي ذكره الترمذي (حديث الصدقة بدينار) بعد حديث أبي تميمة الهجيمي؛ وهذا يدل علىٰ أنه يعله أيضًا به، وأنه اكتفىٰ بهذا التصرف ليدل علىٰ موافقته البخاري والترمذي وغيرهما علىٰ إعلاله؛ فهو إمام مطلع علىٰ الأدلة، ولا شك أنه يعلم الضعف المشهور في الحديث، ويعلم أن غاية ما في الأمر حديث الصدقة بدينار؛ فإيراده الحديثين متتابعين واضح في بيان مقصوده من إعلاله، والله أعلم.

وأخرج أبو داود حديث أبي تميمة الهجيمي هذا في (باب الكاهن)، ولم يبوب علىٰ الحيض، ولا إتيان المرأة في دبرها في كتابه؛ وهذا تصرفٌ مقصود؛ لأن الرواية في إتيان الكهان قد جاءت من غير وجه موقوفةً علىٰ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع صحة معناه فيما يدعيه من علم الغيب، أما كفر من أتىٰ حائضًا أو امرأة في دبرها، فليس له من الأدلة ما يصح بها أن يترجم له في كتابه، وهذا يعين علىٰ فهم منهجه في وضع الأحاديث الضعيفة في الأبواب والسكوت عنها، وقد كانوا أئمة يعُونَ ما يصنعون، ويتفننون في الصناعة الحديثية والفقهية في مصنفاتهم بما يفهم منه مواقفهم النقدية والفقهية من خلالها.

الحديث الثامن: أخرجه من أربعة طرق في (باب الحيض) (١٠٨-١١١)، من طريق مقسم، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «في الذي يأتي امرأته حائضًا، قال: يتصدق بدينار، أو بنصف دينار».

الحديث أخرجه ابن الجارود من ثلاثة طرق، أبان فيها عن الاختلاف على شعبة في رفعه ووقفه، وساق آخرها عن عبد الرحمن بن مهدي (موقوفًا)، [ثم قال]: «قال عبد الرحمن: فقال رجل لشعبة: إنك كنت ترفعه؟ قال: كنتُ مجنونًا فصححت!».

ثمّ ساق بعدها طريق سعيد، عن عبد الكريم، عن مقسم، عن ابن عباس مرفوعًا، مع أنه روي عن عبد الكريم موقوفًا أيضًا في مصادر السنة الأخرى؛ ليُبين عن شدة الاختلاف الوارد في هذا الحديث، والأصح أنه لا يصح مرفوعًا، ولو صحّ لما انتشر الخلاف بين الفقهاء في الحكم الذي اشتمل عليه الحديث.

قال ابن السَّكَن(١): «هذا حَدِيثٌ مُخْتَلف في إسناده ولَفظه، ولا يصح مرفوعًا»(٢).

وقد لخص الترمذي القول في هذا الحديث، فقال بعد إخراجه (١٣٧): «حديث الكفارة في إتيان الحائض قد روي عن ابن عباس موقوفًا ومرفوعًا. وهو قولُ بعض أهل العلم، وبه يقول أحمد وإسحاق. وقال ابن المبارك: يستغفر ربه، ولا كفارة عليه. وقد روي مثل قول ابن المبارك عن بعض التابعين؛ منهم: سعيد ابن جبير، وإبراهيم النخعي».

فالحاصل أنه أخرجه مبينًا لعلته؛ لصلاحيته للاستدلال به عند بعض الأئمة، وإن لم يكن قد ثبتت صحته عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفق قواعد الصنعة الحديثية.

الحديث التاسع: أخرجه في باب (الحيض) (١١٣)، من طريق نافع، عن

---

(١) الإمام الحافظ المجود الكبير، أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد البغدادي، ثم المصري (٣٥٣هـ)، إمام العلل، وصاحب الصحيح، سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٧).

(٢) المحرر في الحديث لابن عبد الهادي (ص١٥٠).

سليمان بن يسار، أنه حَدَّثَهُ رجل، عن أم سلمة: «أن امرأة كانت تهراق دمًا لا يَفتُرُ عنها، فسألت أمُّ سلمة النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: لِتنظُرْ عدَّةَ الأيام والليالي التي كانت تحيض قبل ذلك، وعددهن، فلتترك الصلاة قدر ذلك، ثم إذا حضرت الصلاة، فلتغتسل، ولتَسْتَثْفِرْ بثوب وتصلي».

قال أبو محمد بن الجارود: وهكذا قال موسىٰ بن عقبة، والليث بن سعد، عن نافع، عن سليمان، عن رجل، عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقال مالك، وعبيد الله، ويحيىٰ بن سعيد، وغيرهم: عن نافع، عن سليمان، عن أم سلمة، وقال أيوب: عن سليمان نفسه، عن أم سلمة.

وبيان ابن الجارود لما في هذا الحديث من الاختلاف علىٰ نافع في ذكر واسطة مبهمة بين سليمان بن يسار وبين أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يدل علىٰ ترجيحه اتصال الحديث بين سليمان وأم سلمة وتصحيحه للحديث؛ لأنه ذكر قرينتين مرجحتين: الأولىٰ: أن أوثق أصحاب نافع مالك وعبيد الله قد روياه عن سليمان عن أم سلمة بلا واسطة، والثانية: أن هذا ما يوافق رواية أيوب السختياني عن سليمان بن يسار.

فالحديث رغم الاختلاف صحيحٌ عنده، أو علىٰ أقل تقدير حسنٌ صالح للاحتجاج به علىٰ هذه المسألة.

والحديث أخرجه مالك في «الموطأ» (١٥٨)، وأبو داود (٢٧٤-٢٧٨)، والنسائي (المجتبىٰ ٢٠٨، والكبرىٰ ٢٦٥)، وذكر اختلافه الدارقطني في «العلل» ولم يرجح (٩/ ٤٥٧-٤٥٨).

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب الحيض (١١٥)، من طريق الحسين المعلم، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، قال: أخبرتني زينب بنت أم

سلمة: «أن امرأة كانت تهراق الدم، وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمرها أن تغتسل عند كل صلاة وتصلي».

هذا الحديث أخرجه هكذا ابن الجارود، ثم قال بعده مباشرة: «ورواه معمر وهشام، فقالا: عن يحيىٰ، عن أبي سلمة، أنّ أم حبيبة»، فأبان عن اختلاف رواته فيه، فبينما وصله حسين المعلم أرسله معمر وهشام الدستوائي، وهشام الدستوائي أوثق من روىٰ عن يحيىٰ بن أبي كثير، وهو لو كان وحده لكان مقدمًا علىٰ حسين المعلم، فكيف وقد وافقه أيضًا معمر علىٰ ثبته وجلالته؟ فروايتهما أرجح من روايته، وقد رجّح رواية الدستوائي أيضًا أبو حاتم الرازي في «العلل» (١/ ٥٧٨)، وأكدها البيهقي أيضًا في «السُّنن الكبرىٰ».

فابن الجارود أخرج هذا الحديث الذي ينص علىٰ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر المستحاضة أن تغتسل لكل صلاة، وأعله بالإرسال، والله أعلم.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في باب الحيض (١١٦)، من طريق شَيبانَ، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أم أبي بكر، أنها أخبرته أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المرأة ترىٰ ما يريبها بعد الطهر، قال: إنما هي عرق، أو عروق».

وقد رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٣٨٨)، وإسحاق في «مسنده» (١٧٣٦)، وابن ماجه في «السُّنن» (٦٤٦)، وإسناده أئمة أعلام، إلا أمَّ أبي بكر التي أدخلها أبو سلمة بن عبد الرحمن -علىٰ جلالته- بينه وبين خالته عائشة في الإسناد؛ فإنها ليس لها إلا هذه الرواية، وهي ممن تقادم العهد بهم من التابعين؛ فحديثها في أدنىٰ درجات الصحيح، ولم أجد من أعله من الأئمة، مع أن ابن أبي حاتم والدارقطني ذكراه في «العلل»، ورجحا أنها (أم أبي بكر)، لا أم بكر؛ كما

جاء في بعض رواياته، وهو ممّا استغنىٰ أصحاب الصِّحاح والسُّنن في معناه بما هو أصح منه من الأحاديث.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في باب التيمم (١٢٤)، من حديث حماد، عن ثابت وحميد، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: جعلت لي كل أرض طيبة مسجدًا وطَهورًا».

وهو حديث صحيح، رجاله ثقات، وأخرجه السَّراج في «مسنده» (٥١٣)، وأخرجه الجورَقاني في «الأباطيل والمناكير والصِّحاح والمشاهير» وصحّحه (٢/ ١٠)، وصح في معناه عددٌ من الأحاديث، أخرجها البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان وغيرُهم، وأخرج ابن الجارود قبله حديث أبي هريرة، وهو حديث صحيح.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في باب التنزه في الأبدان والثياب عن النجاسات (١٤٣)، من طريق عبد الله بن إدريس، قال: حدثنا محمد بن عمارة، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قالت: «كنت أطيل ذيلي، فأُمرّه بالمكان القذر والمكان النظيف، فدخلت علىٰ أم سلمة زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسألتها عن ذلك، فقالت: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: يطهره ما بعده».

الحديث رجاله ثقات صدوقون، أخرجه مالك (١٦)، وأصحاب السُّنن (الترمذي ١٤٣، وأبو داود ٣٨٣، وابن ماجه ٥٣١)، وهو صحيح، قال العقيلي (٢/ ٢٦١) عنه: «وهذا إسنادٌ صالحٌ جيِّدٌ».

ولم أقف بعد البحث علىٰ أحد أعله من أئمة العلل، وورد في معناه حديث الأشهليَّة الآتي؛ فهو صحيح.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في باب التنزه في الأبدان والثياب من النجاسات (١٤٤)، من طريق عبد الله ابن عيسىٰ بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن موسىٰ بن عبد الله بن يزيد، عن امرأة من بني عبد الأشهل: «أنها سألت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالت: إنّ لنا طُرُقًا مُنتنةً فتمطر؟ فقال: أليس بعدها طريق أطيب منها؟ قالت: بلىٰ، قال: فهذا بهذا».

الحديث أخرجه: عبد الرزاق (١٠٥)، وابن أبي شيبة (٦١٦)، وأحمد (٢٧٤٥٢)، وأبو داود (٣٨٤)، وابن ماجه (٥٣٣)، وغيرهم، وإسناده صحيح، وقد روي في معناه حديث أم سلمة السابق، ولم أجد من أعله من أئمة النقد.

والخلاصة: أن هذه الأحاديث التي انفرد بها عن الصِّحاح الأربعة تنقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: أحاديثُ صحيحةٌ لم يخرج أصحاب الصِّحاح الأربعة ما يغني عنها في معناها، وهو حديث واحد (حديث النهي عن البول في الجُحر)، وقد أخرجه الحاكم في «المستدرك»؛ مما يدل على جودة اختيار الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيث لم يَفُتْهُ هذا الحديث.

القسم الثاني: أحاديث صحيحة أخرج أصحاب الصِّحاح ما يغني عنها في أبوابها.

القسم الثالث: أحاديث صالحة للاحتجاج، ولو لم تصح عند النقاد حسب الشروط الخمسة، وهذه الأحاديث يخرجها أصحاب السنن النقية دون أصحاب الصحاح؛ في بعض الأبواب التي لا يجدون بدًا من إيرادها فيها.

القسم الرابع: أحاديث معلولةٌ، أخرجها لبيان علتها، ولم يقصد الاستدلال بها.

وفيما يلي تلخيص هذه الأحاديث في الجدول الآتي:

خلاصة الأحاديث التي أخرجها ابن الجارود في «المنتقىٰ» في كتاب الطهارة وليست في الصِّحاح الأربعة المشهورة

الرقم	«المنتقى»	لفظه	الغرض من إخراجه
١	٣٣	عبد الله بن سَرجِس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يبولن أحدكم في الجحر».	حديث صحيح عند من يثبت سماع قتادة من عبد الله بن سرجس، أخرجه ليحتج به، وليس في الصِّحاح ما يغني عنه، ولم يخرج البخاري لعبد الله بن سرجس، وأخرج مسلمٌ له من طريق عاصم الأحول.
٢	٤٦	أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «قيل: يا رسول الله، أنتوضأ من بئر بُضَاعةَ؟ قال: وهي بئرٌ يُطرح فيها النَّتْنُ والحِيَضُ ولحوم الكلاب، فقال: الماء طَهورٌ لا يُنَجِّسُهُ شيء».	صحيح، أخرجه ليحتج به، ويوجه معناه علىٰ حديث القلتين، وقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان حديث القلتين، وهو يكفي في الباب.
٣	٧٤	المقدام بن معدي كرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «أُتي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوَضوء، فتوضأ ثلاثًا ثلاثًا، ثم مسح برأسه وأذنيه؛ ظاهرهما وباطنهما».	صحيح، أخرجه ليحتج به، وقد أخرج أصحاب الصِّحاح في معناه ما يغني عنه.
٤	٧٧	أبو غطفان، قال: «دخلت علىٰ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فوجدته يتوضأ، فمضمض، واستنشق، ثم قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: استنثروا ثنتين بالغتين، أو ثلاثًا».	صحيح، أخرجه ليحتج به، وقد أخرج أصحاب الصِّحاح في معناه ما يغني عنه.

الرقم	«المنتقى»	لفظه	الغرض من إخراجه
٥	٨٤	المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسح أعلىٰ الخف وأسفله».	معلول، أخرجه وأبان عن علته تلميحًا بإخراج الرواية الأصح بعده مباشرة، فتبين أنه أراد تضعيفه ولم يرد الاستدلال به.
٦	٨٩-٩٠	عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «سئل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الرجل يجد البلل، ولا يذكر الاحتلام، قال: يغتسل، وعن الرجل يرىٰ أنه قد احتلم ولا يجد بللًا، قال: لا غُسل عليه».	حديث خفيف الضعف، عليه العمل، أخرجه للاستدلال به في الباب.
٧	١٠٧	أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «من أتىٰ كاهنًا فصدّقه بما يقول، أو أتىٰ امرأة في دبرها، أو أتىٰ امرأة وهي حائض: فقد برئ بما أنزل الله علىٰ محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».	حديث ضعيف، أخرجه لبيان ضعفه؛ حيث أورد بعده ما يخالفه ويدل علىٰ ضعفه، فلم يخرجه للاستدلال به.
٨	١٠٨-١١١	ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «في الذي يأتي امرأته حائضًا، قال: يتصدق بدينار، أو بنصف دينار».	حديث معلول، أخرجه لبيان الاختلاف في رفعه ووقفه، ومع ترجيح وقفه يصلح للاستدلال في الباب، فأخرجه للاستدلال به.
٩	١١٣	أم سلمة: «أن امرأة كانت تهراق دمًا لا يَفترُ عنها، فسألت أمُّ سلمة النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: لِتنظُرْ عدَّةَ الأيام والليالي التي كانت تحيض قبل ذلك وعددهن، فلتترك الصلاة قدر ذلك، ثم إذا حضرت الصلاة، فلتغتسل ولتَسْتَثْفِرْ بثوب وتصلي».	حديث مختلف في تصحيحه وإعلاله، أخرجه وأورد من القرائن ما يؤيد تصحيحه. وقد أخرج أصحاب الصِّحاح ما يغني عنه.

الرقم	«المنتقى»	لفظه	الغرض من إخراجه
١٠	١١٥	زينب بنت أم سلمة: «أن امرأة كانت تهراق الدم، وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمرها أن تغتسل عند كل صلاة وتصلي».	حديث معلول، أخرجه وأبان عن علته، وأن الأكثر والأحفظ على روايته مرسلًا.
١١	١١٦	عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المرأة ترى ما يريبها بعد الطهر، قال: إنما هي عرق، أو عروق».	حديث صحيح، أخرج أصحاب الصِّحاح ما هو أصح منه ويغني عنه في بابه.
١٢	١٢٤	أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: جعلت لي كل أرض طيبة مسجدًا وطَهورًا».	حديث صحيح، أخرج أصحاب الصِّحاح ما هو أصح منه ويغني عنه في بابه.
١٣	١٤٣	أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف، قالت: «كنت أطيل ذيلي فأُمرّه بالمكان القذر والمكان النظيف، فدخلت على أم سلمة زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسألتها عن ذلك، فقالت: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: يطهره ما بعده».	صحيح، أخرجه ليستدل به، وأخرج أصحاب الصحيح مما هو أصح ما يمكن أن يستنبط منه حكمه الذي يدل عليه.
١٤	١٤٤	امرأة من بني عبد الأشهل: «أنها سألت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالت: إنّ لنا طُرُقًا مُنتنةً فتمطر؟ فقال: أليس بعدها طريق أطيب منها؟ قالت: بلى، قال: فهذا بهذا».	صحيح، أخرجه ليستدل به، وأخرج أصحاب الصحيح مما هو أصح ما يمكن أن يستنبط منه حكمه الذي يدل عليه.

الخاتمة

النتائج، والتوصيات

أهم نتائج البحث:

- الإمام ابن الجارود قديم السماع، واسع الرحلة، أقدم رواية وقفت له عليها كانت عن شيخ توفي سنة (٢٣٩هـ)، وذكر الإمام الحاكم أنه روىٰ عن إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ).

- كان لابن الجارود رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربع رحلات علمية، أولها كانت إلىٰ الشرق إلىٰ مرو، ثم عاد إلىٰ بلده.

- الرحلة الثانية كانت إلىٰ الغرب، وهي طويلة، طاف فيها البلدان إلىٰ أن وصل العراق، واستقر في بغداد نحوًا من أربع أو خمس سنين.

- الرحلة الثالثة من العراق إلىٰ الحجاز مكة والمدينة، والأغلب أنه استقر في مكة نحوًا من عشر سنين قبل أن يرحل رحلته الرابعة.

- الرحلة الرابعة من الحجاز إلىٰ مصر، ثم الشام، ثم الثغور الشامية في المصيصة وطرسوس، ثم عاد واستقر في مكة.

- شيخ ابن الجارود الذي ينتمي إليه علمه في الرواية والنقد هو الإمام محمد ابن يحيىٰ الذُّهْلي.

- أثّرت ملازمة ابن الجارود لشيخه محمد بن يحيىٰ الذُّهْلي فيه؛ فلم يرو

عن كثير من الأئمة وكبار المسندين في زمنه.

- كان ابن الجارود شيخ مكة المقصود بالرحلة في زمانه.

- كان درسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بارزًا لطلاب العلم؛ فقد كان يحدث إملاءً علىٰ جبل الصفا.

- كانت دروسه تشمل الرواية والمعرفة مما احتوت عليه مصنفاته، ومن خارجها.

- مجموع شيوخ ابن الجارود التي توصل إليها البحث (١٢٩) شيخًا، وهو أوسع مشيخة موجودةٍ لابن الجارود حاليًا، منهم (٩٧) شيخًا أخرج لهم في «المنتقىٰ»، و(٣٢) شيخًا ليس لهم رواية في «المنتقىٰ».

- عدد شيوخ ابن الجارود الذين وجدت عبارات صريحة بتعديلهم (١٢١) شيخًا، وبقي (٨) شيوخ لم أجد فيهم عبارات صريحة في جرحهم، ولا تعديلهم، وبعد دراستهم تبين أنهم لا يخرجون عن حيز العدالة؛ لوجود قرائن تعديل ضمنية لهم، فليسوا بمجروحين ولا مجهولين، وبِناءً علىٰ هذه النتيجة، فابن الجارود رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن لا يروي إلا عن ثقة.

- يمكن استخلاص أحاديث في أصول السُّنن لمحمد بن يحيىٰ الذُّهْلي من «منتقىٰ» ابن الجارود؛ فهو يشكل ثلث الكتاب تقريبًا.

- كتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود كله تقريبًا (باعتبار زمن موت الشيخ) عالي الإسناد، إلا خمسة أحاديث نازلة.

- ابن الجارود يأتي في زمنه في الطبقة الثانية من حفاظ الحديث ونقاده، بعد الطبقة الأولىٰ التي تمثل الإمامين: النسائي وابن خزيمة.

- كبار أئمة الحديث بعد زمن ابن الجارود كانوا ممن تتلمذ عليه واستفاد منه.

- لم تذكر كتب التراجم الإمام العقيلي في تلاميذ ابن الجارود مع أنه بلديُّه، وإمام الحديث بمكة بعده، والصواب أنه من تلاميذه، وروىٰ عنه في كتابه «الضعفاء الكبير»، فقال: «حدثني عبد الله بن علي» في مواضع من كتابه، ولم ينسبه إلىٰ الجارود.

- يعود الفضل الأكبر في حفظ تراث ابن الجارود العلمي لتلاميذه الأندلسيين المغاربة، ومن طريقهم تروىٰ مصنفاته.

- كتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود انفرد عن «صحيح ابن خزيمة» بأحاديث كثيرة ليست فيه.

- كتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود مصنفٌ مستقل، وليس مستخرجًا علىٰ «صحيح ابن خزيمة».

- لم يبوب ابن الجارود أغلب كتابه، ولكنّه ساق الأحاديث وفق ترتيب تبويبي بديع.

- يدل محتوىٰ كتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود علىٰ فقه مؤلفه.

- الكتاب علىٰ أنه مختصر إلا أنه مستوعب لأصول الأحكام؛ لأنه انفرد عن الصِّحاح الأربعة المشهورة: البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان مجتمعة بنحو (١٢٠) حديثًا في الأحكام.

- كتاب «المنتقىٰ» من كتب السُّنن، وليس من كتب الصِّحاح، ولكنَّ أحاديثه نقية.

- أقرب الكتب الأصول المشهورة إلىٰ «المنتقىٰ» هو كتاب «السُّنن» لأبي داود؛ لأنه اشترك معه في المحتوىٰ أكثر من أي مصنف آخر.

- «المنتقىٰ» لابن الجارود زاد علىٰ كتاب «السُّنن» لأبي داود بنحو (١٠٠) حديث.

- ابن الجارود بِناءً علىٰ الكشف عن تاريخه كان علىٰ الأغلب من أبرز علماء مكة الذين أرسل لهم أبو داود رسالته المشهورة في شرح مقاصد كتابه «السُّنن».

- كتاب «المنتقىٰ» يناسب أن يكون ممهدًا لـ«سنن أبي داود»، من خلال جمع خلاصة أحاديث الأحكام التي عليها مدار «سنن أبي داود» التي ألفت علىٰ سبيل الاستقراء.

- «جامع الترمذي» هو أقرب الكتب الخمسة إلىٰ منهج كتاب «المنتقىٰ» من جهة تلخيص أشهر ما في الأبواب من أحاديث مسندة، إلا أن «المنتقىٰ» ليس من كتب الجوامع.

- أدىٰ اشتراك ابن الجارود مع قرينه ابن خزيمة في كثير من شيوخه إلىٰ تصوُّر كون كتابه مستخرجًا علىٰ «صحيح ابن خزيمة» لدىٰ الحافظ الجليل ابن حجر.

- بعد دراسة الأحاديث التي أخرجها ابن الجارود في كتاب الطهارة وليست في الكتب الصِّحاح الأربعة المشهورة، تبين أنها (١٤) حديثًا، منها: (١٠) أحاديث صحيحة، وحديثان مع كونهما لا يصحان إلا أنهما يصلحان للاستدلال، وحديثان فيهما وهنٌ شديد، أخرجهما لبيان ضعفهما.

وتتضمن التوصيات الآتي:

- يوصي الباحث باتخاذ المنتقىٰ لابن الجارود منهجًا دراسيًا حديثيًا للمختصين في الفقه حيث جمع أصول أحاديث الأحكام الصحيحة والصالحة للاحتجاج.

- يوصي بدراسة المنتقىٰ لابن الجارود قبل «سنن أبي داود»؛ لأنه يشتمل علىٰ أصول أحاديثه، ولا ينفرد عنه بشيء كثير.

- إجراء دراسة للأحاديث التي انفرد بها عن سنن أبي داود؛ للكشف عن قيمة هذه الزوائد من ناحية الحجية والزيادة الفقهية؛ لأن أبا داود صنف علىٰ سبيل الاستقراء.

قائمة المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، طبع مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية.

٢- مالك بن أنس (١٧٩هـ)، الموطأ، رواية يحيى الليثي، دار الغرب.

٣- عبد الرزاق الصنعاني (٢١٠هـ)، طبعة دار التأصيل.

٤- أبو بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة.

٥- إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ)، تحقيق عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

٦- أحمد بن حنبل (٢٤٤هـ)، المسند، طبعة المكنز، وطبعة الرسالة.

٧- أحمد بن حنبل (٢٤٤هـ)، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله، تحقيق الأزهري، طبع مؤسسة الفاروق الحديثة، القاهرة، الأولى، ١٤٣٤هـ.

٨- البخاري (٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح.

٩- مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، المسند الصحيح، دار التأصيل، القاهرة.

١٠- أبو داود سليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ)، السُّنن، تحقيق محمد عوامة.

١١- محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الرسالة.

١٢- البلاذري (٢٧٩هـ)، فتوح البلدان، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٤٠٨هـ.

١٣- أبو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ)، السنن، الكبرى طبع دار التأصيل، والمجتبى طبع دار التأصيل

١٤- أبو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ)، مشيخة أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق الشريف

حاتم العوني.

١٥- أبو محمد بن الجارود (٣٠٧هـ)، «المنتقى» من السُّنن المسندة، طبع دار التأصيل.

١٦- محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)، الصحيح، تحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي.

١٧- العُقيلي (٣٢٧هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق مازن السرساوي، دار ابن عباس، مصر، الثانية، ٢٠٠٨م.

١٨- عبد الرحمن بن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، تقدمة الجرح والتعديل، مطبوع مع الجرح والتعديل، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن.

١٩- عبد الرحمن بن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، المراسيل، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، الرسالة، الثانية، ١٤١٨هـ.

٢٠- الطبراني (٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثاني.

٢١- الطبراني (٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق طارق عوض الله وآخرين، دار الحرمين، ١٤١٥هـ.

٢٢- الكامل في الضعفاء لابن عدي (٣٦٥هـ)، تحقيق مازن السرساوي، الرشد، الرياض، الأولى، ١٤٣٤هـ.

٢٣- سؤالات السلمي للدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق فريق من الباحثين تحت إشراف د. سعد الحميّد و د. خالد الجريسي، الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٤- ابن الفرضي عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي (٤٠٣هـ)، تاريخ علماء الأندلس، اعتنى به عزت العطار الحسيني، الخانجي، القاهرة، الثانية، ١٤٠٨هـ.

٢٥- أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، تصوير دار المعرفة عن الطبعة الهندية.

٢٦- أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٧- تاريخ علماء أهل مصر لابن الطحان (٤١٦هـ)، تحقيق: محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة، الرياض، الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٨- ابن حزم علي بن أحمد (٤٥٦هـ)، رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ضمن مجموع رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث.

٢٩- البيهقي (٤٥٨هـ)، السُّنن الكبرى، وبذيله الجوهر النقي لابن التركماني، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٤هـ.

٣٠- ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الخلفاء: أبو حنيفة ومالك والشافعي، دار الكتب العلمية.

٣١- ابن عبد البر النمري (٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، طبع وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

٣٢- الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، طبع دار الهدى، المنصورة، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٣- الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٤- الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ.

٣٥- الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تلخيص المتشابه في الرسم، تحقيق سكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الأولى، ١٩٨٥م.

٣٦- الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق د. محمود الطحان، المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٣٧- أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع

الصحيح، ، دار اللواء، الرياض، الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٨- الأمير ابن ماكولا (٤٧٥هـ)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

٣٩- محمد بن فتّوح الميورقي الحُميدي (٤٨٨هـ)، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس الدار المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.

٤٠- أبو علي الغساني الجياني (٤٩٨هـ)، تقييد المهمل وتمييز المشكل، تحقيق علي العمران وعزير شمس، دار عالم الفوائد، الأولى، ١٤٢١هـ وطبعة أخرى بتحقيق محمد أبو الفضل، طبع وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية، ١٤١٨هـ.

٤١- أبو علي الغساني الجياني (٤٩٨هـ)، تسمية شيوخ أبي داود، أبو هاجر بن بسيوني زغلول، الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٢- القاضي عياض (٥٤٤هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، جماعة من المحققين، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

٤٣- أبو القاسم بن عساكر (٥٧٢هـ)، تاريخ دمشق، ، تحقيق عمرو العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٤٤- محمد بن خير الإشبيلي (٥٧٥هـ)، الفهرست، تحقيق عواد بشار معروف وابنه محمود، طبع دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٩م.

٤٥- ابن القيسراني (٥٠٧)، الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، تحقيق دي يونج، ليدن، ١٢٨٢هـ وهو المؤتلف والمختلف لابن القيسراني، كمال الحوت، الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٤٦- ابن أبي يعلي (٥٢٦هـ)، طبقات الحنابلة، دار المعرفة، بيروت.

٤٧- السمعاني (٥٦٢هـ)، الأنساب، دار الجنان، الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٨- أبو طاهر السلفي (٥٧٦هـ)، معجم السفر، تحقيق عبد الله البارودي.

٤٩- أبو القاسم بن بشكوال (٥٧٨هـ)، الصلة في تاريخ علماء الأندلس، مكتبة الخانجي،

١٣٧٤هـ.

٥٠- أبو بكر الحازمي (٥٨٤هـ)، الفيصل في مشتبه النسبة، تحقيق سعود الديحاني، الرشد، ١٤٢٨هـ.

٥١- أحمد بن محمد بن عميرة الضبي (٥٩٩هـ)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

٥٢- ياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.

٥٣- ابن نقطة (٦٢٩هـ)، إكمال الإكمال، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٤- أبو بكر بن خلفون (٦٣٦هـ)، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، تحقيق عادل سعد، الكتب العلمية.

٥٥- ابن المواق (٦٤٢هـ)، بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألمّ به فما تممه ولا كمله، تحقيق: د. محمد خرشافي.

٥٦- أبو عمرو بن الصلاح (٦٤٣هـ)، مقدمة ابن الصلاح، تحقيق الدكتورة: عائشة بنت الشاطئ، تصوير المكتبة الفيصلية، طبعة عام ١٤١٥هـ، محررة طبعة ثانية: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر.

٥٧- ابن الأبار البلنسي (٦٥٨هـ)، معجم أصحاب أبي يعلى الصدفي، دار صادر، بيروت.

٥٨- أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (٧٠٣هـ)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق د. إحسان عباس وآخرين، دار الغرب الإسلامي، تونس، الأولى، ٢٠١٢م.

٥٩- أبو الحجاج يوسف المزي (٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام ١٤٠٠هـ.

٦٠- أبو الحجاج المزي (٧٤٢هـ)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

٦١- شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب، الأولى، ١٤٢٤هـ.

٦٢- شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، الأولى.

٦٣- شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشرة، ١٤١٧هـ.

٦٤- شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الرابعة، بيروت، ١٤١٠هـ.

٦٥- طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، تحقيق أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ.

٦٦- مغلطاي بن قليج الحنفي (٧٦٢هـ)، إكمال تهذيب الكمال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٧- مغلطاي بن قليج الحنفي (٧٦٢هـ)، الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، تحقيق مازن السرساوي، دار الأزهر، مصر، ١٤٣٠هـ.

٦٨- مغلطاي بن قليج الحنفي، الإنابة في ذكر المختلف فيهم من الصحابة، الرشد، الرياض، ١٩٩٩هـ.

٦٩- صلاح الدين الصفدي (٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.

٧٠- محيي الدين الحنفي (٧٧٥هـ)، الجواهر المضية في تراجم الحنفية، محمد مير كتب خانة، كراتشي.

٧١- الخليفة النيسابوري (بعد ٧٧٠هـ)، تلخيص تاريخ نيسابوري، كتابخانة ابن سينا طهران، تعريب بهمن كريمي.

٧٢- تقي الدين الفاسي (٨٣٢هـ)، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٩٩٨م.

٧٣- المقفى الكبير للمقريزي (٨٤٥هـ)، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب، بيروت، الثانية، ١٤٢٧هـ.

٧٤- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، عناية: عادل مرشد، الرسالة، الأولى، ١٤١٦هـ.

٧٥- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار، دار الفكر، الأولى، بيروت، ١٤١٥هـ.

٧٦- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، إتحاف المهرة بأطراف العشرة، مركز خدمة السنة والسيرة، الأولى، ١٤١٥هـ.

٧٧- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، المعجم المفهرس، تحقيق محمد شكور الميادينى، الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ.

٧٨- محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٧٩- السيوطي (٩١١هـ)، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، تحقيق د. أنيس طاهر، مكتبة الغرباء، المدينة.

٨٠- محمد بن محمد الروداني المغربي المكي (١٠٩٤هـ)، صلة الخلف بموصول السلف، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ.

٨١- القاسمي (١٤٣٣هـ)، قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية.

٨٢- محمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ)، الهداية في تخريج أحاديث البداية، دار عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.

٨٣- محمد مصطفى الأعظمي (١٤٣٩هـ)، مقدمة تحقيق صحيح ابن خزيمة، مع الصحيح.

٨٤- د. مقبل بن مريشيد الحربي، الحافظ ابن الجارود وزوائد مسنده على الأصول الستة، طبع مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٥هـ.

٨٥- د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي، الرواة المتروكون في منتقى ابن الجارود.

٨٦- د. أحمد صالح الغامدي، زوائد منتقى ابن الجارود على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى.

٨٧- د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد، الإمام الحافظ ابن الجارود النيسابوري وأثره في السنة النبوية، طبع دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ.

٨٨- د. عاصم القريوتي، منهج الحافظ ابن الجارود في كتابه المنتقى.

دليل الموضوعات

تقديم كرسي أم القرىٰ لإحياء التراث الإسلامي ٥
مقدمة داعم الكرسي ٩
مقدمة المؤلف ١١
الدراسات السابقة.. ١٥
منهج البحث: ١٨
خطة البحث: ١٩
الفصل الأول : تاريخ الإمام ابن الجارود، وطلبه العلم، ورحلاته ٢٧
المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وحياته ٢٩
المطلب الأول: اسمه، ونسبه.. ٣٠
المطلب الثاني: مولده، ووفاته ٣٦
المبحث الثاني: تاريخه العلمي.. ٣٨
المطلب الأول: قِدَمُ سماعه ٣٩
المطلب الثاني: طلبه الحديث في بلده ٤٥
المطلب الثالث: رحلاته العلمية ٥١
المقصد الأول: رحلته المشرقية إلىٰ مَرْوَ ٥١
المقصد الثاني: رحلته إلىٰ العراق والحرَمَينِ ٥٣
المقصد الثالث: رحلته إلىٰ مصر، والشام، والثغور الشامية ٥٦
المقصد الرابع: استقراره بعد رحلاته في مكة المكرمة........................ ٥٨
الفصل الثاني: شيوخ ابن الجارود ومكانته في علم الحديث ٦١
المبحث الأول: شيوخ ابن الجارود ٦٣

المطلب الأول: جَمْعُ شيوخه ٦٤
جدول شيوخ ابن الجارود مرتبًا حسب البلدان ثم الوَفَيَات ٦٨
المطلب الثاني: حال شيوخه ٨١
المطلب الثالث: علوُّ أسانيده ٨٦
المبحث الثاني: مكانته العلمية ٨٨
المطلب الأول: تلاميذه ٨٩
المطلب الثاني: مؤلفاته ٩٥
المطلب الثالث: منزلته بين أئمة الحديث في عصره ١٠٠
الفصل الثالث: علاقة «المنتقى» بكتب الصِّحاح والسُّنن ١٠٥
المبحث الأول: اسم الكتاب ووصفه ١٠٧
المطلب الأول: اسم الكتاب، ونسبته لمؤلفه ١٠٨
أولا: اسم الكتاب ١٠٨
ثانيًا: نسبة «المنتقىٰ» لابن الجارود: ١١٠
المطلب الثاني: عبارات الأئمة في وصف «المنتقىٰ» لابن الجارود ١١١
المطلب الثالث: تحليل محتوىٰ الكتاب ١١٨
المطلب الرابع: تحليل سياق ترتيب الأحاديث في الكتب التي لم يترجم لها أبوابًا ١٢١
المبحث الثاني: تحديد موقع «المنتقىٰ» من خلال مقارنة محتوىٰ الكتاب بالصِّحاح والسُّنن ١٢٦
المطلب الأول: مقارنة «المنتقىٰ» بـ«صحيح ابن خزيمة» من حيث المحتوىٰ. ١٢٧
المطلب الثاني: مقارنة «المنتقىٰ» بالكتب الخمسة الأصول ١٣٣
المقصد الأول: مقارنته بـ«الصحيحين» ١٣٣
المقصد الثاني: مقارنة «المنتقىٰ» بـ«السُّنن» (الثلاث) ١٣٥
أولًا: مقارنته بـ«سنن أبي داود» ١٣٥
ثانيًا: مقارنته بـ«جامع الترمذي» ١٣٦

ثالثًا: مقارنته بـ«سنن النسائي» ١٣٧
المطلب الثالث: فحص أحاديث «المنتقىٰ» من حيث الصحة ١٣٩
المبحث الثالث: دراسة أحاديث الطهارة التي لم يخرجها أصحاب الصِّحاح الأربعة ١٤٢
الخاتمة : النتائج، والتوصيات ١٥٩
أهم نتائج البحث........ ١٥٩
التوصيات ١٦٣
قائمة المصادر والمراجع ١٦٥
دليل الموضوعات........ ١٧٣